

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس . سطيف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية
تخصص : دراسات مالية و محاسبية معمقة

الموضوع

المعالجة المحاسبية للأدوات المالية
في ظل معايير المحاسبة الدولية

تحت إشراف الدكتور:

عقاري مصطفى

إعداد الطالبة:

شالور وسام

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيسا	جامعة سطيف	أستاذ التعليم العالي	جبار محفوظ	الأستاذ الدكتور
مقررا	جامعة باتنة	أستاذ محاضر	عقاري مصطفى	الدكتور
مناقشا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر	براقى تيجاني	الدكتور
مناقشا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	رحال علي	الأستاذ الدكتور

السنة الجامعية 2010/2011



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ»

(سورة البقرة 32)



كلمة شكر

يقول سبحانه وتعالى

وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي

لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾

فشكرا لله على كل نعمه التي لا تحصى ولا تعد.....

أتقدم بالشكر و الامتنان إلى كل أساتذتي في الدراسات العليا

بجامعة فرحات عباس بسطيف وأخص بالذكر أستاذي الفاضل

الدكتور عقاري مصطفى على توجيهاته و ملاحظاته القيمة.

كما أشكر الدكاترة أعضاء لجنة المناقشة الذين ساهموا في إثراء

هذا العمل .

الإهداء

أهدى هذا العمل إلى أبي و أمي الكريمين... إلى زوجي
إلى إخوتي... إلى كل طالب علم.....

فجر رس المكنوبات

فهرس ألهانوبأرت

الصفحة

المحتوى

المقدمة..... أ - د

الفصل الأول

مأولأرت نرقبلة و نطوبر ألهانوبأرت مهنبأ و

1. الحاجة لوضع المعايير المحاسبية..... 3
2. أهم المحاولات الرامية إلى تنظيم مهنة المحاسبة..... 4
3. أهم المنظمات و الهيئات المؤثرة في إصدار المعايير المحاسبية..... 9
4. أهداف التوافق المحاسبي و التوحيد..... 28
- 1.4 . التوافق المحاسبي الدولي..... 30
- 1.1.4 . مبررات التوافق المحاسبي..... 30
- 2.1.4 . قيود الهيئات الرقابية..... 31
- 2.1 . مزايا التوافق المحاسبي..... 32
- 3.1.4 . معوقات التوافق المحاسبي..... 33
- 4.1.4 . مقومات التوافق مع معايير المحاسبة الدولية..... 34
- 2.4 . التوحيد المحاسبي..... 35
5. أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة الدولية..... 38
- خلاصة الفصل 45

الفصل الثاني

معايير ألهانوبأرت ألسوبأة IAS/IFRS 47

1. لمحة عن ظهور و تطور المعايير 47
- 1.1 مفهوم المعايير المحاسبية 50
- 2.1 أهمية المعايير المحاسبية الدولية 51
- 3.1 خصائص المعايير المحاسبية الدولية 54
2. عمليات اصدار معايير المحاسبة الدولية 56
- 1.2 اجراءات تطوير المعيار المحاسبي الدولي 56
- 2.2 أهداف اصدار معايير المحاسبة الدولية 58
3. تبويب و عرض ملخص لمعايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية و تفسيراتها 59
- 1.3 أهم مفاهيم و أهداف هذه المعايير 59
- 2.3 تصنيف المعايير 71
- 75 خلاصة الفصل

الفصل الثالث

النظام ألهانوبأرت ألهالآج SCF 77

1. المعايير المحاسبية التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي الجزائري 79
2. قائمة الحسابات في النظام المحاسبي المالي 90
3. خلفية عن معايير الأدوات المالية 91
- 1.3 المصطلحات الأساسية المستخدمة 92
- 2.3 الأدوات المالية 96
- 1.2.3 الأدوات المالية التقليدية 96
- 2.2.3 المشتقات المالية 103
- 3.2.3 الأدوات المالية و المشاكل المعاصرة 113
- 115 خلاصة الفصل

الفصل الرابع

المحتويات المالية : مفاهيم ، قياس ، اعتراف و افصاح.....117

1. الأدوات المالية : العرض.....118

Financial Instruments : Presentation IAS 32

1.1. تعريف الأداة المالية حسب IAS 32.....118

2.1. عرض الالتزامات و حقوق الملكية.....120

1.2.1. التصنيف كالتزامات أو حقوق ملكية.....120

2.2.1. تصنيف الأدوات المركبة Compound Instruments.....122

3.1. التقرير عن الفوائد، والتوزيعات ، والخسائر و المكاسب.....123

4.1. أسهم الخزينة Treasury Stocks.....124

5.1. المقاصة بين الأصول و الخصوم المالية.....124

Offsetting Financial Assets and Liabilities

2. الأدوات المالية : الاعتراف والقياس.....126

Financial Instruments : Recognition and Measurement IAS 39

1.2. تعريف الأداة المالية حسب IAS 39.....126

1.1.2. تمهيد.....126

2.1.2. نطاق المعيار.....127

3.1.2. التصنيفات الرئيسية للأدوات المالية.....131

4.1.2. التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (39).....141

2.2. معايير الاعتراف و إلغاء الاعتراف في معيار المحاسبة الدولي رقم(39).....144

Recognition and Derecognition

1.2.2. الاعتراف المبدئي Initial Recognition.....144

2.2.2. إلغاء الاعتراف Derecognition.....145

3.2. القياس في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) Measurement.....148

1.3.2. القياس المبدئي Initial measurement.....148

2.3.2. القياس اللاحق للاعتراف المبدئي.....150

Measurement subsequent to the initial recognition

156Hedge Accounting	4.2. محاسبة التحوط
156	1.4.2. تعريف التحوط
157 Hedging instruments	2.4.2. أدوات التحوط
157	3.4.2. المعالجة المحاسبية
159	4.4.2. التوقف عن تطبيق محاسبة التحوط

Discontinuation of Hedge Accounting

164	3. الأدوات المالية : الإفصاح
-----	-------	------------------------------

Financial Instruments : Disclosure IFRS 7

165	1.3. أهمية الأدوات المالية للمركز و الأداء المالي
165	1.1.3. بنود الميزانية
168	2.1.3. بنود قائمة الدخل و قائمة التغيرات في حقوق الملكية
168	3.1.3. السياسات المحاسبية
168	4.1.3. محاسبة التحوط
169	5.1.3. القيمة العادلة
169	2.3. طبيعة و نطاق المخاطر الناشئة من الأدوات المالية
170	1.2.3. إفصاحات نوعية
170	2.2.3. إفصاحات كمية
172	خلاصة الفصل
174	الخاتمة
202	المراجع

فجرس الجبأول

و الأشمال

فهرس البأول و الأشكال

الصفحة

العنوان

الرقم

الجدول :

71	1 تصنيف المعايير الدولية.....	1
74	2 تصنيف المعايير المحاسبية IAS/IFRS	2
109	3 أهم الفوارق بين العقود الأجلة و العقود المستقبلية.....	3
147	4 يلخص المعالجات المحاسبية لأنواع التحويلات الثلاثة.....	4
164	5 استثناءات من نطاق IFRS 7.....	5

الأشكال :

28	1 هيكل IASB International Accounting Standards Board	1
140	2 شجرة تصنيف الأصول المالية.....	2
159	3 نموذج علاقة التحوط.....	3

المقدمة

أهمية

بدأ الاهتمام المتزايد في وضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ نهاية السبعينات حيث لم يكن هناك قواعد مشتركة علمية يجري تطبيقها من قبل ممارسي مهنة المحاسبة و كانت كل هيئة في كل من الدول الصناعية تضع القواعد المحاسبية الخاصة بها و التي ترى أنها تتلاءم مع مفاهيمها المحاسبية ، فتزايدت الحاجة لإيجاد نقطة تلاقي بين المعايير المعمول بها في إعداد التقارير المالية على المستوى المحلي وبين معايير المحاسبة الدولية.

أدت التطورات المتلاحقة في عالم المال و الأعمال دوليا إلى انتشار استخدام العديد من الأدوات المالية التي تمثل أحد أهم المواضيع التي تثير العديد من الاختلاف في الممارسة المهنية الأمر الذي جعل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) يوليها اهتماما متزايدا نظرا لتعدد هذه الأدوات و تنوعها، و ازدياد التعامل بها و تداولها في الأسواق المالية، إضافة إلى التعقيدات الكبيرة التي تحيط بها، و المشاكل الكثيرة التي تتعلق بها عندما لا يستحسن استخدامها و خير دليل على ذلك ما شهدته اقتصاديات الدول المتقدمة عامة و الاقتصاد الأمريكي خاصة من اختيار لكبريات الشركات الذي كان السبب من ورائه هو التحايل في نشر معلومات محاسبية لا تعكس حقيقة الواقع الأمر الذي أدى بتك الشركات إلى تضليل مختلف المستخدمين للتقارير المالية سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي أو الكلي. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ضعف الأطر التنظيمية والتطبيقية المحاسبية التي من شأنها أن تعزز وتنمي الابداع و الابتكار فيما يتعلق بمصادر التمويل حاليا ومستقبلا.

و نظرا لأهمية الأدوات المالية في الاقتصاد العالمي، فقد أولى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) اهتماما خاصا بها، حيث أصدر ثلاثة معايير تتعلق مباشرة بها : المعيار IAS 32 و يتعلق بعرض الأدوات المالية ، المعيار IAS 39 و يتعلق بالاعتراف بالأدوات المالية و قياسها و المعيار IFRS 7 المتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية.

1. الإطار العام لإشكالية البحث:

إن التطورات التي صاحبت توسع نشاط المؤسسات في الزمان و في المكان تعود إلى النجاح في تسخير مختلف الادخارات المالية المتاحة التي تتوفر ليس فقط في البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحلية (الوطن) ، وإنما في البيئة الدولية كذلك وتوظيفها وفق ما تقتضيه أهداف المؤسسة. ولأهمية الأدوات المالية من حيث أنها تمثل مصدرا للتمويل واستخداما له كذلك فإن المحاسبة حول هذا الموضوع تستقطب الرغبة في طرح الإشكالية الموالية:

ما هي المعايير المحاسبية الدولية التي تحكم الأدوات المالية ؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية نوجزه في الآتي :

- ماذا يتضمن مفهوم الأدوات المالية ؟
- ما هي أساليب التقويم السائدة في الممارسة المحاسبية الحالية ؟
- ما هي أهم القضايا والمواضيع المحاسبية المثيرة للجدل فيما يتعلق بالأدوات المالية ؟
- ما هو موقع القواعد المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي في الجزائر من المحاسبة الدولية؟

2. فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية المصاحبة لها، تقتضي وضع الفرضيات التالية :

- الأدوات المالية هي نتاج تطور واتساع مجال عالم الأعمال و المال.
- تنوع الأدوات المالية يترتب عنه اختلاف في أدوات التقييم المحاسبية.

3. أهمية البحث و دوافع اختياره :

تكمن أهمية البحث في أنه يمثل :

- محاولة للكشف عن أهمية الإفصاح عن الأدوات المالية لأغراض الأداء المالي للمنشأة و مركزها المالي ، و تشمل الإفصاحات عن مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و التغيرات في القيمة العادلة .
 - بداية للمزيد من البحوث و الدراسات في موضوع المعايير الخاصة بالأدوات المالية.
- و تتمثل أهم الأسباب التي دفعتنا إلى البحث في هذا الموضوع فيما يلي :

- شرح هذه المعايير و التعريف بها باعتبارها ثورة حقيقية في عالم الاستثمار والمحاسبة عالميا، وضرورة التعامل معا بواقعية بما يتفق مع التطورات السريعة في ظل العولمة والانفتاح ، تلبية لاحتياجات المهنيين والمستثمرين ومتخذي القرار وعلى التركيز على تطبيقها والمعالجة المحاسبية لها .
- إثراء المكتبة الجامعية التي تفتقر إلى مراجع في مثل هذه المواضيع المتخصصة.

4. أهداف البحث :

- يهدف هذا البحث إلى ما يلي:
- تحسين فهم مستخدمي القوائم المالية عن أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمنشأة و أداءها و تدفقاتها النقدية .
- معرفة طبيعة تلك الأدوات و مشاكلها المعاصرة و كيفية الاستثمار فيها و الاعتراف بها و الإفصاح عنها في القوائم المالية استنادا إلى المعايير الدولية للمحاسبة التي تناولت هذا الجانب .
- التأكد على استخدام القيمة العادلة لقياس الأدوات المالية، و بالتالي نتعرف على مفهوم القياس و إمكانية حل المشاكل التي تتعلق به .
- الإفصاح (معلومات كمية و نوعية) عن مدى التعرض للمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية في تاريخ الإبلاغ المالي .
- استيعاب تأثير تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي على عرض القوائم المالية و بالتالي أسواق المالية .

5. منهج البحث :

من أجل تبيان مدى أهمية المعايير IAS 39,32 و IFRS 7 في رفع مستوى الشفافية و تعزيز الثقة في الأسواق المالية تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يقوم على دراسة كل ما يتعلق بمعايير الأدوات المالية و بالتالي استخدامها بكفاءة و فعالية من جهة ، و دراسة أساليب التحوط و مبررات استخدامها من جهة أخرى ، ثم تحليل العلاقة بينهما من أجل تسخير مختلف الادخارات المالية المتاحة .

6. مصادر البحث :

سيتم التركيز على جميع المصادر الممكنة من خلال المواقع المتوفرة على شبكة الانترنت وذلك بالتركيز على مواقع الدوريات العالمية بشكل عام ومواقع الجامعات بشكل خاص، وذلك لاستقاء أحدث المستجدات والمشاكل التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة وأثارها المتوقعة على قرارات المستثمرين وعلى عالم المال و الأعمال دوليا .

8. خطة البحث :

قصد الإمام بأهم الجوانب الأساسية لموضوع الدراسة ،تم تقسيم هذا البحث الى أربعة فصول وفق الخطة التالية :
الفصل الأول : تحت عنوان "محاولات ترقية و تطوير المحاسبة مهنيا و أكاديميا " و فيه نتعرض لدراسة أهم المنظمات و الهيئات المؤثرة في إصدار المعايير المحاسبية .

يتناول الفصل الثاني معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ، و ذلك من خلال التعرض إلى عمليات اصدار معايير المحاسبة الدولية و طرق تبويبها و عرضها .

و يتضمن الفصل الثالث المعايير المحاسبية التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي الجزائري ، و عرض قائمة الحسابات في النظام المحاسبي المالي ، و درسنا كذلك أهم مفاهيم عن الادوات المالية كمقدمة لدراسة الفصل الرابع و الأخير .

أما الفصل الرابع خصص لدراسة معايير الأدوات المالية 7 IFRS IAS39 IAS32 .

و يأتي في ختام البحث الخاتمة ، مرفقة بالنتائج المستخلصة و إقتراح الحلول ، من خلال تقديم مجموعة من الإقتراحات .

الفصل الأول

الفصل الأول

معايير نرقبة و تطوير المهنة مهنيًا و أكاديميًا

إن مهنة المحاسبة كغيرها من المهن كالطب و الهندسة لها دورها و مكانتها و أهميتها في المجتمعات المتطورة، خصصت لها مناهج و برامج في الجامعات لتدريس أصولها و قواعدها، و موازاة مع ذلك فقد ظهرت أول منظمة مهنية في إيطاليا عام 1581 في كلية ROXONATI في فينسيا، ينخرط فيها الدارس لمدة 06 يجتاز فيها امتحانا يؤهله ليصبح خبيراً في المحاسبة¹.

و في سكوتلاندا أنشئت جمعية المحاسبين القانونيين عام 1854 حيث أصبحت مهنة التدقيق مهنة مستقلة تساهم في حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم. أسست لها جمعيات مهنية محلية و دولية تعقد الامتحانات التأهيلية لعضويتها، و تحرص على تطوير مستوى الكفاءة و الممارسة و السلوك المهني بين أعضائها وتعمل على حماية و حفظ استقلاليتهم و ممارسة الرقابة المهنية عليهم و القيام بكل ما من شأنه تقديم و حماية سمعة المهنة سواء فيما يتعلق بالممارسة المهنية أو الخدمة في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمة العامة.

بعد ذلك انتشرت الجمعيات و المنظمات و المؤتمرات في مجال المحاسبة و التدقيق على مستوى محلي و إقليمي و دولي ، و يأتي هذا الفصل ليعين أهم محاولات ترقية و تطوير المحاسبة من خلال العناصر التالية :

- الحاجة لوضع المعايير المحاسبية ،
- أهم المحاولات الرامية إلى تنظيم مهنة المحاسبة ،
- أهم المنظمات و الهيآت المؤثرة في إصدار المعايير المحاسبية ،
- أهداف التوافق المحاسبي و التوحيد ،
- أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة الدولية .

¹- عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة (1)، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى 2003، ص : 13.

1. الحاجة لوضع المعايير المحاسبية

قبل 1930 لم تكن المحاسبة تخضع لأي صورة من صور التنظيم المهني، وقد كانت السياسة المحاسبية حينذاك من أسرار الوحدة المحاسبية. وكانت النتيجة الطبيعية عن هذا الوضع هو أن التقارير المحاسبية لم تكن قابلة للمقارنة سواء فيما بين الوحدات المحاسبية أو لنفس الوحدة فيما بين الفترات المتعاقبة. يبدو أن الاعتراف بما يمكن أن يسمى أزمة ثقة في التقارير المالية (القوائم المحاسبية) سهل بدون شك السعي إلى إيجاد صيغ حول الكيفية الفضلى، أو أحسن طريقة استعمال الخ... تنال رضا كل من المنظرين والمهنيين على حد سواء.

ولتجاوز التضارب في إعداد القوائم المالية هناك من اقترح توحيد العمل المحاسبي حتى يمكن تبادلي

الشك حول مصداقية المعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية.

فالمحاسبة المالية الحديثة هي نتاج عن العديد من المؤثرات نلخصها عن (د. كينزو، ج. ويجانت. 1999)² في النقاط التالية:

1. تتأثر المحاسبة بالاهتمام الذي يوليه المستثمرون والمقرضون بالتعرف على الوحدات الاقتصادية التي تستخدم الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية. ولعل في جدول الدخل والميزانية من المعلومات ما يسمح بتحقيق هذا الغرض.

2. تتأثر المحاسبة بالأسواق والوحدات الاقتصادية المنافسة، وهذا ما يجعلها تعمل على توفير المعلومات المالية التي تتميز بدرجة عالية من العدالة والصدق نتيجة تطبيق الإجراءات واتباع السياسات المحاسبية المناسبة.

3. على المحاسبة أن تأخذ في عين الاعتبار مسؤوليتها عن تطوير المعايير المحاسبية التي تؤكد وتضمن ملاءمة ومصداقية وإمكانية مقارنة المعلومات المقدمة للفئات التي لها مصلحة بالوحدة. وأن تتطور المراجعة بالقدر الذي يحقق توفير الثقة في التقارير المالية.

4. تركز المحاسبة على النشاط الاقتصادي الذي تعمل فيه الوحدة بصفتها شخص معنوي مستقل، تتكون من موارد اقتصادية (أصول) وتعهدات مالية (التزامات) وحقوق متبقية (حقوق الملكية)، حيث تؤثر هذه الأنشطة في قيم مكونات الوحدة إما بالزيادة أو النقصان. ومن ثم تقوم المحاسبة بتجميع الأنشطة الاقتصادية والتقرير عنها عندما يكون لها تأثير على مكونات القوائم المالية للوحدة.

ومن أجل العمل و البحث على إيجاد وصياغة معايير تضمن توحيد العمل المحاسبي، اعتمدت مثلا المنظمات المحاسبية المهنية في بريطانيا على إنشاء ما يسمى (ASSC)*. فوضت لهذه اللجنة صلاحية البحث ووضع المعايير. وعملت في أول الأمر على تقديم معايير مقترحة وعرضها للجمهور العام بغية أن تتحسس رد فعل

² رونالد كينزو، جيرى ويجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة ج2، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة العربية الثانية، ص: 25.

* Accounting Standard Steering Committee.

الرأي العام في هذا المجال. ومتى كان رد الفعل بالقبول سارعت المنظمات الممولة لمشروع البحث باعتماده ومن ثم اعتبار هذه المعايير متفق عليها (Standard accounting principles)، وتصبح الهيئات العضو فيها مجبرة على اتباع وتطبيق هذه القواعد، والمخالف لها قد يتعرض لإجراءات ردية.

تعرضت كثير من اقتراحات اللجنة المذكورة سابقا إلى انتقادات حالت دون اتساع رقعة قبولها، ومن ثم تطبيقها. فمن الاقتراحات التي نالت رضا بعض المهنيين الأعضاء فهو اقتراح تعديل عناصر القوائم المالية حتى تأخذ في عين الاعتبار التغيير في الأسعار بالاعتماد طبعا على مؤشرات المستوى العام للأسعار.

هذه التجربة وغيرها في إعداد المعايير المحاسبية لم تقتصر على بريطانيا وحدها بل كانت هناك محاولات ساهمت بدون شك في تعزيز الدور الذي يجب على المحاسبة أن تلعبه خاصة في مجال توفير المعلومات الاقتصادية ذات الخصائص التي تساعد على توظيف واستخدام الموارد الاقتصادية بالكيفية التي تضمن الرفاهية الاقتصادية لكل أفراد المجتمع. إلا أن التجربة في الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكثر غنى نظرا للتطور المتعدد الأبعاد الذي تتميز به، بالإضافة إلى السمعة الفكرية في مجال المحاسبة التي تكونت مع مرور الزمن، والتي تعتبر في اعتقادي مرجعا ثريا يكون من الأجدر على منظمي الممارسة المحاسبية في دول العالم الثالث خاصة الاسترشاد به في تحديد سياساتها المحاسبية. ولعل في هذا ما يبرر الاهتمام بعرض أهم المنظمات التي لها دور بارز في إعداد المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية³.

فلقد تبنت مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة مجموعة عامة من المعايير والإجراءات التي أطلق عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. حيث يشير مصطلح المتعارف عليها إما إلى قيام جهة تنظيم محاسبي ذات سلطة بوضع مبدأ للتقرير المالي في مجال معين أو إلى أن هناك ممارسة محاسبية معينة قد حظيت بالقبول العام على مدار الزمن بسبب تطبيقها على نطاق واسع⁴.

2. أهم المحاولات الرامية إلى تنظيم مهنة المحاسبة

لقد شهد العالم كثيرا من المحاولات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تكثيف الجهود لإيجاد الآليات العملية التي من شأنها التقليل من الفروقات المهنية في اعداد التقارير المالية التي تستخدم لأغراض متنوعة من طرف فئات مختلفة لها أغراض ومصالح تكون في كثير من الأحيان متباينة. و لمعرفة هذه المحاولات يمكن تتبع هذه الأحداث في التسلسل الزمني الموالي⁵:

1904 - عقد المؤتمر المحاسبي الأول في سانت لويس في ولاية ميسوري في و.م.أ و قد بلغ عدد المسجلين في المؤتمر 83 عضوا أما عدد الحضور فقد فاق عدد المسجلين و بلغ 360 عضوا منهم 350 عضو من و.م.أ و

³-عقاري مصطفى: مذكرة الدكتوراه: مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني للمحاسبة. جامعة فرحات عباس- سطيف 2004، ص 30 .

⁴- عقاري مصطفى (2005): مرجع سابق، ص، 30 .

⁵- مأمون حمدان، حسين القاضي، المحاسبة الدولية و معاييرها، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2008، ص 104.

7 من كندا و 2 من إنجلترا و 1 من هولندا، و قد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول.

1917 - تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين.

1926 - عقد المؤتمر المحاسبي الثاني في أمستردام ، و قد حضره مندوبون من كل دول أوروبا تقريبا بالإضافة إلى الولايات المتحدة و كندا و أمريكا اللاتينية و كانت نسبة المشاركين من الدولة المضيفة هولندا كبيرة .

1929 - عقد المؤتمر المحاسبي الثالث في نيويورك، قدمت فيه ثلاثة أبحاث رئيسية:

■ الاستهلاك و المستثمر.

■ الاستهلاك و إعادة التقييم.

■ السنة التجارية.

1932 - بدأ العمل بصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً **GAAP**⁶. إن تعبير "معايير المحاسبة

المتعارف عليها" هذا هو تعبير في مصطلح عليه عند المحاسبين دلالته تشمل كل ما هو متفق على أنه مقبول في علم المحاسبة المتبعة في وقت معين وقد تجمعت هذه "المعايير المحاسبية" تدريجياً لمعالجة معاملات تستحدث مع الزمن. والى أمد قريب، كانت الخبرة والعادة، بل والضرورة العلمية، هي التي تقرر نوع المعالجة للمشاكل التي تطرأ. و الذي كان يجعلها "متعارفاً عليها" هو تبني الشركات والمؤسسات لها، ولو كان تبنياً غير إجماعي. فإذا اتبعت بعض المؤسسات طريقة ما واتبعت مؤسسات أخرى طريقة ثانية للمشكلة ذاتها، أصبحت كلتا الطريقتين من "المتعارف عليهما" أما المحاسبون ومراجعو الحسابات فكان دورهم يقتصر فيما مضى، على إقرار ما أصبح "متعارفاً عليه" من ما ظهر من معالجات محاسبية حتى ولو تعددت المعالجات للموضوع الواحد.

1933 - عقد المؤتمر المحاسبي الرابع في لندن، و قد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية عينت 90 مندوبا عنها بالإضافة إلى حضور 79 زائرا من الخارج و قد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة منها استراليا و نيوزلندا و بعض الدول الإفريقية.

1934 - هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية أو هيئة الرقابة و الإشراف على

البورصات⁷ **Securities and Exchange Commission (SEC)**. هي هيئة حكومية تم إنشاؤها بهدف تنفيذ قوانين الأوراق المالية و الإشراف على تطبيق قانون تداولها، و كانت مهمتها الرئيسية إصدار المعايير الفنية التي تحكم طرق إعداد التقارير المالية للشركات التي تتداول أسهمها أو إسنادها في الأسواق المالية، و تقوم هذه الهيئة بإصدار التعليمات الخاصة بالمعايير و طرق إعداد التقارير المالية للعمل بها بجانب المبادئ المحاسبية.

⁶-<http://www.3ieon.com/up/uploads/images/saher-elmsaa4667a0d0f.gif>, 05-19-2009, 02:11 AM .

⁷- عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، مرجع سابق، ص 16 .

1938 - عقد المؤتمر المحاسبي الخامس بعاصمة ألمانيا برلين، و قد بلغ عدد المشاركين 320 وفدا فضلا عن 250 مشاركا من باقي أنحاء العالم و نسبة كبيرة من ألمانيا.

1939 - إن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية (AICPA) الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام 1939⁸. يتمثل دوره الأساسي في تطوير معايير الممارسة المهنية و كذلك الإشراف على قوانين تنظيم المهنة و متابعة الإشراف على شروط مزاولتها. و أصدر المعهد العديد من المطبوعات و النشرات الإرشادية في مجال المحاسبة و التقرير المالي⁹.

1949 - تأسست منظمة المحاسبة لدول أمريكا اللاتينية **International American Accounting Association**، كمحاولة لوضع أسس و معايير محاسبية و تدقيقية متماثلة على مستوى المنظمة ككل،

و الحرص على إقامة الفرص التدريبية للمحاسبين و المدققين لغرض تحسين كفاءاتهم.

1951 - تأسس اتحاد المحاسبين الأوروبيين (UEC) بقصد تبادل الآراء و الخبرات و تسهيل إجراءات انتقال المحاسبين و المدققين ضمن الاتحاد الأوروبي و كذلك في مجال متطلبات المهنة.

1952 - عقد المؤتمر المحاسبي السادس، و بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها بادرت لندن لاحتضان المؤتمر حيث سجل 2510 أعضاء من بينهم 1450 من المنظمات التي رعت المؤتمر في بريطانيا و 196 من دول الكومنولث و الباقي من 22 دولة أخرى.

1954 - انعقاد المؤتمر الدولي للمحاسبين **International Conference of Accountants**

على إثر اتساع استخدام البيانات المحاسبية نتيجة التوسع في الاستثمارات الدولية و الانتشار الواسع للشركات متعددة الجنسيات، و بالتالي ظهور الحاجة الماسة لتوحيد الممارسة المحاسبية على مستوى دولي.

1957 - أنشأ اتحاد المحاسبين لدول آسيا و المحيط الهادي **Confederation of Asian and Pacific Accounting (CAPA)**، بقصد تبادل الآراء و الخبرات بين المختصين في المحاسبة في دول الاتحاد

و خصوصا في مجال توحيد المصطلحات و المفاهيم المحاسبية.

1957 - عقد المؤتمر العالمي السابع في شهر أيلول بأمستردام، و حددت الفترة الفاصلة بين مؤتمري

⁸- بحث معايير المحاسبة الدولية، في الموقع: (15/4/2011) <file://localhost/F> /بحث%20معايير%20المحاسبة%20الدولية_منقول_mht.

⁹ - <http://www.finance.dm.ae/finance/major/accounting/%D9%87%D...01-12-2008> 18 :54 .

و آخر ب 05 سنوات. قد شارك في المؤتمر 104 منظمات محاسبية من 40 دولة و حضره 1650 زائرا من الخارج و 1200 عضوا من البلد المضيف هولندا.

1959 - أنشئ مجلس المبادئ المحاسبية **Accounting Principles Board**

(**APB**) ك لجنة متفرعة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) و استمر قرابة 14 عاما، و قد أسند لهذا المجلس مسؤولية صياغة المبادئ المحاسبية و القيام بالبحوث اللازمة لذلك و كذلك تحديد الممارسات المحاسبية الصحيحة و ردم فجوة الاختلافات في الممارسة المهنية.

1962 عقد المؤتمر العالمي الثامن الذي احتضنته نيويورك و حضره 1627 عضوا من الولايات المتحدة بالإضافة إلى 2101 من دول أخرى و شاركت فيه 83 منظمة تمثل 48 دولة.

1967 - عقد المؤتمر المحاسبي التاسع في باريس.

1972 - عقد المؤتمر العالمي العاشر في سيدني باستراليا، حيث حضره 4347 مندوبا من 59 دولة.

1973 - وجهت الدعوة لهيأت المحاسبة في استراليا و كندا و فرنسا و ألمانيا و اليابان و المكسيك و هولندا لحضور اجتماع لندن في مارس 1973 و فيه تم انشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية¹⁰.

1977 - عقد المؤتمر الحادي عشر و استضافته ألمانيا الاتحادية و قد حضره مندوبون عن أكثر من 100

دولة من دول العالم.

1982 - انعقاد المؤتمر الثاني عشر في المكسيك.

1983 - المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية **The International**

Organisation of Securities Commissions (IOSCO)، جهاز دولي من لجان

الأوراق المالية كل منها مسؤول عن تنظيم أسواق الاستثمار في دولتها.

1987 - انعقاد المؤتمر الثالث عشر في طوكيو.

1992 - عقد المؤتمر العالمي الرابع عشر، و كان موضوعه: دور المحاسبين في اقتصاد شامل.

شارك فيه نحو 2600 مندوبا من مختلف أنحاء العالم و لم تغب المشاركة العربية التي تمثلت بوفود من لبنان

و سورية و الكويت و مصر و السعودية.

1997 - عقد المؤتمر الخامس عشر في باريس.

1997 - تم تشكيل اللجنة الدائمة لتفسيرات المعايير **SIC** من طرف مجلس إدارة IASC، و

جاءت اللجنة لتفسير و توضيح المعايير المحاسبية الدولية IAS لأن عدم وجود إيضاحات كافية يؤدي إلى صعوبة

فهم القوائم المالية، بغض النظر عن صحة المعالجات المحاسبية.

¹⁰ - طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ، الدار الجامعية الاسكندرية - مصر 2006 ،

ص: 22.

2001 - أعيدت هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC لتصبح تحت اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، و انتقلت إليه مسؤوليات وضع و تطوير معايير المحاسبة الدولية.

2002 - عقد المؤتمر السادس عشر في هونغ كونغ، تدرجت موضوعات المؤتمر من حوارات ساخنة مثل الشمولية و أخلاقيات المهنة إلى أثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة.

2006 - و قد عقد المؤتمر السابع عشر في استانبول في تركيا في نوفمبر تحت شعار تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي العالمي، و مساهمة المحاسبة في تطوير الأمم و استقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم، و دور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات.

من عام 1929 حتى 1933 أصاب النظام الرأسمالي العالمي أزمة كساد مدمرة، سميت بالأزمة الاقتصادية الكبرى. و لقد انطلقت هذه الأزمة من سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة و انتشرت بسرعة في القارة الأوروبية لتصبح أزمة الكساد عالمية.

أدت تلك الأزمة إلى إفلاس كثير من المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم لحساب المنشآت الكبيرة التي أخذت تسيطر و تحتكر الأسواق. و خوفاً من الإفلاس دفع هذا الوضع إدارات العديد من الشركات إلى مزيد من الاقتراض و إلى تقديم قوائم مالية مغايرة للواقع عن طريق اختيار إجراءات و سياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول و زيادة الأرباح صورياً. و هكذا تضررت مصالح المقرضين و المساهمين في سوق الأوراق المالية الأمر الذي دفعهم إلى القضاء لمساءلة الإدارة أو المحاسب أو مدقق الحسابات. و كثيراً ما كانت أحكام القضاء تصدر ضدهم دفاعاً عن مصالح المجتمع الاستثماري المالي و درءاً للغش و التلاعب¹¹.

نتيجة للوضع السابق تعالت النداءات مطالبة الدولة الأمريكية بالتدخل لتنظيم الممارسة المحاسبية و حماية المجتمع الاستثماري، و ذلك بوضع مبادئ تحمي المحاسب و المدقق في مختلف الشركات من ضغوطات الإدارة بهدف الحد من حريتها في اختيار الممارسات المحاسبية البديلة المتحيزة التي تخدم مصلحتها. إذن، كان رد فعل الجهات الرسمية يسير في اتجاه إعادة النظر في التطبيقات المحاسبية التي كانت سائدة قبل الأزمة المالية و ذلك من خلال لجوء الكونغرس إلى تكليف هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) بالسهر على توفير الآليات التي من شأنها الإسراع في إصدار قواعد و معايير محاسبية موحدة تضمن توفير معلومات محاسبية تفي باحتياجات مختلف المستخدمين للقوائم المالية بكيفية متوازنة.

¹¹ - رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر - هيكل نظرية المحاسبة، جامعة حلب - جامعة عمان الأهلية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2003، ص 36.

3. أهم المنظمات و الهيئات المؤثرة في إصدار المعايير المحاسبية

تتمتع كل دولة بنظام محاسبي مميز، تساهم في إعداده و تطويره جهات محاسبية مختصة من أهمها:

■ هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية (Securities and Exchange Commission)

SEC

أنشئت هذه اللجنة نتيجة الأزمة المالية التي ميزت الأسواق العالمية في الثلاثينات والتي عرفت أهيارا الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشكلت شركات كبرى مهيمنة. وتعتبر (SEC) إحدى الهيئات الحكومية التي تتولى مراقبة تنفيذ قوانين الأوراق المالية وغيرها من القوانين المرتبطة بالأسهم بالإضافة إلى اكتسابها سلطات واسعة في تحديد الممارسات والمعايير المحاسبية التي تستخدمها الشركات الخاضعة لإشرافها وبالتفصيل الذي تراه. و هي هيئة حكومية تم إنشاؤها عام 1934 بهدف تنفيذ قوانين الأوراق المالية و الإشراف على تطبيق قانون تداولها، لتضمن تقديم تقارير مالية صادقة وواضحة من قبل الشركات الأمريكية المعنية.

أعطيت للجنة تداول الأوراق المالية (SEC) سلطة الإشراف على إصدار المعايير المحاسبية الواجب إتباعها من طرف الشركات المسجلة أسهمها في سوق الأوراق المالية ، كما أنها تستطيع أن تحدد الإجراءات المحاسبية و مضمون الإفصاح المحاسبي للشركات التي تتعامل في البورصة.

لقد كان للتنظيم القانوني و إنشاء هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية أثر كبير في تطوير المبادئ المحاسبية و تحفيز الجمعيات المهنية المحاسبية لتكوين اتحادات وطنية و إقليمية و دولية كبيرة و إنشاء معاهد علمية و لجان متخصصة بهدف إيجاد مبادئ محاسبية تلقى قبولا عاما و ترفع مستوى المعرفة المحاسبية.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة تمتلك الصلاحية الكاملة في اشتراط ما يجب توفره في التقارير المالية التي تصدرها الشركات الواقعة تحت سلطتها خدمة لمصالح المستثمرين. أي أن لها الصلاحية القانونية في وضع معايير للمحاسبة المالية وفق ما تنص عليه أحكام قانون 1934 الخاص بلجنة تداول الأوراق المالية. ورغبة منها في ترك مهمة تنظيم المحاسبة و تطويرها إلى المنظمات المهنية المتخصصة لأنها كانت تعتقد أن لهذه المنظمات الموارد والخبرة ما يكفي لوضع المعايير المحاسبية. ولقد كانت العلاقة بين (SEC) والمنظمات المحاسبية المهنية جيدة، لأن تنظيم المحاسبة استمر بقاءه تحت أيدي القطاع الخاص. لكن حدث في العديد من المرات أن تدخلت (SEC) وضغطت على المهنيين لإيجاد الحلول لبعض المشاكل كانت عموما تخص المجالات التي رأت فيها (SEC) أنها تعمل ضد تحقيق المصلحة العامة. لكن هناك القليل من الحالات التي عرفت فيها تدخل هذه الهيئة، وفرضت بعض الممارسات المحاسبية دون أن تنتظر من المهنيين القيام بالمبادرة مثل اشتراط إظهار بعض البنود في القوائم المالية بالتكلفة الجارية.

وفي الواقع فإنه نادرا ما نجد تماثلا في السياسات المحاسبية للوحدات المختلفة بل أنه كثيرا ما تسمح الممارسة المحاسبية للوحدة الاقتصادية الواحدة باتباع قواعد أو طرق محاسبية مختلفة في نفس الوقت. فمثلا بالنسبة لأسس

حساب قسط الإهتلاك قد تستخدم طريقة القسط الثابت بالنسبة للمباني كما تستخدم طريقة الإهتلاك على أساس حجم الاستخدام بالنسبة للآلات وفي نفس الوقت قد تستخدم طريقة الإهتلاك المتناقص بالنسبة لمعدات وأدوات الإعلام الآلي،.

وبسبب هذا التعدد في الطرق والأساليب، هناك تخوف من أن نجد تدخل الإدارة قد يأتي متعارضاً مع مصالح كثير من الفئات التي تعتمد على القوائم المالية. ولعل في ذلك ما يفسر لنا الاتجاه المتزايد في الوقت الحاضر نحو المطالبة بالتدخل الرسمي من قبل الجهات المهنية - الحكومية وغير الحكومية. بغرض إصدار معايير تحقق قدراً كبيراً من الضبط والتنظيم للممارسة المحاسبية على المستوى الوطني¹². إلا أنه على النقيض من ذلك، هناك من يعارض التدخل الخارجي بغرض تنظيم الممارسة المحاسبية¹³، وذلك على أساس أن هذا التدخل سوف يفقد المنشآت المرنة المطلوبة حتى تأتي هذه الممارسة ملائمة لطبيعة النشاط وظروف الحال. إن تحقيق المرونة في تحديد السياسة المحاسبية يعتبر أمر ضروري وإلا أتت هذه السياسة بصورة جامدة وغير قادرة على مواكبة التغير المستمر في الظروف والاحتياجات.

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified

(AICPA) Public Accountants

إزاء التهديدات السابقة عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى، قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بتكوين لجنة بهدف إقرار مبادئ محاسبية مقبولة عموماً. و اتبع المعهد منهجاً وصفيًا Descriptive Method يمثل جرداً ميدانياً للمبادئ المحاسبية السائدة، أي اعتمد المدخل العملي البراجماتي لتكوين النظرية المحاسبية.

لقد كانت جهود AICPA حيوية في عملية وضع المعايير المحاسبية المتعارف عليها GAAP. وفي 1930 انبثقت عنه لجنة الإجراءات المحاسبية (CAP) تكفلت بدراسة المشاكل المحاسبية المطروحة معتمدة في ذلك على خبرة ومؤهلات أعضائها. فأصدرت حتى سنة 1959 ما يقارب 51 نشرة كلها تعبر عن رأي اللجنة فقط¹⁴.

و لقد أطلقت لجنة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على هذه القواعد عام 1934 مصطلح

"مبادئ محاسبية مقبولة (AAP) Accepted Accounting Principles".

¹² - عقاري مصطفى (2005): مرجع سابق، ص 6 .

¹³ R G. May, and G L. Sundem: Research for accounting policy: An overview. Accounting theory and policy. A reader. HBJ. Inc. 1981. PP. 2-19

¹⁴ - عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السرائل للطباعة والنشر والتوزيع الكويت 1990، ص: 129 .

و في عام 1932 اعتمد (AICPA) لأول مرة استعمال مصطلح "المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً" **Generally Accepted Accounting Principles (GAAP)**، بغرض توحيد الممارسات العملية و جعلها تتلاءم مع الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المتغيرة.

أما في عام 1938 كون المعهد لجنة الإجراءات المحاسبية **Committee of Accounting Procedures (CAP)** بغرض تضيق مجالات الاختلاف في التقارير و القوائم المحاسبية و ذلك باستبعاد الأساليب غير المرغوب فيها و المطبقة في الحياة العملية.

قدمت اللجنة خلال عشرين عاماً حتى تاريخ حلها عام 1959 مجموعة نشرات محاسبية (51 نشرة) تسمى منشورات البحوث المحاسبية **Accounting Research Bulletin (ARB)** تمثل توصيات لمعالجة مشكلات محاسبية مختلفة.

و بعد تقييم عمل اللجنة اتضح فشلها في تطوير مجموعة مبادئ محاسبية مقبولة عموماً وفق رؤية نظرية متكاملة تعتمد على منهجية علمية تستبعد التناقضات في حلول المشاكل المختلفة. فكتفت اللجنة بمناقشة المشكلات المثارة و أصدرت النشرات المحاسبية كتوصيات تمثل ردود فعل سريعة على مشاكل التطبيق العملي. وترتيباً على ذلك تم تكوين لجنة جديدة أطلق عليها اسم مجلس المبادئ المحاسبية (APB) مهمته دراسة القضايا والمشاكل المرتبطة بوضع المبادئ المحاسبية، وتقديم الاقتراحات التي من شأنها تحسين وتدعيم الممارسة المحاسبية وجعلها تتناول مجمل المواضيع والقضايا التي يعتقد أنها تلي احتياجات أولئك الذين يعتمدون على القوائم المالية.

وفي عام 1959 كون المعهد مجلس المبادئ المحاسبية **Accounting Principles Board (APB)** تولى هذا المجلس مهمة التوصل إلى مجموعة الفروض والمبادئ المحاسبية اعتماداً على أساليب البحث العلمي، وتمكن خلال الفترة 1959-1973 من إصدار مجموعة من البحوث في مجالات الفكر المحاسبي المختلفة ممثلة في 31 رأي (Opinions)، وأربع تقارير. و هي عبارة عن حلول مقترحة لمشاكل تواجهها مهنة المحاسبة أو تعديلات لمواقف سابقة صدرت عن لجنة الإجراءات المحاسبية CAP

وبالرغم من ذلك كله فلقد واجه المجلس نفس الانتقاد الذي خصت به اللجنة التي سبقته لأنه استمر في معالجة القضايا المطروحة بالأسلوب ذاته. زيادة على ذلك اتهامه بعدم الالتزام بالحياد، وخضوعه لضغوط خارجية، خاصة من قبل مكاتب المحاسبة الأساسية (الثمانية الكبرى) وهيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة. كما اتهم بالتقصير فيما يخص عدم منح الوقت الكافي لمناقشة الآراء والاقتراحات قبل إصدارها.

نتيجة لتلك الانتقادات فقد تم حل هيئة المبادئ المحاسبية (APB) التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في عام 1973 و أنشئت هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB).

وخلال سنوات الستين وبداية السبعينات طفت إلى السطح عدة انتقادات أو شكاوى تنصب كلها حول قانونية أو شرعية وضع وإصدار المبادئ المحاسبية. وكانت حل هذه الانتقادات تتمحور حول:

- ضعف في التمثيل، حيث كان أعضاء اللجنة ينتمون إلى (AICPA)،
- نوعية الآراء والاقتراحات،
- الإخفاق في تطوير قائمة الأهداف والمبادئ التي تحكم التقارير المالية،
- ضعف في مستوى الإنتاج الفكري.

و قد ركز المعهد في هذه الوثيقة على مبدئين أساسيين لتطوير الأسواق المالية:

■ مبدأ الثبات Consistency الذي يقوم على الاختيار و الالتزام، فالمنشأة تختار من الأساليب البديلة المقبولة عموماً أسلوباً معيناً (أساليب الاستهلاك، أساليب تقويم المخزون السلعي) على أن تلتزم بتطبيقه خلال الدورات المحاسبية المتعاقبة.

■ مبدأ الإفصاح التام Full Disclosure عن الطرق والأساليب المحاسبية المتبعة، مع الإفصاح عن تأثير التعديلات في السياسة المحاسبية، مثل الإفصاح عن مخالفة مبدأ الثبات السابق.

و من أهم القواعد المحاسبية التي أتى بها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين:

- قاعدة تحقق الإيراد.

- قاعدة عدم جواز إضافة المكاسب الرأسمالية إلى قائمة الدخل.

- قاعدة عدم جواز احتساب أرباح عن أسهم الخزينة.

- وجوب استبعاد أوراق القبض الموقعة من موظفي الشركة أو الموقعة من شركات تابعة، فهي تمثل عمليات داخلية "صورية" في أغلب الأحوال بغرض تحسين وضع الشركة بصورة مخالفة للواقع.

■ الجمعية الأمريكية للمحاسبة American Accounting Association

AAA

هي منظمة علمية تضم بالدرجة الأولى أساتذة المحاسبة في الجامعات، و تتمتع دوريتها الربع سنوية المسماة مجلة المحاسبة The Accounting Review التي تصدر منذ عام 1926 بمكانة علمية مرموقة، فهي منبر علمي متخصص لتبادل الأفكار و نتائج البحث العلمي، كما تصدر أيضاً منشورات "أخبار تدريس المحاسبة Accounting Education News"¹⁵. و في واقع الأمر فإن الجمعية تمثل ميداناً يعبر فيه الأكاديميون عن آرائهم حول مواضيع محاسبية مختلفة سواء كرأي شخصي أو كإحسان عمل تابعة للجمعية.

¹⁵ -أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة "منظور التوافق الدولي"، الدار الجامعية الإسكندرية 2005، ص: 309.

و من نتائج أعمالها أن أصدرت في عام 1936 قائمة بالمبادئ المحاسبية التي تحكم القوائم المالية للشركات معتمدة على المدخل الاستنباطي في اشتقاق المبادئ المحاسبية.

كما نشرت الجمعية في عام 1940 كتابا للمؤلفين "باتون و ليتلتون" باسم مدخل إلى معايير محاسبة الشركات معتمدين في دراستهم على المدخل الاستنباطي في اشتقاق المبادئ المحاسبية، و كان الغرض الأساسي في ذلك الكتاب هو اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية كبديهية أساسية في المحاسبة.

و في عام 1966 أصدرت بيانا حول النظرية الأساسية للمحاسبة (ASOBAT) * قدم من لجنة مشكلة لهذا الغرض، و لقد أعربت هذه اللجنة عن تراجعها عن مصطلح "مبادئ محاسبية" مستخدمة بدلا منه مصطلح "معايير محاسبية" التي يجب أن تتصف بها المعلومات التي تقرر عنها المحاسبة، و من أهم هذه المعايير: معيار المنفعة، معيار الموضوعية، معيار قابلية جدوى الإجراء أو التحقق، مشيرة إلى اعتمادها على المدخل البراجماتي الذي ينطلق من المحاولة العملية للوفاء بحاجة قراء القوائم المالية للإقلال من عدم التأكد لديهم.

و قد شكلت الجمعية الأمريكية للمحاسبة عام 1964 لجنة بهدف تطوير و بناء إطار متكامل لنظرية المحاسبة. و لقد قدمت اللجنة تقريرها عام 1966 باسم إيضاح حول النظرية الأساسية للمحاسبة حيث تضمن ما يلي:

● أهداف المحاسبة

- اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية.
- التوجيه و الرقابة الفعالة على الموارد الاقتصادية للمنشأة.
- إخلاء مسؤولية الإدارة عن طريق التقرير الدوري عن نشاطها المتعلق بالموارد الاقتصادية الموكلة إليها و مدى رعايتها لمصالح الأطراف الخارجية الأخرى.
- التقرير عن الوحدة الاجتماعية للوحدة المحاسبية.

● خصائص المعلومات المحاسبية

- **الملاءمة Relevancy** و يقصد بذلك ملاءمة المعلومات للأهداف الأربعة السابقة .
- **القابلية للتحقق Verifiability** و يقصد بها أن تكون القياسات على درجة منخفضة من التباين.
- **التحرر من التحيز Freedom from bias** و ترجع أهمية هذا المعيار لاحتمالات التعارض بين احتياجات الفئات المستخدمة للقوائم المالية .

*ASOBAT: A Statement Of Basic Accounting Theory

■ القابلية للقياس الكمي Quantifiability و هنا يقترح التقرير عدم الالتزام بالقياسات المطلقة و إنما يمكن الاعتماد على فكرة المدى Range في القياس، كما اقترح التقرير إمكانية الإفصاح المتعدد في نفس القوائم باستخدام أكثر من منهج تقويم واحد.

● الإرشادات لعملية توصيل المعلومات

- الملاءمة مع الاستخدام المتوقع.
 - الإفصاح عن العلاقات الهامة.
 - الإفصاح عن المعلومات البيئية.
 - توحيد الممارسات المحاسبية داخل الوحدة المحاسبية و فيما بين الوحدات المحاسبية المختلفة.
 - ثبات الممارسات Consistency of practices المحاسبية من فترة إلى أخرى.
- و بذلك تكون المحاسبة قد دخلت "مرحلة التسييس"* و إصدار المعايير الإلزامية بدلا من المبادئ المحاسبية (من 1973 حتى الوقت الحاضر) .

■ مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board

FASB

لقد باءت بالفشل محاولات الجمعيات المهنية السابقة لصياغة نظرية محاسبية و استبعاد الممارسات المهنية غير المرغوب فيها و السائدة في الحياة العملية و الحد من إساءة استخدام و تطبيق تلك الممارسات و بدائل القياس المحاسبي المتعددة و المتناقضة، الأمر الذي أدى إلى حل هيئة المبادئ المحاسبية (APB) التابعة للمعهد الأمريكي (AICPA) و إنشاء مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عام 1973¹⁶. لقد روعي في تنظيم

* إن التنظير المحاسبي هو الانتقال من البحث عن المبادئ إلى انشاء معايير و ذلك عن طريق تقييم المبادئ و القواعد المحاسبية السائدة في الحياة العملية ، و توضح الأبحاث المحاسبية أن التنظير المحاسبي مر بثلاثة مراحل :

- مرحلة مساهمة الإدارة (1900-1933) لقد تنامي دور الغدارة في التأثير على صياغة المبادئ المحاسبية مع انتشار شركات المساهمة بعد سنة 1900 ، حيث اتضح أنها وسيلة فعالة لتجميع رؤوس الأموال الضخمة .

- مرحلة مساهمة الجمعيات المحاسبية (1933-1973) ادت الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 إلى افلاس الكثير من المنشآت الصغيرة و المتوسطة لحساب المنشآت الكبيرة التي أصبحت تسيطر و تحتكر الأسواق . و لقد زاد من تدخل الدولة لتنظيم المبادئ المحاسبية و حماية المستثمرين و ذلك بوضع مبادئ تلزم الإدارة و تحمي المحاسبين و المراجعين في مختلف الشركات .

- مرحلة التسييس (1973 و حتى الوقت الحاضر) لقد باءت بالفشل محاولات الجمعيات المهنية (1933-1973) لصياغة نظرية محاسبية و استبعاد الممارسات المهنية غير المرغوب فيها و السائدة في الحياة العملية الأمر الذي أدى إلى حل هيئة المبادئ المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي و إنشاء هيئة معايير المحاسبة المالية في عام 1973 .

¹⁶ -رضوان حلوه حنان ،النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير (دراسة معمقة في نظرية المحاسبة)، مرجع سابق ، ص: 40.

هذا المجلس وفق ما جاء عن (Richard G. Schrooder) نقلا عن الشيرازي مجموعة المقومات التي افتقر إليها كل من سابقه: (APB، CAP)، وهي: التشكيل أو التمثيل، أسلوب العمل، المنهج¹⁷.

أما فيما يخص النقطة الأولى (التشكيلية) فقد ضم هذا التنظيم تركيبة مكونة من كافة الأطراف المعنية بتنظيم السياسة المحاسبية، وبصفة خاصة المجموعات الثلاث الآتية:

1. إدارة الوحدات الاقتصادية بصفتها المسؤولة عن إعداد التقارير المالية،

2. مهنة المحاسبة باعتبارها المسؤولة عن مراجعة هذه التقارير.

3. مستخدمي التقارير المالية.

وتتعدد كذلك مصادر التأثير على عملية وضع المعايير المحاسبية، ولكن الضغوط الأكثر حدة واستمرار تأتي من الشركات والجهات الحكومية، المؤسسات المالية والاتحادات الصناعية، شركات المراجعة، الجهات الأكاديمية والمنظمات المحاسبية وقطاع الاستثمار. وتعلم هذه الجهات أن الطريقة الأكثر كفاءة للتأثير على المعايير التي تحكم الممارسة المحاسبية هي المشاركة في صياغة هذه المعايير أو محاولة التأثير على أو إقناع من يقوم بصياغتها. ولذلك فقد أصبح مجلس معايير المحاسبة المالية هدفا للعديد من الضغوط ومحاولات إحداث التغيير في المعايير الحالية ووضع معايير جديدة¹⁸. ويبين الشكل أدناه مختلف الأطراف الضاغطة، والتي تؤثر على عمل المجلس لأنها ستتأثر هي بدورها بالمعايير المحاسبية التي يصدرها المجلس. أي أن الاهتمام قد تحول من تحديد الفروض و المبادئ المحاسبية إلى تحديد:

■ الإطار المفاهيمي لنظرية المحاسبة.

■ معايير التطبيق العملي.

1. تكوين الإطار المفاهيمي لنظرية المحاسبة

لقد حقق مجلس معايير المحاسبة المالية بالنسبة للإطار المفاهيمي نشاطا علميا و إنتاجا متميزا، و قدم بذلك قاعدة هامة لتطوير نظرية المحاسبة إذ صدر عن المجلس بين 1978-1985 ستة بيانات (SFAC'S)*، و في عام 2000 صدر البيان السابع :

● البيان رقم 1 (SFAC NO.1) الصادر عام 1978 بعنوان "أهداف التقرير المالية لمنشآت

الأعمال"، حيث عرض أهداف المحاسبة و الغرض منها.

● البيان رقم 2 (SFAC NO.2) الصادر عام 1980 بعنوان " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

"، حيث عرضت الصفات أو الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات.

¹⁷ - عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة ، مرجع سابق. ص: 130 .

¹⁸ دونالد كيبزو، جيرري وبيجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج ، المحاسبة المتوسطة ج 2 ، مرجع سابق، ص: 42

. (نشرة مفاهيم المحاسبة المالية الأمريكية) :Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC) *

• البيان رقم 3 (SFAC NO.3) الصادر عام 1980 بعنوان " عناصر القوائم المالية لمنشآت الأعمال"، حيث عرض مفاهيم القوائم المالية و تعريف البنود التي تتضمنها مثل الأصول، الالتزامات، الإيرادات، المصروفات، المكاسب.

• البيان رقم 4 (SFAC NO.4) الصادر عام 1980 بعنوان " أهداف التقرير المالي في المنظمات غير الهادفة للربح"، و لقد تم إغاؤه، حيث توجه FASB إلى توسيع نطاق عناصر القوائم المالية و إعادة صياغة البيان رقم 3 بإصدار بيان جديد رقم 6 يشمل جميع المنظمات (منظمات الأعمال و المنظمات غير الهادفة للربح).

• البيان رقم 5 (SFAC NO.5) الصادر عام 1984 بعنوان " الاعتراف و القياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال"، حيث حدد أربعة معايير للاعتراف و الإثبات المحاسبي لعناصر القوائم المالية و قدم بعض الإرشادات حول نوعية المعلومات التي يلزم أن تتضمنها القوائم المالية و متى يتم ذلك.

• البيان رقم 6 (SFAC NO.6) الصادر عام 1985 بعنوان " عناصر القوائم المالية".

• البيان رقم 7 (SFAC NO.7) الصادر عام 2000 بعنوان " استخدام معلومات التدفق النقدي و القيمة الحالية في القياسات المحاسبية"، و ذلك اعترافا من المجلس باختلاف القياس المحاسبي تبعا للظروف المختلفة. فمثلا القيمة الحالية هي واحد من القياسات المحاسبية ذات الانتشار الواسع، و بذلك صدر عن المجلس بين تسعة معايير متفرقة تهتم بمواضيع القيمة الحالية و ما ينتج من استخدامها.

2. إصدار معايير التطبيق العملي: فقد صدر عن المجلس نشرة معايير المحاسبة المالية

الأمريكية (SFAS)* تناولت المبادئ السابقة بالتعديل و إعادة الصياغة و التوضيح.

كما يصدر المجلس إلى جانب المعايير المحاسبية دراسات تفسيرية لتوضيح مضمون و أسلوب تطبيق مشكلات محاسبية اقترحت حلولها من مجلس المبادئ المحاسبية (APB) و المعايير المحاسبية الصادرة عن (FASB) حيث يقوم المحاسبون الممارسون بطرح الاستفسارات.

كذلك تصدر (FASB) نشرات فنية technical bulletins تتسم بالطابع العملي التخصصي لقطاعات معينة مثل معالجة تكاليف الحاسوب software، مسائل متعلقة بالمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة و المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة، مشكلات تطبيقية لمحاسبة عقود الإيجار leasing، مبادلة الأسهم للحصول على نتائج اتفاقية أبحاث و تطوير.

في سنة 1984 قام (FASB) بإنشاء لجنة عمل القضايا العاجلة Emerging Issues Task Forces (EITF) الهدف منها هو الوصول إلى اتفاق حول كيفية المحاسبة عن المعاملات المالية الجديدة أو غير المعتادة و

التي يحتمل أن تخلق تنوعاً في ممارسات التقرير المالي، من أمثلة هذه المعاملات كيفية المحاسبة عن إلغاء خطط المعاشات و كيفية المحاسبة عن القروض الإنشائية غير المعتادة التي تقدمها شركات الادخار و القروض. إن القضايا العاجلة عادة ما تجذب انتباه الجمهور العام، و إذا لم يتم حلها بشكل سريع فإنها قد تقود إلى أزمة مالية و تؤدي إلى ضعف ثقة الجمهور في ممارسات التقارير المالية الحالية و هو ما قد يؤدي إلى التدخل الحكومي.

و بذلك تقدم (EITF) المساعدة إلى (FASB) من خلال تحديد المشاكل المحاسبية محل الخلاف بمجرد ظهورها و إمكانية حلها بصورة سريعة، و بالتالي فهي تعتبر مرشحا للمشاكل problem filter بالنسبة إلى (FASB).¹⁹

■ لجنة معايير المحاسبة الدولية

) IASC (Committee Standard Accounting International

تعود نشأة (IASC) إلى المؤتمر العالمي العاشر للمحاسبة الذي عقد في سبتمبر 1972 في سيدني بأستراليا. في هذا المؤتمر طلب من اللورد بنسون* إنشاء هيئة دولية تكون مسئولة عن تكوين و صياغة معايير المحاسبة الدولية. و بعد عقد عدة اجتماعات أخرى بين رؤساء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) و المعهد الدولي للمحاسبين القانونيين (CICA) و معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا و ويلز (ICAEW) و معهد المحاسبين القانونيين باسكتلندا (ICAS)، تم الاتفاق على توسيع نطاق مشاركة الدول في تشكيل هيئة محاسبية دولية و قد وجهت الدعوة لكل من استراليا و كندا و فرنسا و ألمانيا و اليابان و المكسيك و هولندا لحضور اجتماع في لندن في مارس 1973، و أسفر الاجتماع في النهاية عن إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية.

و تسمى أيضا لجنة قواعد المحاسبة الدولية، و هي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات و المؤسسات عند إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم، و قد شكلت هذه اللجنة في 29 يونيو 1973 إثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية المهنية القائمة في عشر دول شكلت المجلس الأصلي و هي: استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، أيرلندا و الولايات المتحدة الأمريكية. و بعد ذلك توسعت اللجنة لتشمل ممثلين من أكثر من 100 دولة.²⁰

¹⁹ - أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، مرجع سابق، ص: 330.

* لورد بنسون هو الرئيس السابق لمعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا و ويلز ICAEW، قاد الخطوات العملية التي أدت إلى إنشاء مجموعة الدراسة الدولية للمحاسبة أولاً في 1967 و في النهاية إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية في 1973. و قد كان أول رئيس ل IASC حيث شغل هذا المنصب من 1973 إلى 1975.

نشرة معايير المحاسبة المالية الأمريكية (SFAS): Statement of Financial Accounting Standards *

²⁰ - مأمون حمدان، حسين القاضي، المحاسبة الدولية و معاييرها، مرجع سابق، ص: 106.

و قد حدد دستور اللجنة أهدافها فيما يلي:

■ صياغة و نشر معايير المحاسبة الدولية (IAS) ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى عرض القوائم المالية و تعزيز قبولها في جميع أنحاء العالم.

■ العمل بوجه عام على تحسين الأنظمة والمبادئ المحاسبية المرتبطة العائدة بعرض البيانات المالية على التوفيق بينها.

■ تتوثق وتتقرر العلاقة بين لجنة معايير المحاسبة الدولية وإتحاد المحاسبين الدولي عن طريق الالتزام المتبادل بينهما.

■ يوافق أعضاء اللجنة على دعم هذه الأهداف بالتعهد بنشر كافة المعايير المحاسبية الدولية التي يصدرها المجلس في بلدانهم وبذلك مساعيمهم من أجل:

1. التأكد من أن البيانات المالية المنشورة مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية من كافة الوجوه والإفصاح عن حقيقة هذه المطابقة.

2. إقناع الحكومات والهيئات المعنية بصياغة المعايير بأن البيانات المالية المنشورة يجب أن تكون مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية من جميع النواحي المهمة.

3. إقناع السلطات القائمة على مراقبة أسواق الأوراق المالية والأوساط التجارية والدولية بجعل البيانات المالية المنشورة مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية من جميع النواحي المهمة والإفصاح عن واقع هذه المطابقة.

4. التأكد من أن مراقبي الحسابات مقتنعون بأن البيانات المالية مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية من جميع النواحي.

5. تشجيع قبول ومراعاة معايير المحاسبة الدولية على الصعيد الدولي.
و كان متصوراً أن معايير المحاسبة الدولية ستكون قادرة على كسب القبول العالمي و الإسهام في تحسين جودة الإفصاح المؤسسي و قابلية مقارنته بدرجة كبيرة.

في السنوات الأولى المبكرة، ركزت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) جهودها على وضع مجموعة من المعايير الأساسية للمحاسبة، و كانت هذه المعايير عادة مرنة و تحتوي على معالجات عديدة و بديلة. و جاءت تلك المرونة لتتوافق مع حقيقة وجود ممارسات محاسبية مختلفة حول العالم، و بالتالي و جهة انتقادات كثيرة لهذه المعايير لكونها أكثر اتساعاً و لها خيارات كثيرة تؤدي إلى نتائج مختلفة للأرقام التي تظهر في القوائم المالية.

أسس مجلس (IASB) مجموعة استشارية دولية في 1981 ضمت ممثلين للمنظمات الدولية لمعدي و مستخدمي القوائم المالية و البورصات و الجهات المنظمة للأوراق المالية. و قد كانت المجموعة الاستشارية تجتمع

دوريا لمناقشة القضايا الفنية و وضع الاستراتيجيات. و قد لعبت هذه المجموعة دورا هاما في قيام لجنة معايير المحاسبة الدولية بكسب قبول للمعايير الدولية الناتجة .

مع بداية 1987 بادرت (IASC) بالعمل على تحسين معاييرها و تقليل عدد خياراتها و تحديد المعالجات المحاسبية المفضلة من أجل ضمان قابلية مقارنة القوائم المالية، و قد حظي هذا العمل بمزيد من الأهمية من جانب المنظمين للأسواق المالية²¹.

إن الأسواق العالمية تجلب معها بصورة متزايدة اعتمادا متبادلا متزايدا بين الجهات التنظيمية. حيث يجب أن تكون هناك صلات قوية بين الجهات التنظيمية و أن تكون هناك قدرة على تفعيل تلك الصلات²².

و تعد المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية **The International Organisation of Securities Commissions (IOSCO)** التي أنشأت في 1983 المنتدى الرئيسي في العالم للتعاون الدولي بين الوكالات التنظيمية. و تظم في عضويتها هيئات تنظيمية وطنية تتولى المسؤولية اليومية عن تنظيم و إدارة قوانين الأوراق المالية في بلدانها. و تتمثل أهداف أعضاء المنظمة فيما يلي:

- التعاون معا من أجل الارتقاء بمستوى التنظيم للمحافظة على أسواق كفاءة و سليمة،
- تبادل المعلومات حول خبراتهم و تجاربهم لتعزيز نمو الأسواق المحلية،
- توحيد جهودهم لإرساء المعايير و مراقبة فعالة لمعاملات الأوراق المالية الدولية،
- توفير مساعدة متبادلة للمحافظة على سلامة الأسواق من خلال التطبيق الصارم للمعايير و التطبيق الفاعل للجزاءات على الجهات المخالفة لها.

خلال التسعينات عملت (IASC) بشكل متزايد بالقرب من المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية بإمكانية قيام هذه الأخيرة بالمصادقة على معايير اللجنة لأغراض القيد عبر الحدود و انتقال رؤوس الأموال حول العالم.

في عام 1989، أعدت (IOSCO) تقريرا بعنوان "عروض حقوق الملكية الدولية" أشار إلى أن الإصدارات عبر الحدود سوف يسهلها وضع معايير محاسبية مقبولة دوليا، و ركزت المنظمة جهود لجنة معايير المحاسبة الدولية لتوفير معايير محاسبية دولية مقبولة لاستخدامها بغرض زيادة و تنويع إصدارات الأوراق المالية متعددة الجنسيات.

و في عام 1993، كتبت (IOSCO) إلى (IASC) مفصلة المكونات الضرورية لمجموعة متكاملة من المعايير لإنشاء مجموعة شاملة من المبادئ الموجهة إلى المنشآت المنخرطة في إصدار أوراق مالية عبر الحدود.

²¹- طارق عبد العال حماد ، دليل استخدام معايير المحاسبة ، الدار الجامعية ، الجزء الأول 2009 ، ص: 14 .

²²- طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ، مرجع سابق ، ص: 24 .

و استجابة لهذا، فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية أعلنت في يوليو 1995 أنها وافقت على خطة عمل لوضع المجموعة الشاملة للمعايير الأساسية التي تسعى لها (IOSCO)، و هي السماح باستخدام معايير المحاسبة الدولية كأساس للتقارير المالية في أسواق الأوراق المالية تحت رقابة أعضائها.

و كان مجلس إدارة (IASB) قد وضع خطة عمل تعرف باسم "برنامج عمل المعايير المحورية"، رأت اللجنة الفنية التابعة لـ (IOSCO) أنه لدى اكتمالها بشكل ناجح سينتج عنها مجموعة شاملة و محورية من المعايير، حيث أقرت بالفعل معيار IAS 7 - قائمة التدفق النقدي - و أبلغت (IASB) بأن 14 من المعايير الدولية القائمة لم تتطلب تحسينا إضافيا بشرط استكمال المعايير المحورية الأخرى بنجاح.

و قد انتهى مجلس الإدارة من مجموعة المعايير المحورية المعدلة في اجتماعه المنعقد في ديسمبر 1998 و الذي تمت فيه الموافقة على إصدار IAS 39 - الأدوات المالية: الإعراف و القياس - و نتيجة لذلك بدأت مراجعة (IOSCO) لهذه المعايير المحورية عام 1999، و في نفس الوقت تناولت معيار جديد IAS 40 - الممتلكات الاستثمارية - الذي تمت الموافقة على إصداره بواسطة مجلس إدارة (IASB) في اجتماعه المنعقد في مارس 2000، و كذلك اعتمدت استخدام 30 معيار محاسبي دولي مختارة لأغراض تسجيلات و قيد الأوراق المالية عبر الحدود و القوائم المالية للمنشآت متعددة الجنسيات.

■ الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants

IFAC

منظمة عالمية مهنية، تأسست عام 1977. يهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم و المساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى و التشجيع على اعتمادها. و لتحقيق مهامه دوليا فإن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة و منظمات محاسبية في مختلف دول العالم.

تنفذ برامج عمل الاتحاد اللجان التالية:

- لجنة التعليم: تضع معايير التدريب التأهيلي و التعليم المهني المستمر لمزاولة التدقيق ،
- لجنة السلوك المهني: تضع معايير آداب السلوك المهني و تعزيز قبولها من قبل المنظمات الأعضاء ،
- لجنة المحاسبة المالية و الإدارية: التي تعمل على تطوير المحاسبة المالية و الإدارية عبر إيجاد البيئة التي تزيد مستوى الكفاءة ،

● لجنة القطاع العام: تقوم على وضع معايير المحاسبة و المراجعة و تعزيز قبولها، وضع البرامج لتشجيع البحث و التعليم، تشجيع و تسهيل تبادل المعلومات بين المنظمات الأعضاء.

في عام 2001 تبنى الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) مشروعاً لتطوير معايير المحاسبة الدولية من أجل مصالح العامة من مستخدمي القوائم المالية و ذلك عن طريق إعداد معايير محاسبية عالمية ذات جودة عالية تؤدي إلى مزيد من الشفافية و تقديم معلومات قابلة للمقارنة.

و كانت الدوافع الأساسية لهذا المشروع:

1. العوملة و انفتاح الأسواق العالمية لتسجيل الأدوات المالية الخاصة بالمشروعات في الدول المختلفة مما يستدعي توحيد المعالجات المحاسبية و أسلوب العرض.
 2. قرار الاتحاد الأوربي باستخدام معايير المحاسبة الدولية في جميع دول الاتحاد اعتبارا من سنة 2005.
 3. الرغبة في عمل تقارب بين المعايير الأمريكية و المعايير الدولية. وتتعرف عدة هيئات بأعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية مثل²³:
 - الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والهيئات المحاسبية الأعضاء فيه والتي تعترف بلجنة معايير المحاسبة الدولية على إنها الهيئة الوحيدة المنوط بها مسؤولية إصدار آراء حول معايير المحاسبة الدولية ولها مطلق الصلاحية في التفاوض والمشاركة مع الهيئات الخارجية، وفي تعزيز قبول تلك المعايير ومراعاتها على نطاق عالمي.
 - الهيئات الدولية التي تمثل المؤسسات المالية، والمسؤولين الماليين، والنقابات وأصحاب العمل والموظفين وأسواق الأوراق المالية، والمحللين الماليين القائمين على تنظيم الودائع المالية والمحامين.
 - الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث بدأت كل منهما منذ أواخر السبعينات بدراسة قواعد المحاسبة والإفصاح عنها، ودعت كلتا المنظمتين اللجنة إلى الاشتراك في مرحلة مبكرة في تلك الدراسات.
 - البنك الدولي والتعاون المالي الدولي.
- وتشكل الهيئات المذكورة مجتمعة، الهيئة الاستشارية للجنة معايير المحاسبة الدولية وتعتبر الملاحظات والاقتراحات التي تضعها جزءا من عملية وضع المعايير.
- وتدعم أعمال لجنة المعايير الحاسبية الدولية مجموعات مالية نذكر منها:**
1. الاتحاد الدولي للمحاسبين والهيئات الأعضاء فيه، الذين كرسوا أنفسهم لبذل أقصى المساعي للتأكد من أن البيانات المالية، بالإضافة إلى الأمور الأخرى تلتزم بمعايير المحاسبة الدولية وأن المتطلبات المحاسبية مهما كان شكلها تطابق معايير المحاسبة الدولية.
 2. أسواق الأوراق المالية الوطنية التي تقوم منذ زمن طويل بدعم أعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية في عدة مراكز تجارية مهمة والتي أصبح عدد متزايد منها يقبل بيانات مالية معدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية من الشركات الأجنبية المقيدة لديها.
 3. مجموعات إقليمية من المحاسبين في آسيا والمحيط الهادي والاتحاد الأوربي للمحاسبين، وجمعية المحاسبة في الأقطار الأمريكية.

²³ - ندوة المحاسبة و المخطط المحاسبي المالي ، 29 أبريل 2009 ، رقم 01 .

International Auditing Practices IAPC لجنة ممارسة المراجعة الدولية Committee IAPC

أعطيت هذه اللجنة صلاحيات لإصدار مسودات معايير المراجعة و الخدمات التابعة بالنيابة عن مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات و تعزيزها²⁴.

و يتم تعيين أعضاء لجنة ممارسة المراجعة الدولية (IAPC) من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولاً يختارها مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين. و قد تضم اللجان الفرعية التي تشكلها (IAPC) ممثلين من غير الدول الممثلة في اللجنة و ذلك للحصول على أكبر عدد ممكن من وجهات النظر المختلفة، و يتمتع كل بلد ممثل في هذه اللجنة بصوت واحد فقط.

تبدأ إجراءات العمل في (IAPC) باختيار مواضيع من أجل الدراسة التفصيلية بعد أن تفوض المسؤولية الأولية للجنة فرعية، حيث تعد و تحضر مسودات معايير و بيانات المراجعة الصادرة عن المنظمات الأعضاء أو الهيئات الإقليمية أو هيئات أخرى، كي تقوم لجنة ممارسة المراجعة الدولية بدراستها و مناقشتها. فإذا تمت الموافقة على هذه المسودة عن طريق موافقة ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يملكون حق التصويت و أن لا يقل عدد الأصوات الموافقة عن تسعة أصوات ممثلة، تقوم اللجنة بتوزيع المسودات بشكل موسع بهدف الحصول على كافة الانتقادات و التعليقات من المنظمات الأعضاء و من الوكالات الدولية التي يحددها الاتحاد، و من ثم تعدل اللجنة مسودة العرض بعد تلقيها كل التعليقات و تقوم بدراستها و التصويت عليها حسب قواعد الأغلبية. و عند إصدار المعيار أو البيان يحدد تاريخ سريانه و تكون لغة المعيار الإنجليزية و يعطى وقت كاف لترجمته إلى اللغات الأخرى .

اللجنة الدائمة لتفسيرات المعايير Standing Interpretation Committee

SIC

شكل مجلس إدارة (IASB) لجنة دائمة للتفسيرات (SIC) عام 1997 لبحث القضايا المحاسبية التي يحتمل أن تخضع لمعالجة متنافرة أو غير مقبولة غياب توجيهات محددة. و كانت دراستها ضمن سياق معايير المحاسبة الدولية القائمة و إطار IASB²⁵.

قد بحث لجنة (SIC) المعايير التالية لإدراج القضايا على جدول أعمالها:

■ ينبغي أن يتضمن الموضوع تفسيراً لمعيار قائم ضمن سياق إطار (IASB).

²⁴- مأمون حمدان، حسين القاضي، المحاسبة الدولية و معاييرها، مرجع سابق، ص 111 .

²⁵- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص: 22 .

■ ينبغي أن يكون للموضوع ملاءة عملية وواسعة الانتشار.

■ ينبغي أن يتصل الموضوع بنمط واقعي محدد.

و قد تناولت اللجنة الدائمة للتفسيرات قضايا ذات أهمية واسعة الانتشار بدرجة معقولة، و قد غطت التفسيرات الصادرة موضوعات ناضجة حينما لم يكن هناك ممارسة غير مرضية داخل نطاق معايير المحاسبة الدولية القائمة و قضايا ناشئة متصلة بموضوعات لم تبحث عند وضع المعايير.

■ مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board

IASB

في ظل عولمة أسواق رأس المال العالمية، و التعقيد المتزايد لمعاملات الأعمال و الضغط المتزايد من أجل مجموعة واحدة من معايير محاسبية المتناغمة دولياً، كان من الضروري إجراء تغييرات هيكلية على لجنة معايير المحاسبة الدولية لكي تتمكن من مواجهة التحديات الجديدة بفعالية.

و قد أعيدت هيكلية (IASB) لتصبح تحت اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في أبريل 2001.

و كان الهدف من هذا الإصلاح لفصل المستوى الفني (مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB) عن تنظيم و تعزيز العمل (IASCF). إن لجنة معايير المحاسبة الدولية أصبحت (IASCF) يديرها 19 من الأمانة.

يقوم هذا المجلس بمهام إصدار و تطوير معايير المحاسبة الدولية حيث يمثل عمله استمراراً لعمل اللجنة السابقة، و لا تعتبر معاييرها - معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) - بديلاً لسابقتها و إنما هي مكملتها و معدلة و مستحدثة لمعالجات محاسبية تتوافق مع متطلبات ظروف الحال المستجدة و الحديثة. أخذت على عاتقها مسؤولية تعديلها و تطوير و تفسير المعايير.

و عقب تعيين أعضاء (IASB)، صرح السير ديفيد تويدى Sir David Tweedie* بما يلي:

[إن رسالة IASB المنشأ حديثاً بسيطة، فمن خلال الشراكة مع واضعي المعايير الوطنية ستهدف إلى زيادة شفافية التقارير المالية عن طريق تحقيق طريقة واحدة عالمية لمحاسبة المعاملات، و المنفعة التي ستعود على الاقتصاد العالمي من وراء إزالة عوائق الاستثمار من خلال تطبيق معايير موحدة عالية الجودة].

إن هيكمل مجلس معايير المحاسبة الدولية يتكون من الهيئات التالية :
- مؤسسة اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة

International Accounting Standards Committee Foundation

IASCF²⁶

هي هيئة رقابية تتألف من الأمناء و هي المسؤولة عن تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية، العثور على الأموال اللازمة للتشغيل و إجراء التعديلات الدستورية، إدارة (IASB) و اللجان التابعة لها هي في نهاية المطاف في أيدي مجلس المديرين (IASCF).

إن دستور (IASCF) ينص على أن مجلس المديرين يجب أن يبدون التزاما قويا لـ (IASCF) و (IASB) باعتبارها منظمة واضحة للمعايير Organisme normalisateur international.

كل مدير يكون له فهم للقضايا الدولية اللازمة لنجاح منظمة دولية مسؤولة عن تطوير معايير دولية ذات جودة عالية لاستخدامها مع الأسواق المالية في العالم وغيرها من المستخدمين.

لمجلس المديرين مهمة تعيين أعضاء (IASB) و (IFRIC) و (SAC)، و كذلك يقوم بالمهام التالية:

1. استعراض سنويا إستراتيجية (IASB) و فعاليتها.
2. الموافقة سنويا على الميزانية و تحديد كيفية استخدامها.
3. استعراض القضايا الإستراتيجية التي تؤثر على المعايير المحاسبية، و مساعدة (IASB) و تعزيز الهدف المتمثل في تطبيق معايير صارمة لإعداد التقارير المالية الدولية، لكن دون المشاركة في المواضيع التقنية ذات الصلة بالمعايير.

4. إنشاء و تصحيح إجراءات التشغيل لـ (IASB) و (IFRIC) و (SAC).

5. الموافقة على التعديلات التي أدخلت على الدستور بعد إتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

6. ممارسة جميع صلاحيات (IASCF) باستثناء تلك المخصصة صراحة إلى (IASB) و (IFRIC) و (SAC).

مجلس المديرين ليسوا مسؤولين على وضع معايير (IFRS) ، هذه المسؤولية هي من نطاق (IASB).

- المجلس الاستشاري للمعايير SAC The Standards Advisory Council

²⁶ - Stéphan Brun ,les normes comptables internationales IAS/IFRS, Gualino éditeur , paris 2006 , p 22 .

* السير ديفيد تويدي هو أول رئيس لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، بعد أن أمضى فترة عشر سنوات كرئيس لمجلس معايير المحاسبة البريطانية .

هي لجنة استشارية مسؤولة عن تنفيذ معايير محاسبة دولية، و كذلك مسؤولة عن الأطراف المهتمة بالتقارير المالية الدولية و تقديم المشورة للجنة التنفيذية (IASB) و لأولويات التوحيد، و ربما لمجلس المراقبة (IASCF). يوفر المجلس الاستشاري للمعايير للمنظمات و للأشخاص الذين لهم اهتمام لإعداد تقارير مالية دولية للمشاركة في عملية وضع المعايير.

إن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مطالب ليشاور (SAC) قبل اتخاذ قرارات بشأن مشاريع كبرى و كذلك مجلس المديرين ل (IASCF) يجب عليه التشاور مع المجلس الاستشاري للمعايير قبل النظر في أي تغييرات على الدستور، حيث يصف أهداف (SAC) كما يلي:

- يخطر على قرارات و أولويات جدول أعمال (IASB).
- يبلغ (IASB) عن وجهات نظر المنظمات و الأفراد عن مرجعية المشاريع الأساسية.
- يوفر المزيد من المشورة لمجلس معايير المحاسبة الدولية أو إلى مجلس المديرين.

- لجنة تفسيرات التقارير المالية

The International Financial Reporting Interpretation IFRIC

استمر عمل اللجنة الدائمة لتفسيرات المعايير (SIC) التي تشكلت في ظل هيكل (IASC) لمدة 9 شهور تقريبا في ظل الهيكل الجديد²⁷.

في يوليو 2001، ناقش المجلس الاستشاري للمعايير (SAC) مع المجلس بتعديل الإجراءات التشغيلية ل اللجنة الدائمة لتفسيرات المعايير (SIC) . و كان اقتراح مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) هو تغيير اسم اللجنة إلى لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) وتوسيع نطاق اختصاصاتها لتمكن اللجنة من التصدي لموضوعات تتجاوز تفسيرات المعايير القائمة²⁸.

و نتج عن ذلك إعادة تشكيل (SIC) تحت اسم (IFRIC) في ديسمبر 2001. هذه اللجنة تسعى إلى تفسير المعايير الحالية ل (IASB) و أيضا تطوير المواقف التقنية بشأن قضايا محددة في انتظار تحديد تعريف معيار نهائي.

تتخذ لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) جميع القرارات الفنية في الدورات التي هي مفتوحة للجمهور، و تعالج قضايا ذات أهمية واسعة النطاق بشكل معقول و ليس قضايا تم مجموعة صغيرة فقط من المنشآت، و التفسيرات تغطي على حد سواء:

- قضايا تقارير مالية التي تم تحديدها حديثا و لكن لم تعالجها على وجه التحديد معايير (IFRS).

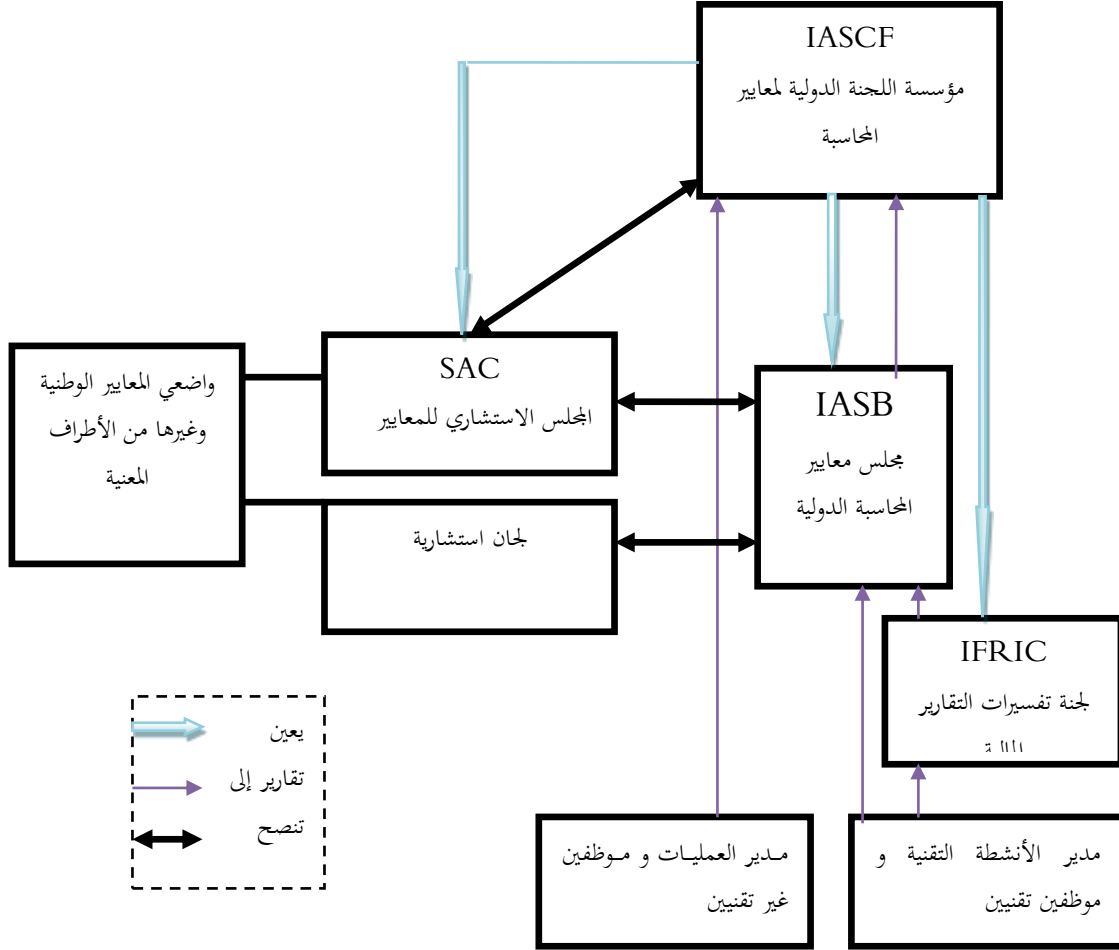
²⁷- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص 43.

²⁸ -Stéphan Brun ,les normes comptables internationales IAS/IFRS ,Op.Cit ,p 23 .

■ قضايا نشأت بخصوصها تفسيرات غير مرضية أو متضاربة أو يبدو من المرجح أنها تتطور في غياب مواقف نهائية ، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المعالجة المناسبة.

الشكل رقم (01) : هيكل International Accounting Standards IASB

Board



Source : Stéphan Brun ,les normes comptables internationales IAS/IFRS , Gualino éditeur , paris 2006 , p 25 .

4. أهداف التوافق المحاسبي و التوحيد

لقد عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية منذ تأسيسه على وضع خطط لتوفيق المعايير المحاسبية على المستوى الدولي و المحلي و ذلك بالتعاون مع المجالس الوطنية المكلفة بصناعة المعايير المحاسبية المحلية و منه المعرفة المحاسبية تتسم بخاصيتين متلازمتين هما: الاستمرارية و التغيير، وهذا على الصعيدين التطبيقي و النظري.

فالإستمرارية تشير إلى تراكم الخبرات و تكون القواعد و الأعراف المحاسبية بمرور الزمن بعد ثبوت منفعتها عمليا و تقبلها نظريا. أما خاصية التغيير فتشير إلى قدرتها على مواكبة التطور في بيئة الأعمال نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية و قانونية و تكنولوجية و هدفها الأساسي في النهاية تكوين نظرية محاسبية شاملة. إن المحاسبة كأى فكر هي نتاج تفاعلات معقدة كعوامل اقتصادية تاريخية، اجتماعية وسياسية و التي تؤدي في النهاية إلى معايير و سياسات و طرق محاسبية تستجيب لهذه العوامل . و يرجع اختلاف هذه الممارسات على المستوى الدولي إلى عدة عوامل نلخصها فيما يلي:

● **النظم القانونية وأنظمة الضرائب:** إن المفاهيم المحاسبية مرتبطة بالنظم القانونية و الضريبية لبلد ما.

● **النظام الاقتصادي:** إن البيئة الاقتصادية مهمة جدا للتنمية المحاسبية بشكل عام وللإفصاح والتقارير المالية بشكل خاص ، بالرغم من أن التنمية الاقتصادية يمكن تحقيقها بعدة أشكال من السياسات الاقتصادية بناء على نوع النظام الاقتصادي المختار (اقتصاد حر أو موجه).

● **النظام السياسي:** إن المفاهيم المحاسبية مرتبطة بالنظام السياسي السائد لبلد ما.

● **المستوى التعليمي:** تعتبر معايير المحاسبة معقدة و بدون فائدة إذا لم يحسن فهمها أو استخدامها.

● **الديانة:** إن الديانة بمفهومها الواسع تؤثر على المفاهيم المحاسبية الأساسية داخل الدولة فحكومات الدول الإسلامية عليها أن تعتمد نظام اقتصادي خال من الفوائد (الربا) و لذلك عليها أن تجد وسائل لعرض و توصيل المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمعاملات الآجلة بالإضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى كالتعداد السكاني، المستوى الثقافي و مصادر التمويل.

و من أول المشاكل الناتجة عن اختلاف تطبيقات معايير المحاسبة، يتعلق بإعداد القوائم المالية الموحدة والتي تعدها الشركة القابضة التي لها شركات تابعة أجنبية في دول أخرى. والمشكلة الثانية تتعلق بدخول الشركات إلى أسواق رأس المال الأجنبي . فإذا أرادت شركة الحصول على رأسمال عن طريق بيع أسهم بالعملة الأجنبية فمن الضروري إعداد مجموعة من القوائم المالية المعدة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية.

أما المشكلة الثالثة فتكمن في صعوبة المقارنة للقوائم المالية فيما بين الشركات الموجودة في الدول المختلفة وتأثير ذلك على تحليل القوائم المالية الأجنبية لأغراض اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض .

إن هدف المحاسبة الدولية كتطوير للفكر المحاسبي من النطاق المالي أو الإقليمي إلى النطاق الدولي و ذلك كمبادرة لحل المشاكل المحاسبية المطروحة على المستوى الدولي، هو إصدار معايير محاسبية موحدة و مقبولة على المستوى الدولي بهدف إحكام الممارسات المحاسبية أي تحقيق التوافق المحاسبي.

1.4. التوافق المحاسبي الدولي

يعتبر التوافق Harmonisation مفهوما ملازما للمحاسبة الدولية، يفيد الحد Réduction من الفروق أو التباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية. كما اعتبر التوافق المحاسبي على أنه مسار موجه لتعظيم انسجام Compatibilité التطبيقات المحاسبية بالحد من مستوى تغيراتها. على العكس من التقييس Standardisation الذي يعد بمثابة مسار تفرض من خلاله مجموعة صارمة من القواعد²⁹.

بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، اعتبر التوافق المحاسبي مسار حتمي لها حيث يفترض أن تتمكن بموجبه من رفع أهم الحواجز التي تعيق المقارنات الدولية، لأنه حتى وإن كانت القوائم المالية معدة بالاستناد إلى معايير دولية إلا أنها ستعكس حتما الخصوصيات الوطنية (قانونية - ثقافية).

1.1.4. مبررات التوافق المحاسبي الدولي

تزامنت أعمال التوافق المحاسبي مع سياق دولي تميز بالهيمنة الاقتصادية الأمريكية، و بروز التكتلات الاقتصادية و تعاظم دورها في الاقتصاد العالمي، في إطار ما يعرف بظاهرة العولمة . و من أهم الدوافع التي كانت وراء بروز أهمية التوافق المحاسبي الدولي و الحاجة لمحاسبة دولية:

أ. توسع الأنشطة العالمية للمؤسسات

إن تطور نوع جديد من المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمارات الخارجية لما تحققه من مزايا اقتصادية ، مالية و حتى سياسية ، ما مهد لظهور الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت في ظل أهداف المنظمة العالمية للتجارة الرامية إلى إزاحة كل الحدود و الحواجز الجمركية المعرقة لتطور التجارة العالمية، في بحث مستمر عن تطوير أنشطتها الدولية لأجل:

● القرب من مصادر التمويل للتحكم في المواد الأولية و المواد الطاقوية ، خاصة بعد الأزمات النفطية التي عرفها العالم.

● المشاركة في عمليات الإعمار و الإنماء بعد الحروب و النزاعات في العديد من الدول بدعم من البنك الدولي.

● التنوع الجغرافي للأنشطة للقرب من أسواق تصريف المنتجات بالمواصفات المحلية، و البحث عن المناطق التي تتمتع بامتيازات من حيث التكلفة و ضعف القيود الاجتماعية.

● الوصول إلى مصادر التمويل، و الاستفادة من الادخار العالمي من خلال عمليات الإصدار التي تقوم بها في الأسواق المالية الدولية للحصول على تمويل أنشطتها بشروط ملائمة قد لا تتاح لها في أسواقها الوطنية.

²⁹ - مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي - المفهوم، المبررات و الأهداف، مجلة الباحث، عدد 2006/04، جامعة ورقلة، ص 117 .

ب. تطور الأسواق المالية الدولية

يعد انتشار الأسواق المالية من أبرز الخصائص التي أصبح يتميز بها الاقتصاد العالمي خاصة في الدول المتقدمة و ذلك في تعبئة الادخار، و مواجهة الاحتياجات التمويلية التي تعبر عنها كل من المؤسسات الاقتصادية بما تطرحه من أسهم للحصول على أموال تمكنها من الرفع من استثماراتها، و ما تطرحه الحكومات من سندات لتغطية العجز في ميزانياتها.

ج. تزايد الطلب على المعلومات المحاسبية الدولية

لنمو الأسواق المالية و تطورها و انفتاحها العالمي، الأثر الكبير في قيام العديد من الشركات المسعرة أو تلك التي ترغب في تسعير أسهمها بتبني إستراتيجيتها اتصال مالية قوية، كفيلة بربطها مع المستثمرين اللذين أصبحوا يبدون حساسية مفرطة تجاه المعلومات المحاسبية و المالية التي تنشرها هذه الشركات، سواء بمناسبة الإفصاح عن نتائج أعمالها السنوية و أرباح أسهمها، أو بمناسبة الإفصاح عن توقعاتها المالية بناء على عمليات الاستثمار التي قامت بها.

2.1.4. قيود الهيئات الرقابية

إن السوق الأمريكية باعتبارها أكثر الأسواق المالية كفاءة و نضج و كبر من حيث التداول ، تلزم الشركات الراغبة في الانضمام إليها NYSE- New York Security Exchange أن تقوم بإعادة مقارنة Rapprochement لقوائمها المالية المجمعة استنادا للمبادئ المحاسبية الأمريكية US – GAAP إضافة إلى الإفصاح عن كل المعلومات الضرورية التي لا تتضمنها القوائم و التقارير المالية المعدة حسب المعايير الوطنية للمؤسسة. فعلى سبيل المثال لذلك كان لزاما على الشركة الألمانية DB- Daimler Benz عند دخولها السوق الأمريكية NYSE بتاريخ 1993/10/05 ، إعادة معالجة قوائمها المالية (المعدة أساسا حسب القانون الألماني HGB) استنادا للمبادئ المحاسبية الأمريكية

.US – GAAP

أظهرت عمليات المقارنة التي قامت بها الشركة الألمانية التباين و الاختلاف بين الحسابات السنوية وفق نظامين محاسبين مختلفين و نتج عنها فروقا جوهرية. و كانت هذه الفروق المعتبرة محل تداول إعلامي كبير خاصة في أوساط المال و الأعمال للتدليل على الفروق الموجودة بين النظامين المحاسبين الألماني و الأمريكي و أثر اختلاف الأنظمة المحاسبية على سياسة الاتصال الدولية.

بالرغم مما يقدمه التوافق من مزايا و ما يحققه من أهداف إلا أنه يواجه في الواقع حدودا هيكلية نذكر منها:

- وضعية الشركات غير المسعرة في البورصة، و التي لا تستفيد من المزايا التي يقدمها التوافق.
- ضوابط الأنظمة المحاسبية الوطنية، خاصة الاعترافات الجبائية التي ترتبط بسياسات وطنية بعيدة عن مجال

التوافق.

■ الأعباء الإضافة الة تحملها المؤسسات في حالة تغيير الطرق المحاسبية ، و كذلك الوسائل و الجهود المبذولة لإنجاح التغيير.

من الأهداف الأساسية الة ارتبطت بموضوع التوافق المحاسبي الدولي مسألة تحقيق الكفاءة الة تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية، و الة عادة ما تسعى المؤسسات المتعددة الجنسيات بلوغها من خلال خفض تكلفة رأس المال، و توحيد شروط المنافسة الة تحكم النشاط الاقتصادي داخل التجمعات الاقتصادية أو التكتلات الإقليمية.

3.1.4 مزايا التوافق المحاسبي

■ قابلية مقارنة القوائم المعدة في بلدان مختلفة والة تؤدي إلى تعزيز قرارات الاستثمار و الافتراض و تسهل لمستخدمي القوائم المالية من أي بلد فهمها وإدراكها.

■ تسهيل توحيد الفروع الأجنبية إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة في أنحاء العالم من توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة و تبقى مشكلة تحويل العملة فقط.

■ انتفاء الحاجة إلى مجاميع متعددة من القوائم المالية للشركات الة تريد إدراج أسهمها في البورصات العالمية، إذ بدلا من إعداد قوائم مالية تتطابق مع المعايير المحلية لكل بورصة تريد إدراج أسهمها فيها. فالمعايير الدولية تزيل هذه الحاجة و تؤدي إلى توحيد لغة التقارير المالية على مستوى دول العالم.

■ تحسين لقرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسية، فالبيانات الموحدة سهلة الفهم على صانعي متخذي القرارات ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصادر إعدادها.

■ إزالة الغموض و التناقض والالتباس عن مستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال وجود معايير دولية موحدة ذات مفاهيم واحدة.

■ كما يؤدي التوحيد إلى اختصار الزمن و التكلفة و الجهود للدول النامية في الوصول إلى النتيجة الة وصلتها الدول المتقدمة الة استخدمت المعايير الدولية.

■ و بإمكانية المقارنة وإزالة عدم الفهم فان ذلك يزيد الموثوقية بالقوائم المالية المعدة على أساس المعايير الدولية كما يزيد ذلك من تدفق الاستثمارات وانسيابها.

■ يؤدي كذلك إلى توفير المال والوقت في توحيد وجمع المعلومات المالية المختلفة الة تطلبها أكثر من طرف وفقاً لمتطلبات قانونية .

4.1.4 معوقات التوافق المحاسبي³⁰

قام المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة (IFAD) International Forum on Accounting بدراسة عام 2002 استعرضت بعض المشاكل التي تعوق خطط التوافق أو تمنع الدول عن التفكير في تبني خطة معينة لهذا الغرض، من هذه المشاكل مايلي :

1. الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير مثل المعايير المرتبطة بالاستثمارات والمشتقات و الأدوات المالية و المعايير المرتبطة بالقيمة العادلة عموما هذه المعايير يكتنفها الكثير من الصعوبات تؤدي إلى عدم فهمها أو عدم إمكانية تطبيقها من ناحية أخرى فإن مفهوم القيمة العادلة مفهوما نظريا لا يمكن التحقق منه على أرض الواقع، و حتى إذا أمكن فهمه بالمضمون الذي تقصده المعايير الدولية، فإن معظم الدول إما أن لا يكون لديها تشريعات منظمة للأدوات المالية، أو أنها تختلف عن الدول الأخرى في تنظيم مثل هذه الأدوات، أو أنها ليس لديها أسواقا على درجة من الكفاءة التي تفرز قيما سوقية يمكن استخدامها بديلا للقيمة العادلة.
 2. التوجه الضريبي و الحكومي لبعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي أو إنتاج معلومات تساعد المخطط القومي على إعداد البيانات القومية التي تساعد في التخطيط واتخاذ القرارات على المستوى القومي على الرغم من تبني معظم دول العالم لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي منها تحرير الشركات وإدخال القطاع الخاص شريكا في الشركات الوطنية أو مالكا لها.
 3. قناعة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية الآخرين بالمعايير الوطنية بمعنى تعود المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية على المعايير الوطنية إلى الدرجة التي يصعب فيها تحول أولئك المستخدمين إلى قراءة قوائم مالية أعدت باستخدام طرق محاسبية غير التي تعودوا عليها، خصوصا أن الثقافة المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية في هذه الدول تعتبر ضعيفة للدرجة التي لا تمكنهم من فهم القيم المالية المنتجة بمعايير محاسبية مختلفة.
 4. مشاكل الترجمة المعايير الدولية تصدر باللغة الإنجليزية و بمصطلحات محاسبية إنجليزية متعارف عليها و تكمن الصعوبة هنا أن التراجع قد تصل إلى مقابل المصطلح من اللغة الوطنية و لكن المصطلح الوطني قد لا يعكس مضمونه نفس المضمون المقصود في المعايير الدولية و بالتالي تفقد عملية الترجمة فاعليتها.
- و قد اقترحت دراسات المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة (IFAD) مجموعة من الخطوات و الآليات لمساعدة الدول في البدء أو الإسراع بتبني و تنفيذ خطط التوافق مع معايير المحاسبة الدولية و هذه الخطوات تتضمن:

³⁰- ياسر أحمد السيد محمد الجرف ، أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية ، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة تحت عنوان : مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون 19ماي 2010 الرياض - المملكة العربية السعودية ،

<http://ksu.edu.sa/sites/KSUArabic/Students/FemaleStds/OleshahCenter/>

■ لا بد أن يكون لدى الدولة خطة تهدف إلى تحقيق التوافق مع المعايير الدولية أو بتبني تحول الشركات الوطنية إلى تطبيق المعايير الدولية.

■ تقوم الدولة بتحديد الفروق بين المعايير الوطنية و معايير المحاسبة الدولية و دراسة هذه الفروق و استبدال البدائل و الحلول المختلفة في المعايير الوطنية بمثلاتها في المعايير الدولية إذ آكانت الظروف تسمح بذلك.

■ تقوم الدولة بإصدار معيار وطني متوافق مع كل معيار دولي.

■ يقتصر التطبيق للمعايير الدولية أو الوطنية المتوافقة على مجموعة محدودة من الشركات.

■ أن تقتزن عملية التحول إلى المعايير الدولية أو التوافق معها بالتدريب الفعال على مستوى المهنة و معدي القوائم المالية

■ أن تحدد الخطة تاريخاً محددًا لإنجاز أهدافها.

■ في هذا الصدد يمكن أن نضيف أن الدولة التي ترغب في التوافق مع المعايير الدولية عليها أن تتخذ قراراً في هذا الشأن من السلطة المسؤولة عن مثل هذه الأمور، كأن تصدر تشريعاً بذلك، أو تتخذ قراراً حكومياً. و في جميع الأحوال فإن القرار يجب أن يحدد مدة زمنية لإنجاز التحول على أن تقوم الهيئة المحاسبية أو مجلس المعايير الوطني بإعداد خطة تدريجية لإنجاز الهدف و مع هذا فإن عملية القرار لا بد و أن يسبقها أعمال تحضيرية غير رسمية تشكل رأياً عاماً يؤيد عملية التطبيق أو التوافق مع المعايير الدولية. من هذه الأعمال، إعداد الندوات و المؤتمرات و ورش العمل و اللقاءات المحاضرات و التقارير الصحفية.

مثل هذه الأعمال تجذب رأي مستخدمي القوائم المالية إلى جانب المعايير الدولية و تهيئ البيئة المالية و الاستثمارية لهذا التحول.

5.1.4 مقومات التوافق مع المعايير الدولية

ينبغي لأي دولة تريد التوافق مع البيئة الدولية الكلية و الاندماج فيها أن تتوافر لها مقومات كمي تندمج بالبيئة الدولية. و لكي يتم العمل على توافق بيئة معينة مع المعايير المحاسبية الدولية ينبغي وجود مقومات لهذا التوافق من جهة و توافر متطلبات في هذه البيئة تلي هذه المقومات وهي :

1. بيئة تتصف بالعمولة، و يعني هذا أن تتوافق الدولة مع البيئة العالمية، أي أن تتوافق مع صفات العمولة و يبيئتها من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية أو ذات الصبغة الدولية و في مقدمتها منظمة التجارة العالمية و شروطها و اتفاقياتها، منظمة البورصات العالمية (IOSCO)، مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وغيرها.

2. تكييف التشريعات و القوانين و الأنظمة و تعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية و إزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها بحيث يسهل تطبيق المعايير الدولية في مجالات الصناعة و التجارة و المحاسبة وغيرها.

3. أن تكون البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الاقتصاد الجزئي أي بيئة الوحدات الاقتصادية الشركات و هنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دوراً تنظيمياً و تنسيقياً وليس دوراً قائداً أو موجهاً أو مسيطراً أو مالكاً.

4. التكيف المهني لممارسي المهنة في الدولة، و المقصود بالتكيف المهني هو التدريب على تطبيق و استخدام المعايير الدولية، و مراجعة القوائم المالية المعدة وفقا لهذه المعايير.

ما هي متطلبات تحقيق التوافق في الواقع العملي؟

لذا وفي ضوء ما تقدم فإن متطلبات التطبيق يمكن أن تتشكل من الآتي :

1. تقوم الجمعيات المهنية بإقامة دورات تخصصية في كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل يتفق مع متطلبات البيئة المحلية و يتكيف معها.
2. تقوم المؤسسات المهنية الأخرى بنشر و توصيل كل ما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية و تطبيقها.
3. تقوم مكاتب التدقيق و مراجعة الحسابات بإشراك العاملين لديها في دورات تطويرية تتعلق بكيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و ما يرتبط بها.
4. تقوم الشركات و المؤسسات الاقتصادية الأخرى التي ينبغي عليها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بإشراك العاملين لديها في الأقسام المالية بدورات تخصصية في هذا المجال.
5. تقوم هيئة سوق الأوراق المالية بإلزام الشركات التي تسجل أوراقها المالية في البورصة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ووضع تاريخ نهائي لذلك.

2.4. التوحيد المحاسبي: LA NORMALISATION

حسب AFNOR فإن التوحيد المحاسبي يشمل سن جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات و نواتج العمل بتوحيدها و تبسيطها³¹.

كما تناول ROUSSE تعريف التوحيد المحاسبي بما يلي :

التوحيد المحاسبي عبارة عن نظام موحد للتنظيم (Système uniforme d'organisation) موجه لمجموع محاسبات المؤسسات المنتجة في الأمة، أو مجموعة من الأمة مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه. و من ما يميز التوحيد المحاسبي:

- مجموعة من المصطلحات خاصة بالحسابات.
- تعاريف دقيقة لمحتوى كل حساب على حده.
- نماذج من قوائم المعلومات المحاسبية الدورية.

كما أن التوحيد المحاسبي موجه استجابة لما يميز اقتصاد العالم المتقدم من:

- الحاجة الأساسية (الحيوية) للمعلومات و الاتصال.

³¹ - مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي "تجربة الجزائر"، مجلة الباحث، عدد 2002/01، جامعة ورقلة، ص 52.

• عالمية Universalité تصنيف التدفقات الاقتصادية.

• تعميم المعالجة الإلكترونية للبيانات.

يعتبر التوحيد Unifier، التبسيط Simplifier و التمييز Spécifier من الأهداف المنوطة بعملية التوحيد، إذ يمثل توحيد Unification الطرق المحاسبية للوصول إلى توافق في القوائم المالية، الوظيفة الأساسية للتوحيد، و التي تركز حول:

1. توحيد السياق المحاسبي Le processus comptable الذي يمثل سلسلة الانتاج التي تبدأ من مستندات و وثائق الاثبات و تنتهي القوائم الختامية، يهدف التوحيد في هذه المرحلة إلى الرفع من إنتاجية المصالح المحاسبية من خلال اتباع معايير تتحرى الدقة .

2. توحيد المنتج المحاسبي الذي يمثل أساسا القوائم المالية الختامية التي تحمل الإجابة عن احتياجات مختلف الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية، إن عدم تجانس هذه الفئة و إمكانية تضارب مصالحها هو الداعي لتوحيد هذه القوائم ، حتى تتم الإجابة على أكبر قدر من احتياجاتهم.

في أكتوبر 2002، دخل كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (IASB) وواضع المعايير الأمريكية (FASB) في مذكرة تفاهم باسم "اتفاقية NORWALK"، و هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو التقارب الدولي بين المعايير الأمريكية و معايير المحاسبة الدولية، و قد علق مجلس إدارة (FASB) بأن هذا الأخير ملتزم بالعمل نحو هدف إيجاد معايير عالية الجودة على المستوى العالمي لدعم أسواق رأس المال العالمية السليمة . و قد وضعت الاتفاقية عددا من المبادرات نحو إزالة الفروق الصغيرة بين المعايير الأمريكية و المعايير الدولية لموازاة برنامج العمل المستقبلي للمحاسبين و الالتزام بالعمل في مشروعات مشتركة، و قد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار (IFRS 5) بعنوان: "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع و العمليات غير المستمرة" كنتيجة لهذه الاتفاقية.

لكن بعض المنظمات المهنية لدى بعض الدول وجدت صعوبات و عقبات تحول دون تطبيق المعايير مباشرة أهمها³²:

✓ اختلاف درجات التطور المهني بين دول العالم:

يتأثر التطور المهني بعوامل اقتصادية كاتساع و توفر أسواق للأوراق المالية و تعدد شركات الأموال العادية و القابضة، و عوامل قانونية كوجود تشريعات لبعض المبادئ المحاسبية أو التدقيق، و عوامل إدارية و سياسية تختلف بين دولة و أخرى من دول العالم. لذا فإن المعايير المهنية تحاول حل المشكلات العملية التي تواجه المهنة في

³² - مأمون حمدان، حسين القاضي، المحاسبة الدولية و معاييرها، مرجع سابق، ص 113 .

مجتمع من المجتمعات ،أما المعايير المهنية الدولية فإنها أقرب إلى منشآت التدقيق الكبرى و تحتاج إلى اقتصاد متطور .

✓ اختلاف قوانين الشركات و قوانين الضرائب بين دولة و أخرى:

إذا تباينت المتطلبات القانونية مع نصوص المعايير الدولية ،يجد المحاسب القانوني نفسه مضطراً لتغليب نصوص القوانين المحلية . إذ إن التطورات التشريعية تحتاج إلى وقت طويل لتعديلها بينما تطوير المعايير يحتاج إلى وقت أقل نسبياً .

تبنى بعض الدول نظاماً قانونية تعتمد على قواعد عامة Common Law كبريطانيا و الولايات المتحدة و إيرلندا و استراليا و الهند و كندا و نيوزيلندا ،حيث يتم تشكيل هذه القواعد العامة من مفاهيم الحق و العدل و أحكام المحاكم السابقة ذات الأسس الراسخة ،و تترك للمحاكم إصدار قراراتها بناءً على رأي القاضي بحسب ظروف الحال .

بينما أخذت دول أخرى نظمها القضائية من القانون الروماني الأكثر تحديداً و حوضاً في التفاصيل كفرنسا و إيطاليا و ألمانيا و اسبانيا و هولندا و البرتغال و اليابان و مصر و سوريا و الأردن التي كانت أكثر تأثراً بالقانون الفرنسي و مقتضيات الشريعة الإسلامية .

و من الطبيعي أن دول القانون العام أكثر قابلية للتطور من الدول الأخرى ،التي يجعل أخذها بالمعايير الدولية أكثر صعوبة .

✓ الطبيعة التوفيقية للمعايير : حيث تراعي مصالح المنظمات المهنية.

✓ سرعة التوصيل :

إذ أن عدم معرفة بعض مزاوي المهنة للغة الإنجليزية قد لا يمكنهم من مواكبة تطور المعايير الدولية بالسرعة اللازمة و قد تصل مسودات إلى بعض المنظمات المحلية دون أن تبدي رأياً فيها ، حتى لا تكاد تميز بيم المعيار و المسودة بانتظار مدة من الزمن على هذا المعيار ليترجم .

✓ تباين مستوى التأهيل العلمي و العملي :

حيث يختلف مستوى التعليم الجامعي بين دولة و أخرى ، كما يختلف نظام التدريب المهني و التعليم المستمر بين دولة و أخرى . و قد يواجه المدققون صعوبات في تبني المعايير الدولية بسبب عدم فهمهم لها و ضعف ثقافتهم المهنية ، و عدم قدرة منظماتهم المهنية على قيادة كافة المدققين و تعليمهم المستمر مما يجعلهم يعارضونها .

✓ اختلاف الظروف التاريخية :

أخذت المملكة المتحدة دور القيادة في أعقاب الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر فصدرت المحاسبة و مهنة التدقيق الحسابات إلى الدول الأخرى وخاصة دول الكومنولث البريطاني . و أخذت المحاسبة في أمريكا

تحرر من أمها البريطانية حتى صارت مهنة التدقيق الأمريكية لها طابع متميز عن أصلها الإنجليزي سرعان ما شقت طريقها إلى دول مجاورة كالمكسيك و كندا ثم إلى كافة أنحاء العالم مع تدفق رؤوس الأموال الأمريكية من خلال منظمة الأمم المتحدة و المؤسسات المالية المنبثقة عنها كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي و من خلال الشركات المتعددة الجنسية التي يسيطر عليها رأس المال الأمريكي. و هكذا نجد أن للظروف التاريخية التي عاشتها المهنة في كل دولة من الدول آثارا طبعت المهنة بطابعها و جعلتها مختلفة نسبيا مع المهنة في دول أخرى .

و نجد أن مهنة التدقيق و ما يرتبط بها من معايير أو مبادئ المحاسبة في الوطن العربي كانت متأثرة بالتجربة التاريخية التي عاشتها كل دولة ،فلبنان كانت شديدة التأثر بالتجربة الفرنسية ، وكذلك دول المغرب العربي كتونس و المغرب و الجزائر ،أما مصر و سورية و الأردن فكانت أكثر تأثرا بالتجربة الأمريكية . و العراق كانت أشد تأثرا بالتجربة الإنجليزية .

و قد أسس العرب اتحادا للمحاسبين العرب في السبعينات لكن هذا الاتحاد ما لبث أن انقسم على نفسه، و لم يفلح في تقديم لغة موحدة تجمع بين المحاسبين و المدققين العرب ، مما جعل تطبيق المعايير الدولية أسهل من محاولة بناء معايير عربية .

و لعل هذه الصعوبات تفسر تفضيل الكثير من دول العالم التوفيق مع المعايير الدولية، عن طريق تطوير معاييرها المحلية و ممارسة الضغط لإدخال تعديلات تشريعية عند الاقتضاء لتصبح أكثر قربا من المعايير الدولية ، بحيث يمكنها أن تطبقها في نهاية المطاف .

و أخذت بمنهج التناغم أو التوافق بعض الدول العربية كمصر و المملكة العربية السعودية و سورية.

5. أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة الدولية

³³ إن مجلس معايير المحاسبة الدولية يعي تماماً الاهتمام الذي يوليه بعض القادة السياسيين في العالم لموضوع المعايير المحاسبية والذي كان جلياً من خلال تصريحات عدد من القادة وخصوصاً في الآونة الأخيرة واقتناعهم بأن وضع مثل هذه المعايير سيكون له الأثر البالغ في الحد من الاختناقات الحاصلة في العمليات المالية ، وإمكانية كشف مكامن الضعف والعجز في الممارسات اليومية لإدارة الأعمال .

من جانب آخر أن مسؤولية مجلس معايير المحاسبة الدولية والتزامها في الاستجابة وبطريقة عاجلة ومسؤولة لمتطلبات المرحلة الراهنة لمواجهة هذه التغيرات الحاصلة في العالم ، قد كانت واضحة وبشكل جلي من خلال التعديلات والقرارات الجديدة التي أصدرها المجلس ، لتتماشى مع الأوضاع الراهنة .

وعليه يمكن القول وبشكل مختصر بأن الأزمة المالية قد أبرزت ثلاثة دروس رئيسية لمقرري و واضعي المعايير المحاسبية :

³³ -معايير المحاسبة الدولية و الازمة المالية العالمية ، جورج توما بيدويد ،طالب دكتوراه محاسبة- الأكاديمية العربية في الدنمارك ،file://localhost/F:/mars، منتديات%20ستار%20تايمز.mht، 20/03/2011 .

1. إن الطبفة المأكاملة لأسواق رأس المال ، الى جانب حركة رأس المال في حد ذاته يسلف الضوء على الحاجة الملحة الى وجود مجموعة معايير محاسبفة مقبولة.

2. لقد أأففقت المؤسسة المالية والمسأأمرفن وواضعف النظم في فهم كاف للمخاطر المأدفة اللفف آواجههم ، والماسبة بأدواآها ففب أن آلعب دوراً رفبأدفاً ومهماً في مساعفة كافة الاطراف في هذه الازمة ، وآبعاً لذلك هناك حاجة ماسة لآوففر الشفاففة بالنسبة للمخاطر اللفف آواجهها المؤسسة وخاصة المالية منها ،والاآراء المآآذفة بشأن آذلفلها وآلها ، ومأولة آوففر معلوماآ مفففة وذآآ معنل للمسأأمرفن والمسأأمرفن بشكل عام وكذلك لواضعف الانظمة والآعلفماآ .

3. إن قواعد المحاسبة المالية آآلق العفدفد من الآفاراآ ، اللف آقلل من قابلفة المقارنة وآصفف آعقفداآ لا داعف لها ، وآبعاً لذلك هناك حاجة ماسة وملحة الى معالآة الاذواآ المالية من الآد من الآعقفد وآعزفز إمكانيفة المقارنة وأهمفآها و كذلك آوففر أساس لآلاقف مآآلف أقطار العالم . من المففد هنا الاشارة الى أن الآصرفآاآ اللف آدلى بها بعض مسؤولف مجلس معايير المحاسبة الدولية آآشر الى أن المجلس مهمم آدفاً بصدآ آآآذ إآراءاآ لآذلفل آمفب الاشكالاآ .

لقد آكآآ الأزمة المالية على أن وضع مجموعة معايير عالمفة أمر مهم للغاية وقد آكآآ أيضاً على الدور الفعال لمعايير المحاسبة الدولية أكثر من أى وقت مضى ، وهناك حاجة ماسة وملحة لآطفبق مجموعة واحدة من المعايير المحاسبفة في آمفب أنحاء العالم .

من الآآفر بالآآر هنا أن الآول الأورففة سبق وأن اعآرفآ قبل ففرها من البلادان ولف وقت سابق بآذه الأهمفة اللفف آوفرها وجود معايير عالمفة موحدة. فمن الواضح ان دور الآول الاآآاد الأورفف كان عاملاً أساسفاً وراثداً في هذا الآمال ، خاصة عند اعآماذه أو آبنفب للمعايير الدولية للآقارفر المالية في العام 2005 .

إن الأزمة المالية و دور مجلس معايير المحاسبة الدولية في هذا الآمال فعطفنا الفرصة للآطرف الى البدافاآ الأولى للأزمة المالية و اللف بدأت مع انفآار سوق العقاراآ في الولافاآ المآآآة . والآذهور السرفب في سوق رأس المال ، كما بدأت البنوك الابالآ والاعلان عن الآسائر الضآمة النالآة عن قروض الرهن العقارف ، إن عدم الفقفن أصبح سمة السوق المالية ، لأنه لا أآد فعرف من كان فآآفظ وبماذا ! لقد فقد السوق مصداقفآه ، وآنفةآة عدم سداد الالفن وانعدام آآصفلها ، دعى الأمر الى عآز البنوك عن الاستمرار بإقراض بعضها البعض ، كما شدآآ الاآراء الاآآمانية لآمفب العملاء ، وأوقفت الشركات اسآآمارآها ، وأآذآ أسواق المال والأسهم في العالم آآقق الأنخفاض مسآمراً في آعاملاآها الفومفة ، وبدأآ صنادفق الآقاعد والمعاشاآ واللف فعآبر من أكبر مصاآر آمول البنوك ومؤسساآ الاقراض برؤوس أموال لإعاعفة اقراضها ، بدأت بفقدان كمفاآ هائلة من قفم موجوداآها ، والعفد من الوظائف فقدآآ نففآة تسرفب العفد من العاملفن النالآة عن اغلاق العفد من المصانع والمؤسساآ أعمالها وبذلك انعدمآ القفرة الشراآفة لدفبهم (وما آبعها من مشاكآ اآآماعفة لا آصر لها).

كانت هناك أزمة مالية عارمة في جميع أنحاء العالم ، بالرغم من اختلاف وقعها وأثارها من بلد الى آخر ، حيث بدأت المصارف تعاني من شحة الأموال للاستمرار بممارسة نشاطاتها وفعاليتها المصرفية المعتادة .

إذن من كان وراء الأزمة ، وكيف حدثت هذه المشكلة؟

لقد تم مؤخرا اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب نشوء هذه الأزمة العالمية ، حيث صرح بذلك العديد من الجهات وخصوصا عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، والكثير كذلك من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة ، ودعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة ، وبدأت مجالس معايير المحاسبة بالوقوف جنبا إلى جنب للدفاع عن معايير القيمة العادلة ومقاومة الدعوة لإيقافها، وخير دليل على ذلك تكاتف جهود كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) للدفاع عن معايير القيمة العادلة و تبرير صحتها³⁴ .

إن كلا المجلسين اتخذا خطوات مكثفه وأصدرا عددا ضخما من الإجراءات والتصريحات والفعاليات منها:
 ■ في شهر سبتمبر 2008 تم نقاش التقرير المقدم من منتدى الاستقرار المالي (FSF)* الذي أعد بالتعاون مع العديد من المراكز والهيئات القومية والمنظمات الدولية بمن فيهم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) والمعنون "تحسين السوق والمرونة المؤسساتية لتكوين استقرار مالي"، وقد أظهر التقرير أسباب الضعف التي أدت إلى اضطراب الأسواق المالية الحالي وعرض بعض الإجراءات السريعة الواجب اتخاذها لزيادة مرونة الأسواق في المستقبل.

■ في 2008/9/16 واستجابة لتوصيات منتدى الاستقرار المالي (FSF) قامت لجنة الخبراء الماليين (EAP)** المشكّلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية و المناط بها مهمة تحديد الممارسات الواجب إتباعها في ظل سوق غير نشط بالخروج بتقرير إرشادي عن كيفية استخدام القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة.

³⁴- ظاهر شاهر القشي ، أثر الأزمة العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا .

http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=4866 , 12/03/2010 .

*FSF : Le Conseil de stabilité financière (en anglais Financial Stability Board ou FSB), est un groupe économique informel. Il a été créé en 1999 à l'initiative du G7(États-Unis, Japon, Allemagne, France, Royaume-Uni, Italie, Canada) sous le nom de Forum de stabilité financière (Financial Stability Forum ou FSF). Il regroupe 26 autorités financières nationales (banques centrales, ministères des finances, ...), plusieurs organisations internationales et groupements élaborant des normes dans le domaine de la stabilité financière. Ses objectifs relèvent de la coopération dans le domaine de la supervision et de la surveillance des institutions financières .

**EAP : Expert Advisory Panel

■ و بعد إعلان تقرير لجنة الخبراء الماليين (EAP) أوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وعلى لسان رئيسه " Sir David Tweedie بأن المحاسبة ليست السبب في حدوث الأزمة الائتمانية، ولكن من المهم جدا بأن يثق المتعاملون في الأسواق بالمعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ولهذا السبب فقط قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمراقبة أداء معايير الإبلاغ المالي وتحرك بشكل سريع للتعامل مع القضايا التي أبرزتها الأزمة الائتمانية ، وقد استطاع تحقيق نجاح متقدم في تحقيق الأهداف المنشودة من خلال نتائج وتوصيات تقرير منتدى الاستقرار المالي FSF".

■ في 2008/10/31 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية دليلا إسترشاديا عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط . وقد أشار إعلان نشر الدليل بأن هذا الدليل يتماشى جنبا إلى جنب مع التقرير المصدر في نفس الشأن من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) ومما هو ملاحظ بأن الدليل الإسترشادي إستند تماما على تقرير لجنة الخبراء الإستشاريين (EAP) .

■ في 2008/11/3 أعلن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) بأنهما سوف يجتمعان في لندن في 2008/11/14 لنقاش قضايا الإبلاغ المالي التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية .

■ في 2008/11/11 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتوجيه خطاب رسمي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية George W Bush بصفتة مضيفا وراعيا لمؤتمر قمة العشرين المزمع إقامته في 2008/11/15 وانطلاقا من علم المجلس أن قضايا معايير المحاسبة، والأزمة الائتمانية والحاكمة المؤسسية مدرجة على أجندة المؤتمر فإن المجلس يقدم له هذه الرسالة كي يبلغ رؤساء الدول المجتمعين عن دور مجلس معايير المحاسبة الدولية كجهة مستقلة مناط بها مهمة تطوير معايير عالمية موحدة في تحديد القضايا المحاسبية الناشئة عن أزمة الائتمان. وقد تضمنت الرسالة على شرح مفصل عن الخطوات التي تمت لمواجهة الأزمة .

■ في 2008/11/11 قدم رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية Sir David Tweedie مذكرة للجنة خزانة مجلس العموم (HCTC) في جلسة التحقيق في الأزمة البنكية، والتي ذكر فيها بنود مهمة جدا سوف يتم التطرق لها لاحقا في هذا المقال .

■ في 2008/11/14 أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) عن تشكيل مجموعة إستشارية عليا يرأسها كل من Hoogervost Hans رئيس سلطة هولندا للأسواق المالية ، و Harvey Goldschmid المفوض السابق للجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية)

(SEC) والتي سوف تشمل كذلك على عدد من الأعضاء من فئات المستثمرين، والمدققون، ومستخدمي القوائم المالية. وقد أنيط بها مهام تحديد القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وتم تشكيل المجموعة بهذا الشكل كي تضمن أن قضايا إعداد التقارير المالية في ظل الأزمة العالمية تناقش بشكل منسق وعلى مستوى عالمي عالي جدا

مذكرة رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية Sir David Tweedie أمام لجنة خزانة

مجلس العموم HCTC في جلسة التحقيق في الأزمة البنكية :

بناء على الدعوة الموجه في 2008/10/28 لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية من قبل لجنة خزانة مجلس العموم (HCTC) ومطالبته بتقديم دليل خطي حول دور المحاسبة في الأزمة الائتمانية، فقد قام فعلا Sir David Tweedie بتقديم تقريره والذي إطلعت عليه اللجنة في جلسة الإستماع حول التحقيق في الأزمة البنكية وتحديدًا 2008/11/11 ويمكن تلخيص أهم ما جاء في ذلك التقرير بمايلي:

1. إن مجلس معايير المحاسبة الدولية جهة مستقلة ملتزمة نحو العموم بتطوير معايير إبلاغ مالية دولية تجعل القوائم المالية تتمتع بمعلومات ذات شفافية عالية جدا.
2. إن معايير المحاسبة الدولية مطبقة من قبل أكثر من 100 دولة ، بما فيها دول الإتحاد الأوروبي
3. إن معايير المحاسبة الدولية لها دور لا يستهان في إعادة الثقة بالأسواق وخصوصا في ظل الأزمات المالية، وأكثر ما يكون لها الحاجة حاليا في ظل هذه الأزمة العالمية.
4. إن السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض، وإقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك التي كانت تحت الرقابة .
5. إن أردنا إعادة الثقة للسوق فيجب أن نواجه الخسائر كاملة، وإلا لن نستطيع البنوك في المستقبل إقراض بعضها البعض ولا حتى إقراض عملائها، ولم يكن لمعايير القيمة العادلة دور إلا أنها أظهرت الخسائر الحقيقية ولم تساهم فيها، ولو كانت هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم إستخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس منعها.
6. لقد أظهرت أزمة البنوك الائتمانية الحاجة لمنهجية عالمية في تشريع ، ومراقبة الأسواق الرأسمالية.
7. سوف يستمر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في لعب دور تعزيز الثقة في الأسواق المالية من خلال تطبيق مخرجاته الحالية المتطورة ، وبشكل يضمن الشفافية المطلقة.

8. يجب أن يتم الإستمرار بإستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابق وبغض النظر عن أي أزمات وخصوصا أن لها دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية ، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية. وتم الاستشهاد بهذه الحقيقة على نتائج الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالمين لـ 597 مستثمر، والذي أشار إلى:

- أن 79% من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة.
- أن 85% من المستثمرين يعتقدون أنه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون له أثر مباشر على تدني الثقة بالنظام البنكي.

9. لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية وتجابوا مع الأزمة بإتخاذ عددا من الإجراءات المهمة وشكل لجانا عليا وتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية والتي هدفت إلى تحقيق هدفين رئيسيين:
- تطوير معايير عالمية مناط بها إخراج قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية جدا.
- تزويد الآلية ودلائل الإرشاد المناسبة لتطبيق تلك المعايير.

10. لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإدارة عدد من الاجتماعات واللقاءات لإستقاء آراء كل من له اهتمام بالقضايا المالية في ظل الأزمة وبناء عليها تم إصدار كل ما هو ضروري، ومن أهم تلك الأمور الدليل الاسترشادي في كيفية تطبيق القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة.

11. إن فشل نظام المعلومات يكون له غالبا أثر خطير، مما يؤدي إلى تأخير حل أي أزمة، وتم الإستشهاد بالأزمة البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1980، وكذلك بشكل مشابه ما حدث في أزمة البنوك اليابانية في عام 1990، وأن معايير المحاسبة يكون لها دور رئيسي في حل الأزمات إذا ما تم التقييد بتعليماتها.

12. إن توقف عمليات الإقراض حاليا في ظل الأزمة الحالية يعود وبشكل رئيسي لفقدان الثقة بين المؤسسات المالية ، والدعوة نحو وقف إستخدام معايير القيمة العادلة لن يعيد الثقة للسوق ولن يحدث تغييرا على عودة عمليات الإقراض لمسارها الطبيعي.

13. إن المشكلة الرئيسية هي إختلال الإستقرار المالي، ويعتقد البعض بأن معايير المحاسبة لا تهدف بشكل أو بآخر لإحداث الإستقرار المالي في الأسواق، ولكن الإلتزام بها بشفافية عالية سوف يؤدي بشكل مباشر إلى الإستقرار المالي.

14. إن استجابة مجلس معايير المحاسبة الدولية للأزمة الحالية يقع ضمن ثلاث مراحل رئيسية:

■ تنفيذ مقترحات وتوصيات منتدى الإستقرار المالي المنشأ بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية.

■ إجراء تعديلات على المعايير الحالية وتزويد دلائل إرشاد متخصصة في ظل الأزمة .

■ إحداه تطويرات وتحسينات طويلة الأمد على المعايير.

إن هذه الأزمة الاقتصادية العالمية ، سوف تحدث تغيير جوهري على جهات تشريع معايير المحاسبة، و أنها قد تؤدي كما يظهر من توحيد جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية إلى:
■ ظهور جهة تشريع معايير موحدة (كأن يندمج مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية تحت مجلس عالمي واحد) .

■ إلزام جميع العالم بمعايير المحاسبة الدولية ودون إستثناء .

■ تقوية دور مجالس تشريع معايير المحاسبة بشكل أكبر مما هي عليه حالياً.

خلاصة الفصل الأول

عرفت الممارسة المحاسبية تعايشا كبيرا مع التطورات الاقتصادية و الإجتماعية على مر العصور في المحيط الذي كانت تستعمل فيه المحاسبة ، و في ظل الواقع الاقتصادي الجديد الذي أحدث تحولات كبيرة في العالم و ذلك من خلال تطور التجارة و إتساع رقعتها و كذلك تعدد و تنوع المبادلات التجارية بين الدول ، و انتشار الشركات المتعددة الجنسيات و إمتداد نشاطها ليعطي العديد من الدول المختلفة ، غير أن إختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول دفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى المطالبة بتوحيد و تقريب الممارسات المحاسبية من أجل تسهيل عمليتي الرقابة و الإتصال عبر مختلف فروعها بين الدول. و في أوائل السبعينات من القرن الماضي إنطلقت بعض الجهود و المحاولات لوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة على مستوى العالم من أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات من مختلف البلدان تمثلت في معايير المحاسبة الدولية ، و ذلك تجاوبا مع توسع أنشطة التجارة حول الاستثمار و التبادل التجاري بين مختلف دول العالم .

الفصل الثاني

١

الفصل الثاني

معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

1. لمحة عن ظهور و تطور المعايير

إن المحاسبة كغيرها من المعارف الإنسانية تعمل على تشكيل بيئتها باعتبار أنها نظام يقوم بتغذية عكسية للأفراد و المنظمات بالمعلومات التي يمكن استخدامها في توجيه القرارات و المواقف و إعادة تقييم الأهداف الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية.

لا يمكن أن تترك أي مهنة دون تنظيم أو ضبط وفق إجراءات أو قواعد أو قوانين يكون لها من القوة ما يوجب احترامها بتطبيقها ، و ليس من شك بأن تسعى كل دولة ذات سيادة إلى تنظيم كافة الأنشطة فيها لما هو سائد في بيئتها الاقتصادية ، و بما يحقق الحد الأدنى من الفوائد المتوخاة من ضبط الأعمال و الأنشطة الاقتصادية و منها المحاسبية .

سابقا و أمام عدم وجود تنسيق دولي فيما يتعلق بمهنة المحاسبة ، سعت كثير من الدول إلى حل مشكلة التنسيق الداخلي الذي هو أولى بلا شك من التنسيق الخارجي مع باقي دول العالم ، عن طريق توحيد الإجراءات و القواعد و الأسس المحاسبية التي تطبق فيها ، حيث أن التنسيق الدولي ليس من السهولة تحقيقه باعتبار اختلاف العوامل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و العلمية بين دول العالم .

فمن الطبيعي إذن أن يكون هناك اختلافات في التصرفات و التعليمات و القواعد و الأسس و القوانين بين الدول و المرتبطة بمعالجة البيانات المحاسبية و عرض القوائم المالية ، و التي بدورها تؤدي إلى عدم إمكانية إجراء المقارنات بين المعلومات المالية المعدة وفق أسس مختلفة ، كذلك عدم إمكانية قراءة المعلومات المالية التي تعد في دولة معينة استنادا إلى أسس خاصة بها بذات درجة الفهم للمعلومات المالية المعدة في دولة أخرى .

و باستقراء واقع البيئة التشريعية للقواعد المحاسبية ، فقد كان هناك مدخلان رئيسيان لوضع أطر للإبلاغ و التقرير المالي ساهما في نشوء و تطور النظرية المحاسبية و هما³⁵ :

35 - خالد جمال الجعرات ، معايير التقارير المالية الدولية ، IFRS & IAS 2007 ، مرجع سابق ، ص 19.

1) المدخل الأول: مدخل القانون العام Common Law Custom

و هو عبارة عن مجموعة من الأعراف و التقاليد يتم ترسيخها من قبل جهات مهنية خاصة تقوم بدراستها و إعادة صياغتها لتمثل قواعد و أسس و مبادئ و معايير يتم العمل بموجبها في مهنة المحاسبة، و أدى ذلك إلى دور أكبر للبلدان التي اتبعت هذا المدخل في نشوء و تطور النظرية المحاسبية ، و انتشر هذا المدخل في كل من بريطانيا و أمريكا و دول الكومنولث.

2) المدخل الثاني: مدخل التشريع الحكومي المكتوب Code Law Tradition

وفق هذا المدخل فقد تدخلت الحكومات في وضع تشريعات منظمة لكافة الأنشطة في الدولة و منها الأنشطة المحاسبية لخدمة أغراض الضريبة ، الأمر الذي أدى إلى دور أقل للقطاع الخاص في صياغة و تطوير النظرية المحاسبية ، و انتشر هذا المدخل في فرنسا حيث تم صياغة قانون "نابليون" الذي تطرق إلى بعض الأمور المحاسبية ، و كذلك ساد هذا المدخل في ألمانيا إضافة إلى بعض الدول العربية مثل سوريا حيث تم وضع نظام محاسبة خاص بإدارة بعض الأجهزة الحكومية مثل إدارة الجمارك.

و أمام هذه الاختلافات الطبيعية في المبادئ و المعايير و القواعد المحاسبية التي كانت تؤدي إلى نتائج محاسبية مختلفة و أحيانا متعارضة، فقد أدركت مجموعة من الدول أهمية الحاجة إلى وجوب التنسيق المشترك من خلال إيجاد قاعدة مشتركة للمقارنة و التماثل ، و من هنا نشأت فكرة المعايير المحاسبية الدولية.

و لقد جاءت المعايير المحاسبية الدولية بقواعد و أسس تضبط الأعمال و التصرفات و الإجراءات المحاسبية و تضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية ، و لبيان الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها ، حيث أنه لغاية تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية كان هناك عضوان بارزان في وضع المعايير المحاسبية الدولية و هما مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكي (FASB) Financial Accounting Standards ، و مجلس معايير المحاسبة المالية البريطاني (ASB) Accounting Standards Board ، و تولت تطبيق المعايير الصادرة عن هاتين الجهتين الدولتان اللتان يتبعهما المجلسان و هما الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة ، و كذلك الدول التي ترتبط معهما باتجاهاتها السياسية و الاقتصادية مثل دول الكومنولث التي تتبع التاج البريطاني ، و لم يكن عبثا أن يعترف لهاتين الدولتين بدورهما الكبير في تقدم علم المحاسبة .

و يعود ذلك للأسباب التالية :

1) تبني الفكر الرأسمالي و الذي يشجع على إيجاد كل ما من شأنه تنظيم الأعمال و الأنشطة الاقتصادية ،

2) ارتفاع مستوى التعليم،

(3) توفر القوى العاملة المؤهلة و المدربة ،

(4) انتشار الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات ،

(5) الإيمان بمسؤولية الإدارات للقيام بدور الوصاية نيابة عن الملاك،

(6) التأكيد على مبدأ الإفصاح التام.

لكن كان لابد من جهة تعمل على وضع معايير محاسبية ليست خاصة بمهنة المحاسبة في أمريكا أو بريطانيا ، بل تكون قابلة للتطبيق على مستوى جميع دول العالم ، حيث ما يتم وضعه من معايير محاسبية من قبل مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية (FASB) أو مجلس معايير المحاسبة البريطانية (ASB) هي معايير تتم وفقا للمعطيات الاقتصادية الموجودة في البيئتين ، و التي تختلف حتما عن بيئة كل دولة من الدول الأخرى من ناحية ، و من ناحية أخرى اختلاف درجة التقدم و التطور و نوعية المعاملات السائدة في السوقين الأمريكية و البريطانية عن تلك السائدة في الدول الأخرى ، فكان لابد من وجود جهة تعنى بوضع معايير محاسبية دولية بمعزل عن المجلسين المذكورين ، فجاء تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) عام 1973.

لقد بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة للعديد من الأسباب منها:

1. تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية ،

2. تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية ،

3. تضاعف الإستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة واحتمالية تضاعفها في الفترات اللاحقة بين الدول ،

4. الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساسا يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية ،

5. ظهور وتضاعف مفهوم التضخم الذي أصبح من العوامل المهمة في احتسابها ،

6. العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية ،

7. ظهور المنظمات المحاسبية والدولية في عملية إشراكها في المحاسبة الدولية .

ولهذه الأسباب وغيرها بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية حيث عرفت بأنها " تهتم بدراسة الفرضيات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتحرري عن أسباب اختلافها".

وبعد ذلك بدأ التنسيق بين الدول المختلفة والمنظمات المعنية فيها في محاولة لجلب عدد من الأنظمة المختلفة مع بعضها البعض. و مما لا شك فيه أن التنسيق الدولي سوف يجعل المقارنة بين الشركات سهلة ، إلا أن الاستثمارات الدولية لا يمكن أن تعمل ما لم تكن هناك معايير دولية متفق عليه.

1.1. مفهوم المعايير المحاسبية

يقصد بكلمة المعيار Standard النموذج الذي يوضع ليقاس على ضوءه وزن شيء هو أو طوله أو درجة جودته ، أما في المحاسبة فالمعيار المحاسبي Accounting Standard هو المرشد الأساس لقياس العمليات و الأحداث و الظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة و نتائج أعمالها مع إيصال المعلومات إلى المستخدمين منها³⁶.

فالمعيار المحاسبي يمكن إعتبره بمثابة قانون عام يسترشد به المحاسب عند قيامه بإعداد و تحضير التقارير المالية و من ثم البيانات الختامية للمنشأة لأنه لا بد من وجود مقاييس محددة لمساعدة المحاسب على أداء عمله و يمكن اعتبار المعايير بمثابة إرشادات عامة تؤدي إلى ترشيد الممارسة العملية في المحاسبة و التدقيق ، و بذلك تختلف المعايير عن الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتطرق الإجراءات للصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة.

كما يجب أن تكون المعايير المحاسبية مفهومة و مقبولة من قبل مستخدميها و منسقة مع بعضها البعض، لأن الغرض الأساس من معايير المحاسبة هو تحديد أساسيات الطرائق السليمة لقياس و عرض و إيضاح عناصر القوائم المالية و تأثير العمليات و الأحداث و الظروف على المركز المالي و بما أن المعايير المحاسبية تمثل حلولاً لمشاكل خاصة و عرضاً لإجراءات عملية خاصة لذا يجب أن تتسم بالتعدد و التعديل المستمر انسجاماً مع الإطار المفاهيمي و المبادئ المحاسبية الذين يتسمان بالثبات النسبي، فالمعايير المحاسبية هي التي تربط الأهداف و المفاهيم بالتطبيقات العملية.

وقد عرفت لجنة القواعد الدولية القاعدة المحاسبية بأنها " عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام حكمتهم ، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبداً، كما إنها وصف مهني رفيع

³⁶ - حسن عبدالكريم سلوم ، بتول محمد نوري ، دراسة بعنوان : دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية ، مقدم إلى المؤتمر العلمي السابع ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الزرقاء الخاصة - الأردن .

المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني وتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية³⁷.

إن المعيار المحاسبي هو قاعدة عامة تشتق من الأهداف و المفاهيم النظرية للمحاسبة و الذي يوجه تطور الأساليب المحاسبية. كما أن المعايير المحاسبية لا يمكن أن تتصف بصفة الثبات أو عمومية الاستخدام نظراً لتغير الظروف البيئية من وقت لآخر و من مكان لآخر، فالمعايير هي أقل ثبات من المبادئ ، وبسبب وجود علاقة بين الاعتبارات البيئية و المعايير فإن عملية بناء المعايير المحاسبية تعد عملية مستمرة، و لا يمكن التوصل إلى معايير دولية قابلة للتطبيق في كافة النظم الاجتماعية و السياسية.

و يمكن وضع التعريف التالي للمعايير المحاسبية : فالمعيار المحاسبي هو بيان لتحقيق التوافق و التنسيق فيما بين السياسات و المعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات و الأحداث المالية للوحدة ، و هذا يساعد على جعل الكشوفات المالية ذات قابلية للمقارنة و الفهم من قبل الأطراف ذات العلاقة. فالمعيار يوضع في ضوء الأعراف المحاسبية المتعارف عليها و الظروف البيئية السائدة و أساسيات النظرية المحاسبية.

2.1. أهمية المعايير المحاسبية الدولية

تكمن أهمية المعايير المحاسبية في الدور الذي تلعبه في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي في سبيل الحصول على كشوفات مالية تتضمن معلومات محاسبية تتصف بالثبات و الموثوقية و تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة من قبل المستخدمين فهي ضرورية للأسباب الآتية³⁸:

أ. المقارنة

تتطلب عملية اتخاذ القرارات المقارنة بين مجموعة من البدائل، و هذه العملية تتطلب كشوفات معدة وفق أسس موحدة . و بما أن هدف المحاسبة هو توفير معلومات مفيدة لصنع القرارات ، لذا فإن المعايير المحاسبية تسهل عملية المقارنة عن طريق توحيد الأسس التي تعد بموجبها تلك الكشوفات.

ب. تكلفة معالجة المعلومات المحاسبية

إن توحيد الأسس لإعداد الكشوفات هو ضروري لمتخذي القرارات، فإذا كانت الكشوفات المحاسبية معدة وفق أسس مختلفة و متعددة، عندئذ يحتاج متخذ القرار لطريقة معينة لتوحيد أسس إعدادها، و هذا من شأنه أن يكلف متخذ القرار كلفة إضافية لمعالجة هذه الكشوفات التي من الممكن الاستغناء عنها إذا كانت الأسس موحدة عن طريق المعايير المحاسبية.

³⁷ - محمود السيد الناعى ، دراسات في نظرية المحاسبة و المعايير المحاسبية ، الطبعة الأولى 2002 ، المكتبة العصرية ، ص 273 .

³⁸ - حسن عبدالكريم سلوم ، بتول محمد نوري ، دراسة بعنوان : دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق.

ج. القدرة على فهم المعلومات

معظم مستخدمي الكشوفات المالية لديهم قدرة محددة في فهم المعلومات المحاسبية ، فإذا تم إعداد هذه الكشوفات وفق أسس غير موحدة ، يكون من الصعب على مستخدميها الاستفادة منها بشكل فعال في إجراء المقارنات بين الوحدات أو بين الفترات المالية للوحدة نفسها.

د. الدعم المنطقي

إن المعايير المحاسبية مدعومة منطقياً و تشير إلى نقاط التقاء المحاسبين ، لأنه لا بد من وجود نوع من الالتقاء بينهم في العمل ، فالمعايير المحاسبية هي بمثابة نقطة الالتقاء حتى وإن كانوا يعملون في وحدات اقتصادية مختلفة و بلدان مختلفة.

هـ. انسيابية الاستثمار بين البلدان

للمعايير المحاسبية أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات ، فالمستثمر حتى يستثمر أمواله في مشروع معين لا بد أن يقوم بإجراء المقارنات بين المشاريع التي من الممكن الاستثمار فيها في مختلف البلدان، و إنما يسهل عمل المقارنة هو إتباع طرائق محاسبية موحدة عند إعداد الكشوفات المالية ، و هذا ما توفره المعايير المحاسبية الموحدة .

يعتبر وجود المعايير المحاسبية ضروري من حيث توحيد حسابات الفروع وجعل القرارات المتخذة في الشركات المتعددة الجنسيات أكثر دقة تساعد على مقارنة التقارير المالية في الدول المختلفة ، كما توفر المعايير إمكانية لتسجيل الشركات في الأسواق المالية الخارجية دون الحاجة إلى إعداد كشوفات مالية و وفق أسس محاسبية متعددة و إنما يتم استخدام أسس موحدة .

من أهمية المعايير المحاسبية نجد :

أ- بسبب عدم وجود سوق كفاء للمعلومات المحاسبية في الواقع العملي، يمكن اعتبار المنشأة محتكرة إحتكاراً طبيعياً للمعلومات المحاسبية، و بالتالي فإن عدم وجود معايير محاسبية سيجعل المنشأة تتحكم في نوعية و كمية المعلومات و طريقة الإفصاح عنها و هذا من شأنه أن يترتب عليه الآتي :

1. اختلاف في الطرائق و الأسس المحاسبية التي تستخدمها الشركات لمعالجة العمليات و الأحداث ذات الصفة المالية المتماثلة و من ثم يكون من الصعب إجراء المقارنة.

2. قد يتم استخدام أساليب غير كافية لقياس و عرض الأحداث المالية المؤثرة على الشركة مما يؤثر بشكل سلبي على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط و الرقابة و تقييم الأداء.

3. إن منح الإدارة كامل الحرية للإفصاح عن الأساليب المحاسبية التي تختارها أو تطبيقها قد يؤدي إلى تعارض مصالح الفئات المختلفة و هذا من شأنه أن يقلل الثقة بالكشوفات المالية.

ب- بسبب الرغبة بتحقيق الأهداف الاجتماعية، حيث أن هدف المجتمع هو تحقيق التوزيع الأمثل لموارده على المشاريع الاستثمارية المترجمة على تلك الموارد، لذا يتعين حماية حقوق الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية

كافة و هذه الحماية يمكن أن تتم عن طريق الإفصاح العام عن فرص و نتائج الاستثمار للجميع و الذي يساعد على تحقيق هذا الهدف هو وجود المعايير المحاسبية التي ستمنع إستفادة البعض من المعلومات المحاسبية دون البعض الآخر، هذا من جانب و من جانب آخر ستتجه الدولة للاستثمار في الاستثمارات التي لا تحظى بإقبال كاف من جانب المستثمرين لخدمة الصالح العام للمجتمع.

أمثلة عن الاختلاف في بعض الممارسات المحاسبية

هناك إختلاف في الممارسة المحاسبية بين الدول وهذا يعود لعدة اعتبارات ثقافية سياسية اجتماعية ومن بين هذه الاختلافات نجد³⁹:

1. لا تطفأ الشهرة في بعض دول العالم حتى تفقد قيمتها ، فعلى سبيل المثال قبل عام 1997 كانت الشركات في المملكة المتحدة تستطيع شطب الشهرة بتحميلها على حقوق ملكية المساهمين بدلا من رسمتها وبالتالي إطفائها.

2. يسمح بتطبيق طريقة المصالح المشتركة pooling interests لتسجيل اندماج الشركات خارج الولايات المتحدة الأمريكية وفي بعض البلدان فقط.

3. لا تطالب بعض الدول تخصيص شامل للضريبة.

4. لا يسمح بتطبيق طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا (LIFO) لتسعير المخزون في بعض الدول.

5. تعتبر تكاليف البحث والتطوير كمصروف في الفترة التي تحدث فيها، بينما يتم رسمتها في العديد من الدول.

6. يتم تسجيل الاحتياطات في بعض الدول للتأمين الذاتي أو لمواجهة الالتزامات المحتملة.

7. هناك اختلافات في طرق الإهلاك للأصول المعمرة وكذلك في معالجة العقود التأجيرية إن الاختلاف في الممارسة المحاسبية يعود إلى اختلاف الباحثين لطبيعة حاجات مستخدمي البيانات المالية، و اختلاف تفهمهم للظروف التي يعمل فيها منتجو تلك المعلومات المحاسبية ، مما أدى إلى ظهور فرق في الممارسة من بلد لآخر وهذا يعود لعاملين أساسيين⁴⁰:

³⁹ نعيم دهمش ، معايير المحاسبة الدولية ، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، العدد116، السنة 2003، ص:8.
⁴⁰ محمد ياسين غادر ، دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية ، ج2، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، العدد 26 أيار 2004، ص:8.

أ- طبيعة حاجة مستخدمي البيانات المالية ،

ب- الظروف التي يعمل فيها منتج المعلومات المحاسبية .

ويتوقف هذان العاملان على مجموعة من المتغيرات و التي يمكن تجميعها في ثلاث متغيرات رئيسية وهي:

- المتغيرات البيئية الثقافية ،

- المتغيرات البيئية التعليمية ،

- المتغيرات البيئية السياسية .

كما توجد هناك عوامل أخرى قد تؤثر على الفكر المحاسبي والممارسات المحاسبية بشكل جوهري مثل :

قوانين الضرائب ، قوانين أسواق رأس المال، طبيعة النظام العام للدولة ومدى تدخلها في العملية الاقتصادية

جميع هذه العوامل قد تساهم في اختلاف الممارسات المحاسبية بين دولة و أخرى، ومن هنا جاءت ضرورة

التوافق المحاسبي الدولي.

إن المعايير المحاسبية الدولية مبنية بالكامل على النمط الأمريكي للمحاسبة. فالمعايير الدولية ما هي إلا عملة للنمط الأمريكي في المحاسبة الذي يجسد ظاهرة اجتماعية تنعكس عن توليفة المعتقدات السائدة في المجتمع الأمريكي، و تطبق معظم دول العالم المعايير المحاسبية الدولية و بالأخص الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية و التي تعد القوى المحركة لعملة الاقتصاد العالمي الهادفة إلى تحويل اقتصاد الدول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

وأخيراً، يمكن القول أن الهدف الأساسي من وجود المعايير المحاسبية الدولية هو تحقيق التوافق المحاسبي الدولي International Accounting Harmonisation في سبيل الإستفادة من الكشوفات المالية المعدة بموجبها في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة ، أما في حالة عدم وجود مثل هذه المعايير فسيتم عندئذ إستخدام طرائق محاسبية متباينة توصل إلى كشوفات مالية كيفية يصعب فهمها أو الإستفادة منها من قبل المستخدمين الداخليين أو الخارجيين بسبب إختلاف الأسس التي تحدد و تعالج العمليات و الأحداث المحاسبية للمنشأة الواحدة أو المنشآت المختلفة، و من ثم ستكون هناك صعوبة في تحقيق المقارنة بين الشركات المختلفة.

3.1. خصائص المعايير المحاسبية الدولية

بعد أن تم التطرق إلى أهمية وجود معايير محاسبية دولية، لابد من معرفة الخصائص الأساسية الواجب توفرها في

هذه المعايير حتى تحقق الفائدة من وجودها و هي كالآتي:

أ. الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي للمعايير يجب أن تكون متسقة منطقيًا من الناحية الداخلية و الخارجية مع عناصر البناء الفكري من أهداف و مفاهيم و فروض و مبادئ.

ب. الملاءمة : باعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي و هذا يتطلب المواءمة بين متطلبات الفكر و متطلبات التطبيق.

ج. المرونة : بسبب عدم ثبات الظروف البيئية و تغيرها من وقت لآخر و من مكان لآخر فالمعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون مرنة، بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة و قابلة للتجديد و الإضافة.

د. الواقعية : يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع و تتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة.

فضلا عن الخصائص المذكورة سابقا يمكن إضافة الخصائص الآتية:

هـ. المفهومية : يجب أن تكون المعايير المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين و يتم ذلك عن طريق أخذ رأي الجهات المستفيدة عند إعدادها.

و. الحيادية : يجب أن لا يتم التحيز تجاه بلوغ هدف محدد مقدما لمصلحة طرف معين.

ز. الانسجام مع أهداف المحاسبة المالية : بحيث يتم صياغتها في ضوء أهداف المحاسبة المالية من توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات.

قبل عام 1930 كانت المحاسبة غير خاضعة لأي صورة من صور التنظيم المهني و كانت السياسة المحاسبية تعتبر من أسرار الوحدة المحاسبية و نتيجة لذلك لم يكن بالإمكان إجراء مقارنة فيما بين الشركات أو لنفس الشركة لفترات متعاقبة ، وفي عام 1929 حدثت أزمة الكساد الكبير المتعلقة بانتهاء سوق الأوراق المالية ، إذ أن السبب الرئيس في حدوث الأزمة هو قيام الجهات المستفيدة باتخاذ قرارات مستندة إلى كشوفات مالية معدة وفق أسس محاسبية مختلفة مما أفقد تلك البيانات القابلية على المقارنة بين تلك الشركات من قبل المستفيدين الخارجيين ، هذا الأمر تطلب أن يكون هناك معايير محاسبية معتمدة على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولًا عامًا و صادرة من قبل جهات مهنية معترف بها لجعل القوائم المالية تعد على أسس متسقة لها قابلية المقارنة و تكون ذات فائدة للجهات المختلفة . و هنا طالبت هيئة تداول الأوراق المالية في أمريكا (SEC) بالعمل على تطوير مبادئ و معايير مهنة المحاسبة لتكون ملزمة لكافة الوحدات المحاسبية .

إن الاختلاف في تطبيق المعايير المحاسبية عند إعداد الكشوفات المالية يؤدي إلى التوصل إلى نتائج مختلفة فبعض المنشآت يمكن أن تحقق ربحًا بمقدار معين باستخدام معايير محاسبية معينة، لكن لو تم إعادة تلك الكشوفات

نفسها وفق معايير محاسبية أخرى لتم التوصل إلى نتائج مختلفة و كدليل على ذلك مصرف ناشيونال ويست منستر البريطاني British National West Minister قد حقق ربحاً مقداره 65 مليون جنيه إسترليني وفق المعايير المحاسبية البريطانية في عام 1991 لكن عندما تم إعداد كشوفاته مرة ثانية لنفس السنة وفق المعايير المحاسبية الأمريكية و جد بأنه قد حقق خسارة مقدارها 59 مليون جنيه إسترليني، لذلك فان الاعتماد على معايير موحدة يؤدي إلى تحقيق نتائج موحدة. و هذا ما تصبو لتحقيقه المحاسبة الدولية.

2. عمليات إصدار معايير المحاسبة الدولية

1.1. إجراءات تطوير المعيار المحاسبي الدولي

إن عملية إصدار المعايير المحاسبية تمر بإجراءات منظمة تضمن نوعية عالية لهذه المعايير التي تتطلب ممارسات محاسبية ملائمة في ظروف اقتصادية محددة، كما يتم التشاور في هذا المجال مع الهيئات الأعضاء في اللجنة و هيئات وضع المعايير و مجموعات مهمة أخرى، و تمر إجراءات تطوير المعيار المحاسبي الدولي بالخطوات التالي⁴¹:

- 1- تأليف لجنة توجيهية تضم ممثلين من هيئات محاسبية في 3 بلدان على الأقل ، و قد تضم هذه اللجنة كذلك ممثلين من منظمات أخرى ثم تقوم هذه اللجنة بتحديد و مراجعة كافة المسائل المحاسبية المتعلقة بالموضوع ، و تدرس هذه اللجنة المتطلبات و الممارسات المحاسبية الوطنية و الإقليمية بما في ذلك المعالجات المحاسبية المختلفة الملائمة في الظروف المختلفة ، و تقوم في نهاية المطاف بتقديم مخطط عمل للمجلس الذي يدير أعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية حيث يتكون هذا المجلس من ممثلي الهيئات المحاسبية من ثلاثة عشر بلداً معينين من قبل مجلس الإتحاد الدولي للمحاسبين و أربعة منظمات مهتمة في وضع التقارير المالية .
- 2- يقوم المجلس بعد إستلام المخطط بالتعليق عليه إن أراد ذلك و من ثم تقوم اللجنة التوجيهية بإعداد و نشر مسودة المبادئ أو وثيقة نقاش أخرى يكون الغرض منها هو تحديد المبادئ المحاسبية الأساسية التي تشكل الأساس في إعداد مسودة المعيار كما تبين في هذه المسودة الحلول البديلة و أسباب اقتراحها بالقبول أو الرفض .
- 3- تطلب التعليقات من كافة الأطراف المهتمة خلال فترة المسودة و البالغة 3 أشهر بينما في حال تعديلات لمعيار محاسبي دولي فيمكن أن يطلب المجلس من اللجنة التوجيهية إعداد المسودة دون نشر مسودة مبادئ أولاً.
- 4- تراجع اللجنة التوجيهية كافة التعليقات على مسودة المبادئ و تضع قائمة نهائية لتقديمها للمجلس و تستخدم كأساس لإعداد مسودة المعيار الدولي المقترح.

⁴¹ <http://almohasb1.blogspot.com/2010/04/international-accounting-standards-new.html#ixzz0ykkFdygl> ,20 :59 ,27/05/2010 .

5- تعد اللجنة التوجيهية مسودة معيار للمصادقة عليها من قبل المجلس و بعد مراجعتها و الموافقة عليها من قبل ثلثي المجلس، تنشر و تدعى الأطراف المهتمة بالتعليق على هذه المسودة خلال فترة حدها الأدنى شهر هذا بالإضافة إلى الإستعانة بالاستشارات الإضافية إذا رأى المجلس ضرورة لذلك.

إن أي تحديد لنطاق أي معيار دولي محاسبي يجب توضيحه في البيانات الخاصة بهذا المعيار، إن معايير المحاسبة الدولية ليست معنية بالتطبيق على البنود غير المادية و يطبق أي معيار محاسبي عادة من تاريخ محدد ينص عليه في ذات المعيار و ما لم ينص على خلاف ذلك فإنه لا يطبق بأثر رجعي

هذا و تتناول نطاق معايير المحاسبة الدولية اتجاهين:

الاتجاه الأول: و يتعامل مع الإطار النظري الذي يتضمن:

- 1- هدف البيانات المالية.
- 2- المزايا و الخواص النوعية التي تحدد مدى الاستفادة من المعلومات في البيانات المالية.
- 3- التعريف و القياس و الاعتراف بالعناصر الأساسية للبيانات المالية.
- 4- مفاهيم رأس المال و المحافظة عليه.

الاتجاه الثاني:

ينطبق الإطار فيه على البيانات المالية لكل المنشآت التجارية و الصناعية و جميع منشآت الأعمال المصدرة للتقارير السنوية سواء ما يعمل منها في القطاع العام أو في القطاع الخاص، و يقصد بمنشآت الأعمال مصدرة التقارير أية منشأة يوجد لها مستخدمون لبياناتها المالية يعتمدون على تلك البيانات كمصدر رئيسي للمعلومات.

و نظرا لما تركته معايير المحاسبة الدولية من أثر هام على تحسين و زيادة تناسق الإبلاغ المالي فإن الكثير من الشركات و واضعي الأنظمة بالأوراق المالية و الوكالات الحكومية تسعى لاستخدام هذه المعايير و إلزام الأطراف المعنية بتطبيقها هذا و قد استخدمت معايير المحاسبة الدولية في ما يلي:

- 1- أساس المتطلبات الوطنية المحاسبية في كثير من البلدان.
- 2- أساس دولي في البلدان التي طورت من متطلباتها الخاصة كما هو الحال في بلدان صناعية و أخرى صاعدة في جنوب شرق آسيا و الصين و روسيا.
- 3- بورصات الأسهم و السلطات المنظمة التي تسمح للشركات الأجنبية أو المحلية عرض قوائمها المالية بموجب المعايير الدولية.

4- من قبل الهيئات التي هي أعلى من الهيئات الوطنية مثلاً لمفوضية الأوروبية التي أعلنت في العام 1995 اعتمادها الكبير على لجنة المعايير لإعطائها نتائج تفي بحاجات أسواق رأس المال فيها.

5- كما تسعى المنظمة الدولية للأوراق المالية (IOSCO) إلى توفير معايير محاسبية دولية مقبولة بشكل متبادل للإستخدام في عروض الأوراق المالية للشركات متعددة الجنسيات مما دعا الشركات بالإلتزام في معايير المحاسبة الدولية و الإفصاح عن ذلك في قوائمها المالية حتى يمكن لها إدراج و عرض أسهمها في الأسواق المالية المختلفة ، هذا و تجب الإشارة أيضاً إلى طلب الدول الصناعية السبع من المنظمة الدولية للأوراق المالية أن تجري من حين لآخر تقييماً لمنظومة المعايير المحاسبية الدولية تمهيداً لاعتماد تلك المعايير و من أجل الفائدة العلمية و محاولة اللحاق بركب التطور حتى و إن كان متأخراً و خاصة في المجال المحاسبي.

2.2. أهداف إصدار معايير المحاسبة الدولية

مما لا شك فيه أن لإصدار المعايير المحاسبية أهمية تتجلى فيما يلي⁴²:

- إعداد و نشر المعايير المحاسبية التي يتم الإسترشاد بها عند إعداد القوائم و البيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير و تطبيقها عالمياً.
- العمل على التحسين و التنسيق بين الأنظمة و القواعد و الإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد و عرض القوائم المالية.
- و يتم تحقيق الهدفين الرئيسيين السابقين من خلال أعضاء اللجنة و الذين يعملون على إصدار و نشر المعايير المحاسبية الدولية بالدول التي ينتمون إليها و أن يبذلوا عنايتهم الخاصة لتحقيق ما يلي:
 - التأكد من أن القوائم المالية المنشورة قد أعدت و عرضت بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية و الإفصاح عن ذلك.
 - إقناع الحكومات و الشركات و الجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية بالترام بمعايير المحاسبة الدولية.
 - إقناع الهيئات الرسمية المشرفة على أسواق المال و المنظمات التجارية و الصناعية بضرورة إلزام الوحدات الخاضعة لإشرافها أو التابعة لها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الإفصاح عن مدى تنفيذ هذا الإلتزام.
 - إقناع مراجعي الحسابات الخارجيين بالتحقق من مدى قيام الشركات بإتباع معايير المحاسبة الدولية عند إعداد و تجهيز القوائم و البيانات المالية.

⁴²- حواس صلاح ، أطروحة دكتوراه دولة بعنوان التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ، السنة الجامعية 2007 / 2008.

■ العمل على اكتساب الدعم الدولي لقبول و تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

أما عن المشاكل التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، هي أن المحاسبة الدولية تهدف إلى إستعمال لغة محاسبية مشتركة و إزالة الفوارق و الإختلافات الموجودة في الأنظمة المحاسبية ، و هذا يتطلب حصر الإختلافات الموجودة في القواعد و المبادئ المحاسبية بين الدول، مما يطرح مشكلة إختلاف الأنظمة المحاسبية، كما يطرح مشكلة إختلاف نظم التكاليف و المحاسبة الإدارية و درجة تقدمها و نوعية التقارير التي ترتبط بالشركات، و مستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها التقارير و القوائم المالية ، و طرق و أساليب إعدادها بالإضافة إلى مشكلة إختلاف و تباين طرق المراجعة من دولة إلى أخرى و تباين المعايير من بلد لآخر.

3. تبويب و عرض ملخص لمعايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS

وتفسيراتها

إن تحقيق الانسجام في إعداد القوائم المالية في مختلف أرجاء العالم هي الحاجة الملحة لهذا العصر، لا سيما إذا كان من الضروري إجراء مقارنات هادفة للمعلومات المالية و هذا ما يعزز أهمية معايير المحاسبة الدولية و توضيح أهم مفاهيمها و أهدافها.

1.3. أهم مفاهيم و أهداف هذه المعايير⁴³ :

➤ المبادئ العامة للتقييم وعرض البيانات المالية **Principes généraux d'évaluation et de présentation**

المعيار المحاسبي 1 - عرض القوائم المالية Presentation of Financial Statements

(IAS 1)

يهدف هذا المعيار إلى بيان أساس عرض القوائم المالية من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المنشأة في فترات أخرى أو لمنشآت أخرى، و يحدد المعيار عدة اعتبارات لعرض القوائم و تقديم إرشادات خاصة بهيكلها و تحديد الحد الأدنى لمحتوياتها كما يعرض المعيار نماذج القوائم المالية. عدل المعيار لآخر مرة عام 2007 و يطبق معدلا 2009 .

⁴³ - مأمون حمدان ،معايير المحاسبة الدولية ،الدورة التحضيرية للمتقدمين لامتحانات المحاسبين القانونيين دمشق 2008/11/24 و لغاية 2008/12/03 . www.jps-dis.com

المعيار المحاسبي 8- السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية، الأخطاء

Accounting policies ,changes in accounting estimates and errors

(IAS 8)

يهتم هذا المعيار بعرض الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية في فائدة الدخل كما يهتم بالمحاسبة عن التغييرات في التقديرات المحاسبية، و الأخطاء الأساسية و التغييرات في السياسات المحاسبية حيث يعرض المعيار تعريفا واضحا لكل من البنود غير العادية و الأنشطة العادية و الأخطاء الأساسية و السياسات المحاسبية. يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2005 .

المعيار المحاسبي 34- المعلومات المالية المرحلية Interim Financial Reporting

(IAS 34)

يهدف هذا المعيار إلى بيان الحد الأدنى من مضمون التقرير المالي المرحلي و بيان مبادئ الاعتراف و القياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية و يقصد بالتقرير المرحلي تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أقل من السنة المالية الكاملة للمنشأة. يطبق ابتداء من عام 1999 مع أخذ التعديلات على المعيار 1 لعام 2007 و الذي طبق ابتداء من 2009 .

معيار الإقرار المالي 1- تطبيق معايير الإقرار المالي لأول مرة.

First-Time-Adoption of International Financial Reporting Standards

(IFRS 1)

يهدف هذا المعيار إلى ضمان أن تصبح القوائم المالية المعدة وفق المعايير للمرة الأولى، قوائم ذات جودة عالية من حيث:

1. جعلها واضحة و قابلة للمقارنة.

2. تكون نقطة بداية لتطبيق المعايير.

3. مراعاة عامل التكلفة في تحسين جودة القوائم.

و يتضمن المعيار إرشادات عن كيفية إعداد القوائم لأول مرة وفق المعايير و معالجة الفروقات الناشئة عن الانتقال إلى تطبيق المعايير. يطبق المعيار ابتداء من عام 2004 .

➤ طريقة تقييم الأصول

المعيار 38-الأصول غير الملموسة Intangible Assets

(IAS 38)

يعرض المعيار المعالجة المحاسبية للموجودات غير الملموسة التي لم تتم معالجتها في معيار آخر كما ينص على وجوب الاعتراف بالأصل إذا حقق الشروط الواردة فيه و ينص أيضا على كيفية قياس المبلغ المسجل للموجودات غير الملموسة و الإفصاح عنها. يطبق ابتداء من عام 2004.

المعيار 16-الموجودات الثابتة المادية Property ,Plant and Equipment

(IAS16)

يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول المذكورة و الاعتراف بها. حيث يعرف هذه الأصول و استهلاكها والقيمة القابلة للاستهلاك والحياة الانتاجية و القيمة المتبقية و القيمة العادلة. كما يحدد المعيار عناصر تكلفة الأصل و النفقات اللاحقة المتعلقة به و إعادة تقييمه و استهلاكه و استبعاده. يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2005.

المعيار 2-المخزون Inventories

(IAS 2)

يهدف إلى عرض المعالجة المحاسبية للمخزون وفقا لمدخل التكلفة التاريخية حيث يتطرق إلى تحديد مبلغ تكلفة المخزون التي سيظهر بها في الميزانية العمومية ، و يعرض المعيار إرشادات عملية لتحديد التكلفة و صافي القيمة القابلة للتحقق و معادلات التكلفة و طرق تقويم المنصرف من المخزون و الإفصاح عن المخزون. يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2005.

المعيار 40-الموجودات الاستثمارية Investment Property**(IAS 40)**

يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات الاستثمارية و متطلبات الإفصاح المتعلقة بها. الممتلكات الاستثمارية : (أراضي أو مباني) محتفظ بها (من قبل مستأجر بعقد إيجار تمويلي) لإكتساب إيرادات إيجارية أو من ارتفاع قيمتها الرأسمالية و ليس من استخدامها في الإنتاج أو البيع. الممتلكات المشغولة من المالك هي المحتفظ بها للاستخدام العادي. يطبق ابتداء من عام 2005.

المعيار 36-انخفاض قيمة الأصول Impairment of Assets**(IAS 36)**

يعرض هذا المعيار المعالجة المحاسبية الانخفاض في قيمة الموجودات و الإفصاح عنها. حيث يطالب بالاعتراف بالخسارة الناجمة عن الانخفاض في قيمة الموجودات بحيث لا يتم تسجيل الموجودات بما لا يزيد عن المبلغ القابل للاسترداد. و يعرف المعيار المبلغ القابل للاسترداد بأنه صافي سعر البيع للأصل أو قيمته المستخدمة (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل) أيهما أعلى . كما يعرف المعيار مصادر المعلومات عن الانخفاض في القيمة و طرق قياس الانخفاض. يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2004.

معيار الإقرار المالي 5-الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لأغراض البيع والأعمال المتوقفة**Non current assets held for sale and discontinued operations****(IFRS 5)**

يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي 25 (العمليات المتوقفة) ، و يقضي المعيار بما يلي:

1. قياس الأصول المحتفظ بها لرسم البيع بالمبلغ المسجل أو القيمة العادلة مطروحا منها التكاليف حتى البيع أيهما أقل.
2. عرض الأصول المحتفظ بها لرسم البيع في الميزانية بشكل منفصل .
3. عرض نتائج العمليات المتوقفة بشكل منفصل في قائمة الدخل. يطبق ابتداء من عام 2005.

➤ طريقة تقييم الخصوم **Méthode d'évaluation des passifs****المعيار 19- منافع الموظفين Employee Benefits**

(IAS 19)

يهدف إلى بيان المحاسبة و الإفصاح عن منافع الموظفين و يعرف المعيار عدة مصطلحات مثل منافع الموظفين و تلك المنافع قصيرة و طويلة الأجل و غيرها. و ينص المعيار على شروط الاعتراف و القياس و الإفصاح . يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2006.

المعيار 12- ضرائب الدخل Income Taxes

(IAS 12)

يصف المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل التي تضم جميع الضرائب المحلية و الأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة و يحدد المعيار تعريفات للربح المحاسبي و الربح الخاضع للضريبة و الدخل الضريبي و الضريبة الجارية. يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2001.

المعيار 37- المخصصات، الإلتزامات والأصول المحتملة**Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets**

(IAS 37)

يهدف هذا المعيار إلى ضمان تطبيق مقاييس الاعتراف و أسس الاعتراف المحاسبية على المخصصات و المطلوبات و الموجودات المحتملة. و يعرف المعيار المخصص على أنه مطلوب ذو توقيت و مبلغ غير مؤكدين. يطبق ابتداء من عام 1999.

المعيار 23- تكاليف الاقتراض Borrowing Costs

(IAS 23)

يهدف إلى عرض المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض حيث يعترف بها على أنها مصروف و لكن المعيار يسمح بمعالجة بديلة مسموح بها و هي رسملة تكاليف الاقتراض و لكن ضمن شروط عرضها المعيار. يطبق ابتداء من عام 1995.

طرق التقييم: حالات محددة – Méthodes d'évaluation – aspects spécifiques

المعيار 17- عقود الإيجار Leases

(IAS17)

يتضمن هذا المعيار تعريفا واضحا لعقد الإيجار و لأنواعه ، التمويل و التشغيلي و غير القابل للإلغاء . و يوضح المعيار شروط كل نوع و طرق التعامل معها و طرق عرضها في القوائم المالية لكل من المستأجرين و المؤجرين . يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2005.

المعيار 11- عقود الإنشاء Construction Contracts

(IAS11)

يعرض المعالجة المحاسبية للإيرادات و التكاليف المتعلقة بعقود الإنشاء. حيث يعرف عقد الإنشاء و يفرق بين العقد ذو السعر المحدد و عقد التكلفة زائد نسبة. و يحدد المعيار شروط لقياس الإيراد و الاعتراف به و كذلك قياس تكاليف العقد، و الاعتراف بالخسائر المتوقعة و التغيرات في التقديرات. يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 1995.

المعيار 18- الإيراد Revenue

(IAS18)

يعرف هذا المعيار الإيراد و يهتم بقياس الإيراد من بيع البضائع و تأدية الخدمات و إيرادات أخرى و يحدد المعيار القياس بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام. يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2005.

المعيار 20- محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية

Accounting for Government Grants and Disclosure of Government

Assistance

(IAS20)

يعرف المعيار المنح الحكومية و المساعدات الحكومية بأشكالها المختلفة و شروط الاعتراف و الإفصاح. يطبق ابتداء من عام 1984.

معيار الإفصاح المالي 4- عقود التأمين Insurance Contracts (IFRS4)

يهدف المعيار إلى تحديد أساليب إعداد التقارير المالية لعقود التأمين التي يتم إصدارها من قبل أية مؤسسة تصدر مثل هذه العقود. و يتناول المعيار إدخال تعديلات على محاسبة عقود التأمين و على الإفصاح المتعلق بها. يطبق ابتداء من 2005 .

➤ عمليات تجميع الميزانيات Opérations de consolidation

المعيار 27- البيانات المالية الموحدة والمنفصلة في الشركات التابعة

Consolidated and Separate Financial Statements

(IAS27)

يهتم هذا المعيار بعرض القوائم المالية الموحدة و بعرض إجراءات التوحيد و الإفصاح. يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2009 لمراجعة معيار التقرير رقم 03.

المعيار 31- الحصص في المشاريع المشتركة Interests In Joint Ventures

(IAS31)

يهتم هذا المعيار بالمحاسبة عن الحصص في المشاريع المشتركة و التي يعرفها المعيار بأنها ترتيبات تعاقدية يقوم بموجبها طرفان أو أكثر بنشاط اقتصادي يخضع للرقابة المشتركة و قد عرض المعيار أشكال المشاريع المشتركة و عرف الترتيب التعاقدية و العمليات تحت السيطرة المشتركة و الأصول و الوحدات تحت السيطرة المشتركة و الأصول و الوحدات تحت السيطرة المشتركة و القوائم المالية الموحدة لها و المنفصلة. يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2005 مع أخذ التعديلات على المعيار 27 لعام 2008.

المعيار 28- المحاسبة عن الإستثمارات في الشركات الزميلة Investments in Associates

(IAS28)

يعرف المعيار المنشأة الزميلة بأنها منشأة يوجد للمستثمر تأثير هام عليها و هي ليست منشأة تابعة أو مشروع مشترك للمستثمر و يعرض المعيار طرف الاعتراف بموجب طريقي حقوق الملكية و التكلفة و تطبيقاتها. يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2005.

المعيار 21-أثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية

The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates

(IAS21)

يطبق هذا المعيار على المعاملات الأجنبية و في ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية حيث ينص على شروط الاعتراف الأولي و بفروقات الصرف و تصنيف العمليات الأجنبية و التغييرات في أسعار الصرف و معالجتها. يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2005.

المعيار 24-الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة **Related Party Disclosures**

(IAS 24)

يحدد المعيار الطرف ذو العلاقة في حالة كون أحد الأطراف قادر على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في صنع قرارات مالية أو تشغيلية. يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2005.

معيار الإقرار المالي 3- اندماج الأعمال **Business Combinations**

(IFRS 3)

يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي 22 و يقتضي هذا المعيار:

1. استخدام أسلوب الشراء في المحاسبة عن كافة عمليات الاندماج .
2. تحديد الشركة المشترية.
3. قياس تكلفة الاندماج بالقيمة العادلة.
4. أسس الاعتراف بشهرة الحل.
5. الاعتراف بالأصول و الإلتزامات عند الإندماج.

يطبق المعيار ابتداء من عام 2004 و يطبق بعد تعديلات 2008 ابتداء من 2009.

➤ عرض الحسابات والمعلومات المالية **Présentation des comptes et de l'information financière**

المعيار المحاسبي 7- قائمة التدفق النقدي **Cash Flow Statements**

(IAS 7)

يهتم هذا المعيار بقائمة التدفقات النقدية حيث يحدد مفاهيم بعض المصطلحات المستخدمة مثل النقدية و النقدية المعادلة و التدفقات النقدية و الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية. و يعرض المعيار شكلا لفائدة

التدفقات النقدية موزعة إلى الأنشطة الثلاث: تشغيلية و استثمارية و تمويلية، و يعرض أمثلة على كل نوع من هذه الأنشطة، كما يحدد المعيار شروط عرض التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية، و التدفقات النقدية المرتبطة بالبنود غير العادية و تلك الناجمة عن الفوائد و أرباح الأسهم و عن ضرائب الدخل و غيرها. يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2009.

المعيار المحاسبي 33- حصة الأسهم من الأرباح Earnings Per Share

(IAS 33)

يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ من أجل تحديد و عرض حصة السهم من الأرباح مما يؤدي إلى تحسين إمكانية المقارنة بين أداء المنشآت أو الفترات المحاسبية و يركز المعيار على حساب حصة السهم من الأرباح. يطبق ابتداء من عام 2005.

المعيار المحاسبي 14- تقديم التقارير حول القطاعات

(IAS14)

يهدف إلى وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاع (معلومات حول مختلف أنواع المنتجات و الخدمات التي تنتجها المنشأة في مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها) و كذلك لمساعدة مستخدمي البيانات المالية فيما يلي:

- فهم أفضل للأداء السابق للمنشأة.
- تقييم أفضل لمخاطر و عوائد المنشأة.
- - تكوين أحكام حول المنشأة ككل.

تم استبدال هذا المعيار بالكامل بموجب المعيار IFRS 8 و يطبق ابتداء من عام 2009.

معيار الاقرار المالي 8 - القطاعات التشغيلية Operational Segments

(IFRS 8)

يهدف هذا المعيار إلى حث الشركات على الإفصاح من أجل تمكين مستخدمي القوائم المالية تقييم طبيعة فعاليات الشركة التي تمارسها و آثارها المالية و البيئة الاقتصادية المحيطة بها. و بهذا فقد تم تعديل المعيار الدولي رقم 34 حيث يتطلب أن تضع الشركة تقاريرها المتضمنة معلومات مختارة عن قطاعاتها التشغيلية في قوائمها المرحلة. و كذلك فهي تتطلب الإفصاح عن المنتجات و الخدمات و عن المناطق الجغرافية و عن أهم الزبائن. يتطلب المعيار

الإفصاح عن معلومات مالية وصفية عن قطاعها التشغيلية التي تحقق شروط معينة للإفصاح . يطبق ابتداء من عام 2009.

المعيار المحاسبي 10-الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية

Events After The Balance Sheet Date

(IAS 10)

يتضمن المعيار تعريفات محددة للأمر الطارئ و للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية كما يعرض المعالجة المحاسبية لكل من الخسائر الطارئة و المكاسب الطارئة و كيفية قياس الأمور الطارئة و يعرض المعالجة المحاسبية للأحداث اللاحقة و مستوى الإفصاح المطلوب. يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2009.

معيار الإقرار المالي 2-الدفعات على أساس الأسهم Share-Based Payment

(IFRS 2)

يهدف هذا المعيار إلى توضيح المعالجة المحاسبية في حال قيام الشركات بإصدار أسهم أو خيارات أسهم لموظفيها و ذلك من أجل مكافأتهم بما في ذلك المدراء و كبار المسؤولين التنفيذيين و غيرهم أو لأطراف أخرى كالدفع للموردين. و يبين هذا المعيار مبادئ القياس لثلاثة أنواع من معاملات الدفع على أساس الأسهم مع الأطراف الأخرى:

1. المعاملات التي تستلم فيها الشركة بضاعة أو خدمات مقابل الأسهم.
 2. المعاملات التي تستلم فيها الشركة بضاعة أو خدمات مقابل الالتزامات التي تتحملها تجاه المورد لقاء مبالغ تعتمد على سعر أو قيمة السهم.
 3. المعاملات التي تشتري فيها الشركة بضاعة أو خدمات و التي تم الاتفاق خلالها على إمكانية السداد النقدي أو بالأسهم.
- يطبق المعيار ابتداء من عام 2005 و قد تم تعديله عام 2008 حيث يطبق بعد تعديله ابتداء من عام 2009.

المعايير المهنية 'Normes métiers' ➤

المعيار 26- المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد

Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans

(IAS26)

يهتم هذا المعيار ببرامج المساهمات المحددة و برامج المنافع المحددة و يعرض المعيار طريقة احتساب القيمة الحالية لمنافع التقاعد. يطبق ابتداء من عام 1998 .

المعيار 41- الزراعة Agriculture

(IAS41)

يهدف إلى بيان المعالجة المحاسبية و عرض البيانات المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي و الإفصاح المتعلق به. يطبق ابتداء من عام 2003.

معيار الإقرار المالي 6 - استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية

Explorations for and Evaluation of Mineral Resources

(IFRS 6)

يتطلب المعيار:

1. معالجة مصاريف الاستكشاف و التقييم.

2. تقييم أصول الاستكشاف لتحديد الانخفاض في القيمة.

3. الإفصاح عن الاصول.

يطبق ابتداء من عام 2006.

معيار الإقرار المالي 4 عقود التأمين

(IFRS4)

يهدف المعيار إلى تحديد أساليب إعداد التقارير المالية لعقود التأمين التي يتم إصدارها من قبل أية مؤسسة تصدر مثل هذه العقود. و يتناول المعيار إدخال تعديلات على محاسبة عقود التأمين و على الإفصاح المتعلق بها. يطبق ابتداء من 2005.

Les instruments financiers الأدوات المالية ➤

المعيار 32- الأدوات المالية: العرض Financial Instruments Presentation

(IAS 32)

يعرض هذا المعيار شروط معينة لعرض الأدوات المالية في الميزانية و يحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها. و يتناول هذا المعيار طرق عرض كل من الأدوات المالية و الأصول المالية و الالتزامات المالية و حقوق الملكية و كذلك بالنسبة للفوائد و أرباح الأسهم و الخسائر و المكاسب. يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2005 مع أخذ التعديلات على المعيار 7 من معايير التقرير لعام 2007 و التي تطبق 2009.

المعيار 39- الأدوات المالية: الاعتراف والقياس Financial Instruments :Recognition and Measurement

(IAS 39)

يهدف المعيار إلى اكمال أحكام المعيار 32 الذي سبق ذكره و ذلك من أجل تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية و قياسها و الإفصاح عنها . يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2006 .

معيار الإفصاح المالي 7- الأدوات المالية : الإفصاح Financial Instruments Disclosure

(IFRS7)

يهدف المعيار إلى الطلب من المنشأة توفير الإفصاحات في قوائمها المالية و ذلك لتمكين مستخدميها من تقييم:

- أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة و أدائها .
- طبيعة و مدى المخاطرة التي تتعرض لها الشركة و الناجمة عن الأدوات المالية و كيفية التعامل معها. يكمل هذا المعيار كلا من المعيارين 32 و 39. يطبق ابتداء من عام 2007.

➤ معالجة تقلبات الأسعار Traitement des variations de prix

المعيار 29- الاقتصاديات ذات معدلات تضخم عالية

Financial Reporting in Hyperinflationary Economies

(IAS 29)

يطالب هذا المعيار المنشآت التي تعد قوائمها بعملة اقتصاد مرتفع التضخم أن تعدل قوائمها باستخدام وحدة قياس جارية بتاريخ القوائم. و يحدد المعيار شروط تطبيق ذلك سواء في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية أو على أساس التكلفة الجارية. يطبق ابتداء من عام 1990.

➤ قائمة تفسيرات SIC⁴⁴: و التي تهدف إلى تحسين تطبيق المعايير الدولية ، و إمكانية المقارنة على نطاق العالم للبيانات المالية التي يتم اعدادها باستخدام معايير المحاسبة الدولية و ذلك بتفسير المسائل المحاسبية المثيرة للجدل. و هي تفسيرات معتمدة و جزء من المنشورات الرسمية.

SIC /7: مقدمة لليورو .

SIC /10: المساعدة الحكومية .

SIC /12: الدمج - كيانات لغرض خاص .

SIC /13: الكيانات تحت رقابة مشتركة - المساهمات غير المالية بواسطة المشارك .

SIC /15: الإيجارات التشغيلية .

SIC /21: ضرائب الدخل - استعادة قيمة الأصول المعاد تقييمها غير الخاضعة للإهلاك .

SIC /25: ضرائب الدخل - التغييرات في الوضع الضريبي للكيان و مساهميه .

SIC /27: تقييم جوهر الصفقات المتضمنة القانوني للإيجار .

SIC /29: الإفصاح .

SIC /31: الإيراد - صفقات المقايضة المتضمنة خدمات الاستثمار .

SIC /32: الأصول غير الملموسة - تكاليف موقع الانترنت .

⁴⁴ - حسين القاضي ،أمون حمدان ،المحاسبة الدولية و معاييرها ،مرجع سابق ،ص 130 .

2.3. تصنيف المعايير

بعد عرض مختلف المعايير التي أصدرها مجلس معايير التقارير المالية الدولية و سابقه فإنه يستحسن تجميع المعايير المتعلقة بموضوع معين في صنف واحد لإمكان تناول الجوانب المختلفة للموضوع والربط بينها ، وتم ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (1) : يبين تصنيف المعايير الدولية

الصنف الأول : عرض القوائم المالية

ويشتمل على المعايير التالية :

IFRS n°	IAS n°	المعيار	n°
/	1	عرض القوائم المالية	1
/	7	قوائم التدفق النقدي	2
/	8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	3
1	/	تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة	4

الصنف الثاني : قياس بنود القوائم المالية

ويشتمل على المعايير التالية:

IFRS n°	IAS n°	المعيار	n°
/	2	المخزون	1
/	11	عقود الإنشاء	2
/	16	الأصول الثابتة و إهلاكاتها	3
/	18	الإيراد	4
/	20	المحاسبة عن المنح الحكومية و الافصاح عن المساعدات الحكومية	5
/	21	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	6
/	23	تكلفة الاقتراض	7

/	17	القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي	8
/	38	الأصول الغير ملموسة	9
/	12	ضرائب الدخل	10
/	39	الأدوات المالية الاعتراف والقياس	11
/	37	المخصصات وأصول والالتزامات المحتملة	12
/	36	اضمحلال قيمة الأصول	13
/	19	منافع التقاعد	14
2	/	المدفوعات على أساس الأسهم	15

الصف الثالث: الإفصاح

ويشتمل على المعايير التالية:

IFRS n°	IAS n°	المعيار	n°
/	10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	1
/	24	الإفصاح عن الأحداث ذوي العلاقة	2
/	26	المحاسبة و التقرير عن نظم منافع التقاعد	3
/	33	نصيب السهم من الأرباح	4
7	32	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	5
/	34	التقارير المالية المرحلية	6
8	14	التقارير القطاعية	7
/	29	التقارير المالية في ظل اقتصاديات التضخم الجامح	8
5	/	الأصول غير المتداولة المحازة بغرض البيع والعمليات غير المستمرة	9

الصف الرابع: القوائم المجمعة

ويشتمل على المعايير التالية:

IFRS n°	IAS n°	المعيار	n°
/	27	القوائم المالية المجمعة و المنفصلة	1
/	28	الاستثمارات في شركات شقيقة	2
/	31	حصة الملكية في المشروعات المشتركة	3
3	/	إندماج منشآت الأعمال	4

الصف الخامس: الصناعات المتخصصة

ويشتمل على المعايير التالية :

IFRS n°	IAS n°	المعيار	n°
/	30	الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك و المؤسسات المشابهة	1
/	40	الإستثمار العقاري	2
/	41	الزراعة	3
6	/	التنقيب عن و تقييم للموارد التعدينية	4
4	/	عقود التأمين	5

المصدر : سالم محمد الدينوري (2009): قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية (حالة رويال موندريال بالوادي). مذكرة ماجستير. جامعة باتنة، ص 21-23 .

■ كما يمكن تصنيف المعايير المحاسبية IAS/IFRS كما يلي :

معايير الإطار المتعلقة بـ :			
التجميع	الإفصاح	التقييم	التقسيم
IAS27, IAS28, IAS31, IFRS3	IAS7, IAS14, IAS24, IAS29, IAS33, IAS34.	IAS 8, IAS10, IAS18, IAS21 , IFRS2	IAS 1 IFRS 1
المعايير الخاصة ذات طبيعة خاصة			
قائمة الدخل		الميزانية	
IAS33.		IAS2, IAS12, IAS16, IAS17, IAS19, IAS20, IAS23, IAS32, IAS36, IAS37, IAS38, IAS39, IAS40, IFRS5, IFRS7.	
المعايير المهنية			
أنظمة التقاعد	البنوك والمؤسسات المالية	الزراعة	
IAS 26	IAS 30, , IFRS 4	IAS 41, IFRS 6	

Source : Pascal Barneto, Normes IAS/IFRS Application Aux états financiers , DUNOD,PARIS,2004,p:3 .

المقدمة الفصل الثاني

ما دامت المعايير المحاسبية تعتبر من أهم أدوات التطبيق العملي . فإنه يجب عند بنائها مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة . فلا يكفي أن تكون المعايير متسقة منطقيا و إنما يجب أيضا أن تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي و ما قد يفرضه هذا الواقع من اعتبارات خاصة اقتصادية كانت ، أو سياسية ، أو إجتماعية ، أو قانونية ، و أن تواكب التقدم المستمر في مجالات المعرفة و أدوات القياس و البحث ، أو من حيث ملاءمتها للتغير في الأهداف و الظروف المحيطة . و ان غيابها أو ضعفها تترتب عنه المشاكل التالية :

❖ إن غياب معايير المحاسبة المالية يؤدي إلى إختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات و الأحداث و الظروف المالية للوحدات الاقتصادية مما ينتج عنه صعوبة مقارنة القوائم المالية لهذه الوحدات .

❖ إن غياب معايير المحاسبة يؤدي أحيانا إلى إستخدام طرق محاسبية غير سليمة لقياس العمليات و الأحداث و الظروف التي تؤثر على المنشأة و إيصال نتائجها إلى المستفيدين . و يترتب على ذلك أن القوائم المالية للمنشأة قد لا تظهر مركزها المالي و نتائج أعمالها بطريقة ملائمة و مناسبة .

❖ قد يؤدي غياب معايير المحاسبة إلى إعداد القوائم المالية للوحدة بطريقة مقتضبة و معقدة ، حتى و إن صلحت المعالجة المحاسبية ، مما يترتب عليه صعوبة استفادة مستخدميها منها .

و لا شك أن هذه الحقائق توضح صعوبة إتخاذ القرارات من قبل قطاع كبير من المستفيدين و زيادة احتمال الخطأ فيها و بالتالي وجود حالة عدم ثقة تؤثر على حجم وظيفة القرارات التي يتخذونها .

إن الجزائر تعرضت إلى ضغوطات بيئية داخلية و خارجية مما استدعى إعادة النظر للمخطط المحاسبي الوطني ليتماشى و إحتياجات المؤسسات الجزائرية و الظروف الدولية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية و ذلك بهدف الرفع من مستوى جودة المعلومات المحاسبية لترقى إلى مستوى المعايير المحاسبية الدولية .

و هذا ما سنناقشه في الفصل الثالث .

الفصل الثالث

الفصل الثالث

النظام المحاسبي المالي SCF

مقدمة :

إعتمدت الجزائر على غرار العديد من الدول ، استراتيجية تهدف لتبني معايير المحاسبة الدولية، نتيجة عدم ملائمة ومسايرة المخطط المحاسبي الجزائري المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة عن التحولات الجديدة التي تعيشها الجزائر، كما أن الإبقاء على هذا المخطط بشكله الحالي في ظل تطور الظروف الجديدة قد تزيد من مشاكل المؤسسات الاقتصادي ويثقل كاهلها، ويرفع من تكلفة اندماجها في الاقتصاد العالمي. ومن أجل إكتساب القوائم المالية المعروضة حسب السياسة المحاسبية الجزائرية المصدقية والشفافية ، وبغية تقليص الفروق والنقائص الموجودة بينها وبين القوائم المعروضة حسب معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) ، بات من الضروري الانتقال من الإهتمام بالنظرة القانونية للمؤسسة إلى الإهتمام بالجانب الاقتصادي لها، والإهتمام بالمستخدمين الخارجيين لهذه القوائم بما فيهم المستثمر الأجنبي، و بغية تحقيق هذه المآرب يجب على الجزائر أن تكيف محاسبتها مع المعايير المحاسبية الدولية أو تتبنى هذه المعايير. إن القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 قد أسس نظاما محاسبيا جديدا، استدعى التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني الصادر سنة 1975 .

أحدث هذا المرجع المحاسبي الجديد الذي يتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، تغييرات جد مهمة على مستوى التعاريف و المفاهيم و قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي و كذا طبيعة ومحتوى البيانات المالية التي تنتجها الكيانات الخاضعة قانونا لإعداد القوائم المالية.

إن هذا الإطار المرجعي الذي يتمثل في النظام المحاسبي الجديد يقدم أبعادا نظرية و تطبيقية، إذ يشمل تعريف كل معيار و يضع شروط تطبيقه في مختلف المعاملات و الظروف ، و يوفر مدونة الحسابات التي تستعمل في القيود المحاسبية ثم تعاريف هذه الحسابات و كذا قواعد سيرها.

يتميز النظام المحاسبي الجديد بطروحات تتمثل في ما يلي:

- التقارب في الممارسات المحاسبية المحلية و الممارسات العالمية ، الأمر الذي يسمح للمحاسبة أن تكون ضمن إطار تصوري أو مبادئ أكثر تلاؤما مع الاقتصاد المعاصر، وكذا التمكن من إصدار معلومة دقيقة تساهم في إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة.

• يرتبط النظام المحاسبي المالي بوضع المبادئ والقواعد في نصوص أكثر تفسيراً ووضوحاً، والتي من شأنها توجيه التسجيل المحاسبي للمعاملات ، تقييمها وإعداد القوائم المالية وبذلك الحد من أخطار الانحرافات الإدارية وغير الإدارية للقواعد وتشجيع تدقيق وفحص الحسابات.

• يجب الإشارة أيضاً أن النظام المحاسبي الجديد قد أخذ بالإعتبار إحتياجات المستثمرين بالدرجة الأولى بتوفير لهم كل المعلومات المالية و غير المالية حول المؤسسة و وضعيتها في السوق ، من أجل إتخاذ القرارات في الإستمرار أو الإنسحاب.

جاء المرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 الموافق 26 مايو سنة 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، ب 44 مادة.

حيث أن المادة 30 تكلمت عن المعايير المحاسبية على النحو التالي⁴⁵:

تمثل المعايير المتعلقة بالأصول أساساً فيما يأتي:

__ التثبيتات العينية و المعنوية ،

__ التثبيتات المالية ،

المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ ،

تمثل المعايير المتعلقة بالخصوم أساساً فيما يأتي :

__ رؤوس الأموال الخاصة ،

__ الإعانات،

__ مؤونات المخاطر ،

__ القروض و الخصوم المالية الأخرى.

تمثل المعايير المتعلقة بقواعد التقييم و المحاسبة فيما يأتي :

__ الاعباء

__ المنتوجات ،

تمثل المعايير ذات الصفة الخاصة أساساً فيما يأتي :

__ تقييم الأعباء و المنتوجات المالية ،

⁴⁵ - النظام المحاسبي المالي ، وزارة المالية ، المجلس الوطني للمحاسبة ، 2009.

الأدوات المالية ،

عقود التأمين ،

العمليات المنجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير،

_ العقود طويلة المدى ،

_ الضرائب المؤجلة ،

_ عقود إيجار - تمويل ،

_ إمتيازات المستخدمين ،

_ العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية .

تحدد كفيات تطبيق هذه المادة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية .

1. المعايير المحاسبية التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي الجزائري

التبتيات العينية و المعنوية:

- التثبيت العيني هو أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الإنتاج ، و تقديم الخدمات ، و الإيجار، و الإستعمال لأغراض إدارية ، و الذي يفترض أن تستغرق مدة إستعماله إلى ما يعد مدة السنة المالية .

- التثبيت المعنوي هو أصل قابل للتحديد غير نقدي و غير مادي . مراقب و مستعمل في إطار أنشطته العادية. و المقصود منه مثلا المحلات التجارية المكتسبة ، و العلامات ، و برامج المعلوماتية أو رخص الإستغلال الأخرى ، و الإعفاءات ، و مصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري .

- طبقا للقاعدة العامة لتقييم الأصول ، يدرج التثبيت العيني أو المعنوي في الحسابات كأصل .

❖ إذا كان من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة به إلى الكيان.

❖ إذا كانت تكلفة الأصل من الممكن تقييمها بصورة صادقة .

- تطبق المبادئ الآتية لتجميع الأصول العينية أو الفصل فيما بينها :

❖ يمكن أن تعتبر العناصر ذات القيمة الضعيفة كما لو كانت مستهلكة تماما في السنة المالية التي تم

استخدامها فيها ، وعليه فإنها لا تدرج في الحسابات في شكل تبتيات ،

❖ تدرج قطع الغيار و معدات الصيانة ذات الخصوصيات في الحسابات على شكل تبتيات إذا كان

إستعمالها مرتبط بتبتيات عينية أخرى ، و كان الكيان يعزم إستخدامها لأكثر من سنة مالية واحدة،

❖ تعالج مكونات أصل كما لو كانت عناصر منفصلة إذا كانت مدة انتفاع بها مختلفة ، أو كانت توفر منافع اقتصادية حسب وتيرة مختلفة .

تعتبر الأصول المرتبطة بالبيئة و بالأمن كما لو كانت تثبتات عينية إذا كانت تسمح للكيان برفع المنافع الاقتصادية المستقبلية لأصول أخرى قياسا إلى ما كان يمكن الحصول عليه في حالة عدم إكتسابها.

- تدرج التثبتات في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة ، و تدرج فيها مجموع تكاليف الاقتناء، و وضعها في أماكنها ، و الرسوم المدفوعة ، و الأعباء المباشرة الأخرى . و لا تدرج المصاريف العامة و الإدارية ، و مصاريف الإنطلاق في النشاط .

إن تكلفة أي تثبت أنتجه الكيان لنفسه تتضمن تكلفة العتاد ، و اليد العاملة ، و أعباء الانتاج الأخرى . تضاف تكلفة تفكيك أي منشأة عند إنقضاء مدة الانتفاع بها أو كلفة تجديد موقع إلى كلفة إنتاج التثبت المعني أو اقتنائه إذا كان هذا التفكيك أو التجديد يشكل إلزاما للكيان.

- تدرج في الحسابات النفقات اللاحقة المتعلقة بالتثبتات العينية أو المعنوية المدرجة في الحسابات في شكل تثبت كعبء من أعباء السنة المالية المستحقة خلالها إذا كانت تمكن من إسترجاع مستوى نجاعة الأصل .

- الإهلاك هو إستهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي ، و يتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدججا في القيمة المحاسبية لأصل نتجه الكيان لنفسه .

- يجب أن تدرس دوريا طريقة الامتلاك ، المدة النفعية و القيمة المتبقية في أعقاب المدة النفعية المطبقة على التثبتات العينية ، ففي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية الناتجة عن تلك الأصول ، تعدل التوقعات و التقديرات لكي تعكس هذا التغير في الوتيرة .

و إذا تبين أن مثل هذا التغير أمر ضروري ، فإنه يدرج في الحسابات كما لو كان تغير تقدير محاسبي، و يضبط المبلغ المخصص لاهتلاكات السنة المالية و السنوات المستقبلية .

- تشكل الأراضي و المباني أصولا متميزة و تعالج كلا على حدة في المحاسبة حتى و لو تم إقتناؤها معا . فالبناءات هي أصول قابلة للإهلاك ، بينما تعد الأراضي على العموم أصولا غير قابلة للإهلاك .

- إذا صارت القيمة القابلة للتحويل لأي تثبت أقل من قيمتها الصافية المحاسبية بعد الاهتلاكات ، فإن هذه القيمة تعود إلى القيمة القابلة للتحويل عن طريق إثبات خسارة في القيمة.

يُحذف أي تثبيت عيني أو معنوي من الميزانية عند خروجه من الكيان أو عندما يكون الأصل خارج الاستعمال بصورة دائمة . و لم يعد الكيان ينتظر منه أي منفعة اقتصادية مستقبلية لا من استعماله و لا من خروجه لاحقاً .

- تحدد الأرباح و الخسائر المتأتية من وضع أي تثبيت عيني أو معنوي خارج الخدمة أو من خروجه عن طريق الفرق بين منتوجات الخرج الصافية المقدرة و القيمة المحاسبية للأصل . و تدرج في الحسابات كمنتوجات أو كأعباء عملياتية في حساب النتائج .

و تطبق القواعد نفسها في إطار تحلي الكيان من أنشطته .

- يفترض ألا تتجاوز المدة النفعية لأي تثبيت معنوي 20 عاماً . و في حالة حصول الاهتلاك في مدة أطول أو عدم حصوله بتاتا ، فإن المعلومات الخاصة بذلك تقدم في ملحق الكشف المالية .

- تشكل نفقات التنمية أو النفقات الناجمة عن طور التنمية لأي مشروع داخلي تثبيتاً معنوياً في الحالات الآتية فقط :

❖ إذا كانت تلك النفقات ذات صلة بعمليات نوعية مستقبلية تنطوي على حظوظ كبيرة لتحقيق مردودية شاملة ،

❖ إذا كان الكيان ينوي و يمتلك القدرة التقنية و المالية و غيرها لإتمام العمليات المرتبطة بنفقات التنمية أو استعمالها أو بيعها ،

❖ إذا كان يمكن تقييم هذه النفقات بصورة صادقة .

- تشكل نفقات البحث أو النفقات الناجمة عن طور البحث عن مشروع داخلي أعباء تدرج في الحسابات عندما تكون مستحقة و لا يمكن تثبيتها .

الحالة الخاصة بالعقارات الموظفة :

- يشكل أي عقار موظف ملكاً عقارياً (أراضي ، بناية أو جزء من بناية) مملوكاً لتقاضي إيجار و/أو تامين رأس المال .

فهو بذلك غير موجه إلى :

❖ الاستعمال في إنتاج أو تقديم سلع أو خدمات أو أغراض إدارية ،

❖ البيع في إطار النشاط العادي .

- بعد أن يتم إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية باعتبارها تثبتاً عينياً ، يمكن القيام بتقييمها :

❖ إما بتكلفة يطرح منها مجموع الاهتلاكات و مجموع خسائر القيم حسب الطريقة المستعملة في الإطار العام للتثبيات العينية (طريقة التكلفة) ،

❖ و إما على أساس قيمتها الحقيقية (طريقة القيمة الحقيقية) .

تطبق الطريقة المختارة على جميع العقارات الموظفة إلى حين خروجها من التثبيات أو إلى حين تغيير وجهة تخصيصها (في حالة تغيير استعمال أي عقار موظف) .

و في حالة ما إذا تعذر تحديد القيمة الحقيقية تحديدا ذات مصداقية لأي عقار موظف يحوزه كيان اختار طريقة القيمة الحقيقية . فإن هذا العقار يدرج في الحسابات حسب طريقة التكلفة ، و تقدم معلومات عن ذلك في الملحق الذي يخص وصف العقار ، و الأسباب التي جعلت طريقة القيمة الحقيقية غير مطبقة و يقدم عند الإمكان فاصل لتقدير هذه القيمة الحقيقية .

- تدرج في الحسابات الخسارة أو الفائدة الناتجة عن تغير القيمة الحقيقية للعقار الموظف ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها .

يجب أن تعكس القيمة الحقيقية الحالة الواقعية للسوق عند تاريخ إقفال السنة المالية .

الحالة الخاصة بالأصل البيولوجي

- يتم تقييم أصل بيولوجي لدى إدراجه في الحسابات للمرة الأولى و في تاريخ كل إقفال للحسابات بقيمته الحقيقية يطرح منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع إلا إذا لم يمكن تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة. و في مثل هذه الحالة ، يتم تقييم هذا الأصل البيولوجي بكلفته منقوصاً منها مجموع الإهلاكات و خسائر القيمة.

و الخسارة أو الربح الناتجان من تغير القيمة الحقيقية المنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع يثبتان في النتيجة الصافية للسنة المالية التي يحدثان فيها.

أصول مالية غير جارية (تثبيات مالية)

سندات و حسابات دائنة

- تكون الأصول المالية المملوكة لأي كيان من الكيانات ، من غير القيم العقارية الموظفة و الأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية ، محل إدراج في الحسابات تبعا لنفعيتها و للدواعي التي كانت سائدة عند اقتنائها أو عند تغيير لوجهتها ، في إحدى الفئات الأربعة الآتية :

- ❖ سندات المساهمة و الحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط الكيان، خاصة و أنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على الشركة التي تصدر السندات ، أو أن تمارس مراقبتها : المشاركة في الفروع ، الكيانات المشاركة لها ، أو المؤسسات المشتركة ،
- ❖ السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للكيان على المدى الطويل بقدر أو بأخر مردودية مرضية ، لكن دون التدخل في تسيير الكيانات التي تمت الحيازة على سنداتهما ،
- ❖ السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للكيان الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها ، أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك ،
- ❖ القروض و الحسابات الدائنة التي أصدرها الكيان و التي لا ينوي أو لا يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير : الحسابات الدائنة لدى الزبائن ، و غيرها من الحسابات الدائنة للإستغلال لأكثر من 12 شهرا أو القروض التي تزيد على 12 شهرا و المقدمة لأطراف أخرى .
- تدرج في الحسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية ، بما في ذلك مصاريف الوساطة ، و الرسوم غير المستردة ، و مصاريف البنك و لكن لا تدرج فيها الحصص و الفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة و المستحقة قبل الاكتساب .
- تسجل في الكشوف المالية الفردية ، المشاركات في الفروع و المؤسسات المشتركة و الكيانات المشاركة التي لم تتم حيازتها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها في مستقبل قريب ، تسجل في الحسابات الدائنة المرتبطة بهذه المشاركات بتكلفة مهتلكة.
- و تخضع عند إقفال كل سنة مالية لاختبار تناقص في القيمة قصد إثبات وجود أي خسارة محتملة في القيمة و هذا طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول .
- التكلفة المهتلكة هي المبلغ الذي قوم به الأصل المالي (أو الخصوم المالية) عند إدراجه الأولي في الحسابات منقوصا منه تسديدات الديون الرئيسية مضافا إليه أو محذوفا منه الاهتلاك المجمع لأي فارق بين هذا المبلغ الأصلي و المبلغ عند استحقاقه ، و منقوصا منه كل تخفيض ناتج عن خسارة في القيمة أو عدم قابلية التحصيل .

- تعتبر المساهمات و الحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها لاحقا و كذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع ، و يتم تقييمها عقب إدراجها الأولى في الحسابات بقيمتها الحقيقية .
- يتم تقييم التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى حلول استحقاقها و كذلك القروض و الحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان لم تتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية بالتكلفة المهلكة. و تخضع كذلك عند إقفال كل سنة مالية لاختبار تناقص في القيمة قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة، و هذا طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول .
- تدرج في الحسابات القيم الفائضة أو الناقصة التي تبرز عند القيام بالتنازل عن تسيئات مالية في تاريخ التنازل كمنتجات أو أعباء عملياتية .
- إذا تم تنازل جزئي لجزء من التوظيف المالي الخاص، فإن قيمة دخول الكسر المحتفظ به تقدر بتكلفة الشراء المتوسطة المرجحة .
- تذكر في الملحق المعلومات التي تخص طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات و كذلك طريقة معالجة تغيرات قيمة السوق بالنسبة إلى التوظيفات المالية المدرجة في الحسابات بقيمة السوق .

المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ

- تمثل المخزونات أصولا :
 - ❖ يمتلكها الكيان و تكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري ،
 - ❖ هي قيد الإنتاج بقصد مماثل ،
 - ❖ هي مواد أولية أو لوازم موجهة للإستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات ،
 - ❖ تكون المخزونات في إطار عملية تقديم خدمات هي كلفة الخدمات التي لم يتم الكيان بعد بإحتساب المنتجات المناسبة له .
- يتم تصنيف أصل في شكل مخزونات (أصول جارية) أو في شكل تسيئات (أصول غير جارية) ليس على أساس نوع الأصل بل تبعا لوجهته أو إستعماله في إطار نشاط الكيان.

- تشمل تكلفة المخزونات جميع التكاليف المقتضاة لإيصال المخزونات إلى المكان و في الحالة التي توجد عليها :

- ❖ تكاليف الشراء (المشتريات ، المواد القابلة للإهلاك ، المصاريف المرتبطة بالمشتريات ...) ،
 - ❖ تكاليف التحويل (مصاريف المستخدمين و الأعباء الأخرى المتغيرة و الثابتة بإستثناء الأعباء التي يمكن تحميلها لأي إستعمال غير أمثل لقدرة الإنتاج في الكيان) .
 - ❖ المصاريف العامة ، المصاريف المالية و المصاريف الإدارية المنسوبة بشكل مباشر إلى المخزونات .
- تحسب هذه التكاليف إما على أساس التكاليف الحقيقية ، و إما على أساس تكاليف محددة مسبقا (التكاليف الموحدة القياسية) التي تتم مراجعتها بانتظام تبعا للتكاليف الحقيقية .
- عندما لا يمكن تحديد تكلفة الشراء أو الإنتاج بتطبيق القواعد العامة للتقييم ، فإن المخزونات يتم تقييمها بتكلفة شراء أو إنتاج أصول مساوية لها تثبت أو تقدر في أقرب تاريخ لشراء أو إنتاج الأصول المذكورة .
- عملا بمبدأ الحيطة ، فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفتها و قيمة انجازها الصافية ، و قيمة الانجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الإتمام و التسويق .
- تدرج أي خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب النتائج عندما تكون كلفة مخزون ما أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون . و تحدد خسائر القيمة في المخزونات مادة بمادة ، أو في حالة أصول متعاوضة فئة بفئة .
- يتم تقييم السلع المتعاوضة عند خروجها من المخزن أو عند الجرد إما باعتبار السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج (PEPS OU FIFO) و إما بمتوسط كلفة شرائها أو انتاجها المرجحة.

الحالة الخاصة بالمنتجات الزراعية

- يتم تقييم المنتجات الزراعية عند إدراجها الأولى في الحسابات ، و لدى كل تاريخ إقفال بقيمتها الحقيقية منقوصة منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع .
- تثبت أي خسارة أو ربح متأتين في تغير القيمة الحقيقية منقوصا منها التكاليف التقديرية لنقاط البيع في النتيجة الصافية للسنة التي حصل فيها أي منها.

الإعانات

- الإعانات العمومية هي عمليات تحويل موارد عمومية مخصصة لتعويض التكاليف التي تحملها أو يستحملها المستفيد من الإعانة بفعل إمتثاله لبعض الشروط المرتبطة بأنشطته ماضيا أو مستقبلا.
- تدرج الإعانات في الحسابات كمنتوجات في حساب النتائج في سنة مالية أو عدة سنوات بنفس وتيرة التكاليف التي تلحق و التي يفترض فيها تعويضها . و فيما يخص التثبيتات القابلة للاهلاك ، تكون الكلفة هي الاهلاك ، و هكذا فإن الإعانات المرتبطة بالأصول القابلة للاهلاك تدرج في الحسابات كمنتجات حسب تناسب الإهلاك المحتسب . و في عرض الميزانية تشكل الإعانات المرتبطة بأصول منتوجات مؤجلة .
- تدرج في الحسابات الإعانة الموجهة لتغطية أعباء أو خسائر سبق حصولها أو التي هي عبارة عن دعم مالي عاجل للكيان دون إلحاق بتكاليف مستقبلية تدرج كمنتوجات في التاريخ الذي تم اكتسابها فيه.
- لا تدرج في الحسابات الإعانات العمومية بما في ذلك الإعانات النقدية المقيمة بقيمتها الحقيقية ضمن حساب نتائج أو في شكل أصل إلا إذا توافر ضمان معقول :

❖ بأن الكيان يمثل للشروط الملحقمة بالإعانات ،

❖ و بأن الإعانات سيتم إستلامها .

مؤونات المخاطر و الأعباء

- مؤونات الأعباء هي خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد .

و تدرج في الحسابات في الحالات الآتية:

❖ عندما يكون لكيان التزام راهن (قانوني أو ضمني) ناتج عن حادث مضى ،

❖ عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد أمر ضروري لإطفاء هذا الإلتزام ،

❖ عندما يمكن القيام بتقدير هذا الإلتزام تقديرا موثوقا منه .

- لا تكون الخسائر العملية المستقبلية محلا لمؤونات الأعباء .

- يكون المبلغ المدرج في الحسابات على سبيل مؤونات الأعباء في نهاية السنة المالية هو أفضل تقدير للنفقات الواجب تحملها حتى تلاشي الإلتزام المعني .

و تكون المؤونات محلا لتقدير جديد عند إقفال كل سنة مالية .

- لا يستعمل أي مؤونة للأعباء إلا في النفقات التي من أجلها تم إدراجه أصلا في الحسابات .

القروض و الخصوم المالية الأخرى

- يتم تقييم القروض و الخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها .

و بعد الإقتناء تقوم الخصوم المالية من غير الخصوم تلك التي تمت حيازتها لأغراض معاملة تجارية حسب التكلفة المهلكة ، باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري و التي تقيم بقيمتها الحقيقية .

التكلفة المهلكة لأي خصم مالي هي المبلغ الذي تم به تقييم الخصم المالي عند إدراجه الأصلي في الحسابات :

- منقوصا من التسديدات الرئيسية ،

- مضافا إلى (أو منقوصا) من الاهتلاك المجمع لكل فارق بين المبلغ الأصلي و المبلغ عند استحقاقه.

- تنشر التكاليف الملحقمة المترتبة لتنفيذ قرض من القروض و علاوات تسديد قرض أو إصداره بصورة حسابية على مدى مدة القرض و يندرج في تكاليف القرض :

❖ الفوائد المترتبة على الكشوفات المصرفية و القروض ،

❖ إهتلاك علاوات الإصدار أو التسديد المتعلقة بالقروض و كذلك إهتلاك الملحقمة المترتبة عن تنفيذ

القروض ،

❖ الأعباء المالية التي تقتضيها عمليات الإيجار- التمويل ،

❖ فوارق الصرف الناتجة عن القروض بالعملات الأجنبية إذا كانت مماثلة لتكاليف الفوائد .

تدرج تكاليف القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها إلا إذا أدمجت في كلفة أصل.

تقييم الأعباء و المنتوجات المالية

- تؤخذ الأعباء و المنتوجات المالية في الحسابان تبعا لانقضاء الزمن و تلحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها .

و العمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل .

الفارق بين القيمة الإسمية للمقابل و القيمة الحقيقية للعملية التي تناسب الكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري ، و كمنتجات (منتوجات) مالية في حسابات البائع .

العقود طويلة الأجل

- يتضمن عقد من العقود طويلة الأجل إنجاز ، سلعة، خدمة، مجموعة سلع أو خدمات تقع تواريخ انطلاقها و الإنتهاء منها في سنوات مالية مختلفة . و يمكن أن يتعلق الأمر بما يلي :

❖ عقود بناء ،

❖ عقود إصلاح حالة أصول أو بيئة ،

❖ عقود تقديم خدمات .

- تدرج في الحسابات الأعباء و المنتوجات التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل حسب وتيرة تقدم العملية عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع و بمقياس إنجاز العملية (إدراج في الحسابات حسب طريقة التقدم).

- إذا كان نظام معالجة الكيان أو طبيعة العقد لا يسمح بتطبيق طريقة الإدراج في الحسابات حسب التقدم . أو كانت النتيجة النهائية للعقد لا يمكن تقديرها بصورة صادقة . فإنه يكون من المقبول ، على سبيل التبسيط ألا يسجل كمنتوجات إلا مبلغ يعادل مبلغ الأعباء المثبتة التي يكون تحصيلها محتملا (إدراج في الحسابات حسب طريقة الإتمام) .

- عندما يبدو محتملا ، في تاريخ الجرد ، أو بفعل حوادث طارئة أو معروفة في ذلك التاريخ . أن مجموع تكاليف العقد سيفوق مجموع منتجات العقد (خسائر متوقعة بعد الإتمام) يعتمد إلى تكوين رصيد بما يفوق الخسارة الإجمالية للعقد غير الموضحة بعد بالتسجيلات الحسابية .

الضرائب المؤجلة

- فرض الضرائب المؤجلة هي طريقة محاسبية تتمثل في إدراج في الحسابات ضمن أعباء الضريبة في النتيجة المنسوبة لعمليات السنة المالية وحدها .
- الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصمية) أو قابل للتحويل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات مالية مستقبلية . تسجل في الميزانية و هي حساب النتائج الضرائب المؤجلة الناجمة عن :

- ❖ اختلال زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبء ما و أخذه في الحسابان النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع ،
 - ❖ عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور ،
 - ❖ ترتيبات و إقصاء ، و إعادة معالجة تمت في إطار إعداد كشوف مالية مدججة .
- و عند إقفال سنة مالية ، يدرج أصل أو خصم لضريبة مؤجلة في الحسابات بالنسبة إلى كل الفوارق الزمنية إذا كانت هذه الفوارق الزمنية يحتمل أن يترتب عليها لاحقا عبء أو منتوج ضريبي .

عقود الإيجار - التمويل

- عقد الإيجار هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة ، عن حق استعمال أصل مقابل دفع واحد أو دفعات عديدة .
- و إيجار التمويل هو عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي مخاطر و منافع ذات صلة بملكية أصل إلى مستأجر ، مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها .

يعني عقد الإيجار البسيط كل عقد إيجار آخر غير عقد إيجار التمويل . و تصنيف عقد إيجار كعقد إيجار تمويل أو عقد إيجار بسيط أمر يتوقف على واقع المعاملة التجارية (الصفقة) بدلا من شكل العقد أو صيغته . و الأمثلة عن الوضعية التي من المفروض أن تؤدي إلى تصنيف عقد إيجار كعقد تمويل تتمثل فيما يلي :

- ❖ ملكية الأصل محولة إلى المستأجر بعد انقضاء مدة الإيجار ،
- ❖ عقد الإيجار يمنح المستأجر خيار شراء الأصل بسعر يقل بصورة كافية عن قيمته الحقيقية في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار، حتى يكون هناك تيقن معقول باستعمال هذا الحق في التاريخ الذي يمكن فيه تحقيق هذا الخيار .
- ❖ مدة الإيجار تغطي الجزء الأكبر من مدة الحياة الاقتصادية للأصل ذاته إذا ما لم يكن هناك تحويل للملكية ،
- ❖ في بداية عقد الإيجار قيمة المدفوعات الدنيا المحينة بمقتضى هذا الإيجار ترتفع على الأقل إلى شبه كامل القيمة الحقيقية للأصل المؤجر .
- ❖ الأصول المستأجرة ذات طبيعة خاصة و لا يستعملها إلا المستأجر دون أن يدخل عليها تعديلات كبيرة.
- عقود إيجار الأراضي التي لا تؤدي إلى نقل الملكية إلى المستأجر بعد مدة الإيجار ، لا يمكن أن تشكل عقود إيجار تمويل ، و المدفوعات الأصلية التي يحتمل القيام بها بمقتضى هذه العقود تمثل إيجارات مسبقة (أعباء مدرجة في الحسابات مسبقة) تهلك على مدى عقد الإيجار طبقا للمنافع المكتسبة .

- يدرج في الحسابات كل أصل يكون محل إيجار تمويل في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ مع احترام مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني .

الامتيازات الممنوحة للمستخدمين

- تدرج المنافع التي يمنحها الكيان للمستخدمين لديه سواء أكانو في وضعية نشاط أو غير نشاط ، في الحسابات كأعباء . عندما يؤدي المستخدمون العمل المقرر في مقابل تلك المنافع ، أو عندما تكون الشروط التي تخضع لها الالتزامات التعاقدية للكيان إزاء المستخدمين لديه متوفرة .

- يتم في كل عملية إقفال لحسابات السنة المالية إثبات في شكل أرصدة مبلغ التزامات الكيان في مجال المعاش ، و تكميلات التقاعد ، و تعويضات مقدمة بسبب الانصراف إلى التقاعد ، أو منافع مماثلة ممنوحة لأفراد المستخدمين لديه و لشركائه ووكلائه في شكل أرصدة .

و تحدد هذه الأرصدة على أساس إلى القيمة المحينة لمجموع التزامات الكيان حيال المستخدمين لديها باستعمال فرضيات حسابية و طرق حسابية ملائمة .

العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية

- تحول الأصول المكتسبة بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية بتحويل تكلفتها إلى العملة الصعبة على أساس سعر الصرف المعمول به يوم إتمام المعاملة . و يحتفظ بهذه القيمة في الميزانية لغاية تاريخ استهلاك التنازل أو زوال الأصول .

- تحول الحسابات الدائنة و الديون المحررة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف المعمول به في تاريخ إتفاق الأطراف على العملية إذا تعلق الأمر بمعاملات تجارية ، أو في تاريخ وضع العملات الأجنبية تحت التصرف إذا كان المقصود هو عبارة عن عمليات مالية.

- عندما يتم نشوء و تسوية حسابات دائنة أو ديون في السنة المالية نفسها ، فإن الفوارق المثبتة قياسا إلى قيم الدخول ، بسبب تقلبات سعر الصرف ، تشكل خسائر أو أرباحا في الصرف يجب تسجيلها، حسب الحالة في الأعباء المالية أو في المنتوجات للسنة المالية .

2. قائمة الحسابات في النظام المحاسبي المالي

المادة 31 : طبقا للمادة 9 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 و المذكور أعلاه ، فإن مدونة الحسابات هي مجموعة من الحسابات المجمعة في فئات متجانسة تسمى أصنافا كما تظهر في الملحق رقم (1) مدونة الحسابات .

3. خلفية عن معايير الأدوات المالية

مقدمة⁴⁶:

ظهرت الأدوات المالية لغرض تلبية حاجة المتعاملين بها ، حيث تباع و تشتري من قبل العديد من الناس و المؤسسات ، لذلك يمكن اعتبارها سلعا شأنها شأن أي سلعة أخرى ، إلا أن لها خصوصية باعتبارها أداة استثمارية .

و يرجع التوسع في التعامل بهذه الأدوات إلى ظهور الثورة الصناعية و إختلاف الوجه الاقتصادي للعالم كما ظهرت أيضا الاستثمارات الكبيرة و التي أصبحت تفوق المقدرة الفردية الأمر الذي أدى إلى ظهور الشركات المساهمة و التي تقوم على أساس مشاركة المساهمين في ملكية المشاريع . و هذا الوضع خلق فرصا مناسبة لتوظيف الأموال ، و كذلك أعطى فرصة للشركات و الحكومات في الحصول على التمويل اللازم من خلال طرح الأسهم و السندات . و نتيجة لذلك إزداد التعامل بهذه الأدوات على نطاق واسع ، و هذا كان مناسباً لتجميع مدخرات الأفراد و المشروعات و استثمارها في مشاريع اقتصادية مفيدة . و لتشجيع شراء الأسهم و السندات الجديدة أو الاكتتاب بها ، تطلب الأمر تهيئة وسيلة لتمكينهم من التصرف بهذه الأدوات و توفير السيولة لهم في الوقت الذي يحتاجون لها ، مما أدى إلى ظهور أسواق الأدوات المالية لتلبي هذه الحاجات . كما شهدت الأدوات المالية ظهور ما يعرف بالمشتقات المالية و التي تمثل مجموعة وسائل لإدارة المخاطر مثل مبادلات أسعار الفائدة ، العقود المستقبلية، عقود الخيارات و غير ذلك من الأدوات التي صارت تسمى الهندسة المالية Financial Engineering، كما أن للطبيعة الديناميكية للأسواق المالية الأثر البالغ في استعمال مجموعة متنوعة من الأدوات المالية على نطاق واسع سواء فيما يتعلق بالأدوات التقليدية مثل السندات و الأسهم أو مختلف أشكال الأدوات المشتقة الأخرى .

يحتاج المستثمرون للمعلومات المالية إلى تدعيم فهمهم لأهمية الأدوات المالية سواء الظاهرة في صلب الميزانية On-Balance Sheet أو خارج الميزانية Off-Balance Sheet و ذلك لإمكان تحليل المركز المالي للمنشأة و أدائها و التدفق النقدي لها ، و هذا الأمر يزيد من فهمهم لتقدير المبالغ و التوقيت و درجة التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بهذه الأدوات ، و رغم صدور كل من المعيار المحاسبي الدولي (IAS 32) و المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) و المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 7) كمعايير منفصلة ، إلا أنهم في

⁴⁶ عبد الحفيظ محمد كريم ،الأدوات المالية :مفهومها و كيفية الاعتراف بها و الإفصاح عنها في القوائم المالية ،عضو هيئة تدريس بكلية المحاسبة، جامعة الجبل الغربي -ليبيا <http://www.4shared.com/file/207803877/1e64c947/...html>

الحقيقة يتناولون موضوع واحد هو الأدوات المالية ، وفي حين يركز المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 على العرض فإن المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 يكمل ذلك بتناول قواعد الاعتراف و الإثبات و القياس للأدوات المالية مع إفصاحات مكملة لما جاء في المعيار الدولي للتقارير المالية 7.

1.3. المصطلحات الأساسية المستخدمة

- **الأداة المالية Financial Instruments** : عقد يمنح ارتفاعا لأصل مالي لمنشأة معينة أو أداة حقوق ملكية أو التزام مالي لمنشأة أخرى .
- **الأصل المالي Fiancial Asset** : هو أصل يكون في صورة
 - نقدية (على سبيل المثال نقدية مودعة في البنك)
 - حق تعاقدى لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى (مثلا حق لدى مدين أو أداة مشتقة)
 - حق تعاقدى لتبادل أدوات مالية تحت شروط يحتمل أن تكون إيجابية بالنسبة للمنشأة .
 - أداة حقوق ملكية في منشأة أخرى (مثلا استثمارات الشركة في الأسهم العادية لشركات أخرى) .
- أما الأصول المادية **Physical Assets** (مثل المخزون و العقارات...) فإنها تعتبر أصول غير مالية لأنه لا يترتب عليها عقود تعاقدية حالية لتلقى نقدية أو أصول مالية أخرى .
- **الالتزام المالي Financial liability** : التزام تعاقدى بـ:
 - تسليم نقدية أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى .
 - تبادل أدوات مالية في شروط غير مواتية للمنشأة (غير ايجابية) .
- الالتزامات المفروضة بمقتضى متطلبات تشريعية مثل ضرائب الدخل (تنتج عن تطبيق أحكام قانون الضرائب على الدخل) لا تعتبر التزامات مالية لأنها ليست تعاقدية و إنما تفرضها الدولة بما لها من سيادة .
- **أداة حقوق الملكية Equity Instrument** : هي أي عقد يدل على حصة في صافي الأصول ، و يقصد بصافي الأصول الحصة المتبقية في أصول منشأة بعد خصم كل التزاماتها ، و يلاحظ أن الالتزام بإصدار أداة حقوق ملكية ليس التزاما ماليا لأنه ينتج عنه زيادة في حقوق الملكية و لا يمكن أن يترتب عليه خسارة للمنشأة .
- **المشتق A Derivative** : هو أداة مالية أو عقد آخر ، يستخدم من أجل الاستجابة لتغيرات القيمة الناتجة عن تغير أسعار الصرف ، أو أسعار سلع ، أو أسعار أوراق مالية أو ترتيب إئتماني ، و لا يتطلب استثمارات مبدئية و يتم تسويته في تاريخ مستقبلي .

- الاعتراف (الاثبات) **Recognition**⁴⁷ :- هو تسجيل عمليات المنشأة في السجلات المحاسبية ، و مثال ذلك هو الاعتراف بالخسائر غير المحققة على محفظة الاستثمارات في نهاية العام عندما تكون القيمة السوقية أقل من التكلفة ، و منه يتم الاعتراف بالعملية على الرغم من أنها لم تتحقق بعد حيث أن البيع لم يتم .
- تحقق حدث لبند معين (المبلغ أو التوقيت) قبل الموافقة عليه و تسجيله .
- القياس **Measurement** : تحديد القيم و تبويبها إلى حساب معين ، فعلى سبيل المثال يتم تحديد العمولة بنسبة معينة من قيمة الصفقة و لكنها قد تبوب كمصرف إذا كانت مرتبطة بالتشغيل ، و قد تبوب إلى أصول إذا كانت مرتبطة بشراء أصول ثابتة .
- الإفصاح **Disclosure** : هي المعلومات المقدمة كملحقات للقوائم المالية و التي تأخذ شكل إيضاحات Footnote أو ملحقات تكميلية Supplementary ، و هذه المعلومات توفر تفاصيل و شرح للوضع و الصحة المالية للمنشأة ، و التي يمكن الإفصاح عنها من خلال بيانات كمية (مبالغ مكونات المخزون) أو بيانات وصفية (مثل دعوى قضائية)، و تكون هذه المعلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية.
- المكاسب **Earnings** : - هي صافي دخل منشأة ما .
- هي الإيرادات المكتسبة من عمل خاص (غير مرتبط بالنشاط الرئيسي للمنشأة) مثل التعويضات و الدخول غير المرتبطة بالتشغيل مثل الفوائد و توزيعات أرباح الأسهم المحصلة .
- القيمة العادلة **Fair Value** : هي القيمة التي يتم من خلالها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة و رغبة في عقد صفقة تتم وفقا لآلية السوق .
- سعر الفائدة الفعال **Effective Interest Rate** : هو سعر الفائدة الذي تخصم على أساسه المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية وصولا لصافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي .
- التكلفة المستهلكة **Amortized Cost** : هي القيمة التي تقاسبها الأصول المالية و الالتزامات المالية عند الاعتراف و الاثبات المبدئي ، ناقصا أي إعادة سداد للمبلغ الأصلي ، زائدا أو ناقصا أي استهلاك متراكم لعلاوة الإصدار أو خصم على الأداة ، و ناقصا أي تخفيض ناتج عن انخفاض القيمة أو عدم التحصيل .

يتم احتساب الاستهلاك باستخدام سعر الفائدة الفعلي (الفعال) و ليس سعر الفائدة الإسمي .

⁴⁷- طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ، مرجع سابق ، ص 968 .

- **التكلفة المطفأة Amortized Cost** : هي تكلفة الاقتناء Acquisition Cost معدلة بإطفاء خصم أو علاوة الإصدار Issuance Discount or Premium .
- **مراقبة تحركات السوق Mark - to - Market**⁴⁸ : هي عملية يتم بمقتضاها تسوية قيم الأصول المحتفظ بها بغرض المتاجرة و تلك المتاحة للبيع وكذلك الالتزامات التجارية و التي يتم تسويتها لتعكس القيم العادلة الحالية و تجرى مثل هذه التسويات غالباً على أساس يومي ، و تنعكس الأرصدة المتراكمة على اليوم التالي من خلال إعادة الحساب السابق ليعكس أحدث الأرصدة المتراكمة نتيجة مراقبة تحركات السوق .
- **محاسبة تاريخ التعامل أو التسوية Trade or Settlement Date Accounting** : تنشأ عندما تختار منشأة ما الاعتراف و الاثبات لمشترياتها من الأدوات المالية في قوائمها المالية عندما يتم النظر إلى نشأة العملية ، أو إلى التاريخ الذي يتم فيه تسوية الالتزام .
- **العائد الإجمالي Total Return** : هو العائد الحقيقي المحقق على الأصل المالي و القيمة المستخدمة لتقييم أداء المحفظة ، أي المبلغ المتضمن في الدخل و المصروفات المسجل في حساب الأرباح و الخسائر مثل الفوائد المحصلة و المستحقة ، و المكاسب و الخسائر غير المحققة المسجلة كربح أو خسارة أو حقوق الملكية على سبيل المثال : تسوية القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع .
- **التحوط (تغطية مخاطر) Hedge** : - هي عملية حماية المنشأة لنفسها ضد التغيرات غير المواتية في الأسعار ، و تستخدم عمليات التحوط للحماية في أوضاع :
 - ✓ التعامل في العملات الأجنبية .
 - ✓ التعامل في السلع .
 - ✓ التعامل في الأوراق المالية .
- تمويل أصل بالتزام بتواريخ استحقاق مماثلة .
- كما يمكن تعريف التحوط بأنه اتخاذ مركز مالي معين لتقليل أو القضاء على المخاطرة أو استبدال نوع ما من المخاطرة بنوع آخر .
- **تغطية مخاطر القيمة العادلة A Fair Value Hedge** : هي تغطية مخاطر التعرض لتغيرات في القيمة العادلة عند الاعتراف بأصل أو التزام (على سبيل المثال : التغيرات في القيمة العادلة لسندات بمعدل فائدة ثابت نتيجة التغيرات في معدلات الفائدة السوقية) .

⁴⁸ - هيني فان جريوننج ، معايير التقارير المالية الدولية ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م ، القاهرة -2006مصر- ، ص 322 .

- **تغطية مخاطر التدفق النقدي A Cash Flow Hedge** : هي تغطية مخاطر التعرض لحسائر التدفقات النقدية المرتبطة بالاعتراف بأصل أو التزام مثل مدفوعات الفائدة المستقبلية على سندات ذات معدل متغير ، و احتمال المعاملة مرتفعة كالشراء أو البيع المتوقع للمخزون ، أو تأثيرات مخاطر العملة الأجنبية على التزام الشركة و مثال ذلك العقد المبرم لشراء أو بيع أصل بسعر ثابت وفقا لعملة التقرير للمنشأة .
- **مخاطر الائتمان Credit Risk**⁴⁹ : هي المخاطر التي تتعلق بعدم القدرة على الوفاء بقيمة الأداة المالية التي تمثل الالتزام المالي في تاريخ استحقاقها .
- **مخاطر السيولة Liquidity Risk** : هي المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على تدبير الأموال النقدية اللازمة للوفاء بالالتزامات ، و يطلق عليها بمخاطر التمويل .
- **مخاطر التدفقات النقدية Cash Flow Risk** : هي المخاطر المتعلقة بالتغيرات في التدفقات النقدية المرتبطة بالأداة المالية نتيجة لعوامل مختلفة .
- **مخاطر السوق Market Risk** : هي المخاطر التي تكون فيها القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأداة المالية ستتغير بسبب التغيرات في الأسعار السوقية .
- **مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk** : هي مخاطر التغير في أسعار و معدلات الفائدة انخفاضاً و ارتفاعاً و التي بدورها تؤثر على قيمة الأداة المالية السوقية .
- **مخاطر العملة Currency Risks** : هي مخاطر التغير في أسعار و معدلات صرف العملات انخفاضاً و ارتفاعاً .
- **مخاطر سوقية أخرى Other Market Risks** : و هي المخاطر التي تتعلق بأي تغيرات في الأسعار و العوامل السوقية الأخرى التي تؤثر على قيمة الأداة المالية السوقية ، مثل القيمة السوقية للمواد المشمولة بالعقود الآجلة و العقود المستقبلية .
- **القروض الدائنة Loans Payable** : هي الالتزامات المالية بخلاف الحسابات الدائنة التجارية قصيرة الأجل بشروط ائتمان عادية .
- **الاستحقاق السابق Past Due** : الدين الذي لم يتم سداه في تاريخ استحقاقه لعدم قدرة المدين على ذلك.

⁴⁹ - خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية ، مرجع سابق ، ص 307.

2.3. الأدوات المالية

الأداة المالية Financial Instrument هي نقدية أو دليل على وجود حصة ملكية في منشأة ما أو عقد يفرض على منشأة ما التزام تعاقدي بتسليم نقدية أو أداة مالية أخرى أو مبادلة أدوات مالية بناء على شروط يحتمل أن تكون غير مواتية أو نقل حق تعاقدي في قبض نقدية أو أداة مالية أخرى أو مبادلة أدوات مالية بناء على شروط يحتمل أن تكون مواتية إلى منشأة أخرى .

1.2.3. الأدوات المالية التقليدية :

تعريفها

اقتصاديا طالما كان لدى المنشأة نقدية زائدة عن حاجتها العادية فمن الخطأ تجميد هذه النقدية بالخزينة أو البنك في صورة حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب ، لأنها عندئذ ستكون موارد معطلة .
الأوراق المالية هي مصدر من مصادر التمويل طويل الأجل بالنسبة للمؤسسة ، إذ تلجأ إليها هذه الأخيرة لتأمين احتياجاتها من الأموال بغرض تمويل استثماراتها .
كما يمكن للدولة أن تصدر أوراقا مالية لتمويل المشروعات أو لتغطية العجز ، أو لأغراض أخرى كامتصاص جزء من الكتلة المتداولة في فترات التضخم .
لقد عرفت الأوراق المالية بأنها قيم منقولة تصدر من قبل أشخاص معنويين ، سواء عموميين (الدولة ، السلطات الولائية ، المحلية) أو مؤسسات خاصة ، و ينتج عنه دين على عاتق تلك الهيئة المصدرة أو مشاركة في الملكية ، من قبل المشتريين للأوراق⁵⁰ .

عرض لأهم الأدوات المالية التقليدية

❖ المنتوجات التي تمثل ملكية الشركة : الأسهم العادية ، الأسهم الممتازة

⁵¹ الأسهم : تكون موجودة فقط في شركات الأموال و تحديدا في شركات المساهمة و جزئيا في شركات التوصية بالأسهم ، و تتضمن عدة حقوق تعطى للملكي هذه الأسهم و منها :
- حق الإدارة : أن كل مساهم له الحق في أن يكون من ضمن مجلس إدارة الشركة في حال انتخابه و حصوله على الأكثرية المطلوبة كما أنه يملك حق الرقابة على إدارة الشركة في حالة لم يكن طرفا فيها.

⁵⁰ - عبد الوهاب نصر علي ، مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، الجزء الثاني ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2004/2003

ص 139 .

⁵¹ - ناجي جمال ، إدارة محفظة الأوراق المالية ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 1998 ، ص 13 .

- حق الإطلاع : على كافة المعلومات المتعلقة بأعمال و نتائج الشركة ، حيث له الحق بحصة من الأرباح في حال تقرر توزيعها كلياً أو جزئياً ، كما أن له الحق في الإطلاع على وجهة استعمال الأرباح غير الموزعة .
كما له حق الإطلاع على قيمة الأصل الصافي للشركة أي على مجموع ما تملكه المؤسسة من سيولة مباشرة و موجودات ثابتة بعد أن تنزل منها قيمة الديون .
بالنسبة للأسهم يمكن أن نميز بين نوعين منها :

1. الأسهم العادية COMMON STOCK

يمثل هذا النوع مقدار الاشتراك في رأسمال شركة المساهمة ، بذلك يقسم رأسمال إلى أجزاء متساوية يسمى كل جزء "سهم" .

لهذه الأسهم خصائص عديدة نذكر منها :

- إن عدد الأسهم العادية محدد في القانون الأساسي لشركة المساهمة ، أي أكبر عدد يمكن إصداره من تلك الأسهم دون تغيير في ذلك القانون . عادة ما تصدر الشركات عدداً من الأسهم العادية أقل من ذلك العدد المحدد في القانون الأساسي حتى تترك مجالاً للتصرف في عدد الأسهم المتداولة بين الجمهور ، و مقابلة بعض الاختيارات و الأوراق القابلة للتبديل .

- إن الأسهم العادية غير محدودة العمر و لا الأرباح .

- للسهم العادي عدة قيم منها ، القيمة الإسمية (par value) و هي القيمة التي تظهر على قسيمة السهم المسلمة للمساهم و هي محددة في القانون الأساسي للشركة . عادة ما تكون منخفضة مقارنة بسعر السوق ، مما جعل البعض يعتبرها ذات دلالة اقتصادية قليلة الأهمية ، لكن المهم ألا تصدر الشركة أسهماً بقيمة تزيد عن سعر البيع في السوق باعتبار أن المساهمين مسؤولين أمام الدائنين بالفرق . و نظراً للأهمية الاقتصادية القليلة لهذه القيمة فقد سمحت بعض الدول كالولايات المتحدة للشركات بإصدار أسهم عادية بدون قيمة اسمية .

إن سعر السهم يتوقف كما هو معروف على عدة عوامل منها : الأرباح المحققة و المتوقعة للسنوات القادمة ، نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين ، تقدير الخطر الخاص بالشركة المصدرة للسهم ، نسبة المديونية ، معدل النمو للشركة ، العائدات الموزعة من قبل شركات تعمل في نفس القطاع و كذا طبيعة النشاط الذي تمارسه .

لشركة المساهمة الحق في سحب جزء من أسهمها من التداول و ذلك بشرائها من الحملة ، كما يحق لأي مستثمر بقدرات استثمارية عالية أن يستحوذ على عدد كبير من أسهم الشركة عن طريق نشر إعلان الشراء في الجرائد و مراسلة حملة الأسهم من أجل تنازلهم عما بحوزتهم من أسهم و هذا ما يعرف ب tender offers .

يتحصل حملة الأسهم العادية على أرباح تتوقف عادة على مقدار الأرباح المحققة من قبل المؤسسة ، و عليه فعوائد الأسهم العادية تتغير من سنة إلى أخرى ، كما أنها توزع بعد توزيع عوائد الأوراق المالية ذات الدخل الثابت و كذا عوائد الأسهم الممتازة .

2. الأسهم الممتازة

و هي التي تعطي لحاملها أفضلية على المساهمين العاديين تتمثل بتحديد نسبة ثابتة من المردودية لهذه الأسهم تحدد عند الإصدار و تحديد هذه النسبة المسبقة للعوائد ، بقرب هذا النوع من الأسهم إلى السندات الفارق البسيط هو أن الفوائد على السندات تدفع قبل احتساب الضريبة على الأرباح ، و فيما عدا ذلك فإن الأسهم الممتازة تتشابه مع الأسهم العادية و خاصة فيما يتعلق بحقوق المساهمين . كما أن للسهم الممتاز قيمة اسمية ، قيمة دفترية و أخرى سوقية و ليس له تاريخ استحقاق .

تمتاز هذه الأسهم بخاصية تجميع الأرباح ، يقضي هذا المبدأ بأن عدم توزيع الأرباح على حملة الأسهم الممتازة لسنة أو لأكثر يفرض على الشركة دفع تلك الأرباح المتأخرة قبل توزيع الأرباح على المساهمين العاديين . تتصف كذلك بإمكانية الاستدعاء و التسديد ، فعلى الرغم من أن الأسهم الممتازة تمثل ملكية جزء من الشركة و ليس لها تاريخ استحقاق إلا انه بإمكان هذه الأخيرة استرداد تلك الأسهم سواء بالشراء من حملتها أو باستبدالها بأسهم عادية إذا ما رغبوا في ذلك . يدل هذا الاسترداد من جهة على سهولة و مرونة في التعامل بتلك الأسهم ، و من جهة أخرى يساعد من يريد السيطرة على الشركة بتحويل أسهمه الممتازة إلى أسهم عادية .

الأسهم الممتازة هي وسيلة تمويل ذات طابع هجين من صفات الأسهم العادية و الربوع (السندات).

و تسدد الشركة مستحقات الديون ، ثم الأسهم الممتازة و أخيرا الأسهم العادية .بالإضافة على ذلك هناك نسبة مئوية من القيمة الاسمية لتلك الأسهم يتقاضاها المساهم الممتاز . كما يستخلص أنه من مصلحة الشركة خاصة على المدى الطويل توزيع الأرباح بصفة دورية على حملة الأسهم الممتازة حتى تبقي على سمعتها و تتمكن من إصدار أسهم ممتازة أخرى في المستقبل و تجد الإقبال عليها، الشيء الذي يمكنها من مقابلة احتياجاتها من التمويل طويل الأجل بأموال خاصة .

❖ السندات و المنتجات الأخرى التي تمثل ديناً على الشركة أو الحكومة

السندات :

أحيانا تواجه بعض المؤسسات نقصاً في السيولة لمواجهة التوسع في بعض استثماراتها فتلجأ إلى التمويل الخارجي عبر إصدار سندات دين للجمهور و يتم طرح هذه السندات في السوق المالي من خلال المصارف أحيانا أو المؤسسات المالية المختلفة الأخرى . و تسمى السندات بالقيم ذات المردود الثابت لأنها تتضمن بنداً يحدد قيمة العائد عليها بنسبة ثابتة من الفوائد *valeur a revenu fixe*.

إن الخصائص الأساسية لكل سند تحدد في عقد الإصدار و منها :

- سعر الإصدار .

- نسبة الفائدة و الأقسام (coupon) التي تسدد في كل عام .

- سعر التسديد و أشكاله لهذه السندات .

- تواريخ الاستحقاقات .

كما هو الشأن بالنسبة لبقية الأوراق المالية ، فإن للسندات خصائص مميزة نذكر أهمها فيما يلي⁵² :

1. السندات هي فئة من الأوراق المالية ذات دخل ثابت ، إذ تدفع الفوائد لحملة السندات سنوياً سواء حققت الشركة أرباحاً أو خسائر .

2. السندات هي وثائق تمثل اتفاقاً بين الشركة المصدرة أو الحكومة و بين المستثمرين . تلتزم بمقتضاه الشركة بإرجاع قيمة القرض أي القيمة الاسمية للسندات المصدرة في فترة محددة على قسيمة السند *la durée d'emprunt* أي تاريخ الاستحقاق . فعلى الهيئة المصدرة ادخار جزء من أرباحها سنوياً يسمح لها في نهاية تلك الفترة من تسديد ما عليها من ديون في شكل سندات مصدرة.

3. يجب أن تظهر وثيقة الإصدار اسم المصدر ، عدد السندات المصدرة ، الضمانات الممنوحة للحملة مقابل اكتتابهم في السندات المعنية لطمأنتهم على مدخراتهم ، كما يظهر سعر الإصدار الذي يجب أن يدفعه المكتتب للحصول على السند و الذي عادة ما يساوي هذا السعر القيمة الاسمية له .

4. قد تباع السندات بأسعار تقل عن القيمة الاسمية لها و ذلك تشجيعاً للمكتتبين ، و يعرف الفرق بين سعر البيع و القيمة الاسمية بعلاوة الإصدار. كما قد تسدد السندات بقيمة أعلى من القيمة الاسمية و عندئذ يعرف الفرق بعلاوة التسديد .

⁵² - جبار محفوظ ، الأوراق المالية المتداولة في البورصات و الأسواق المالية ، دار هوم ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى 2002 ، ص 48 .

أنواع السندات :

لقد تميزت السندات على غيرها من الأوراق المالية بكثرتها حتى قسمت إلى عدة تقسيمات من أهمها :

1. **سندات الحكومة (الريوع) :** على العموم الريوع أوراق مالية تصدرها الحكومات لتمويل مشاريع ذات منافع اجتماعية كالمدارس و المستشفيات أو لتغطية العجز في ميزانيتها أو بغرض تقليص الكتلة النقدية و تخفيض نسبة التضخم . و منه لا يمكن للشركات الخاصة إصدار مثل هذه السندات ، و التي قد تكون في بعض الأحيان على مدة طويلة جدا : 40، 30 أو 50 سنة أو أكثر .
2. **السندات العادية :** و التي تأتي في استحقاقات متتالية على فترات زمنية تسدد عند الإصدار و هذه الليونة في السندات العادية تحول المستثمر أن يختار الاستحقاقات التي تناسب إمكانياته المالية .
3. **السندات المرهونة بأسهم** هذه السندات تضمن بأسهم أو بسندات لشركات أخرى .
4. **سندات المشاركة :** في هذا النوع من السندات لا تدفع الشركة فوائد إلا في حال حققت أرباح ، و يمكن أن يتضمن عقد الإصدار شرطا بتحويل فوائد العام غير المدفوعة إلى الأعوام الأخرى حيث يمكن أن تكون الشركة قد حققت أرباح ، على أن عملية التراكم هذه لا يمكن أن تتعدى 3 سنوات .
5. **سندات قابلة للتحويل إلى أسهم :** و هذا النوع من السندات يتضمن إمكانية التحويل خاصة إلى أسهم عادية عند الاستحقاق لنفس الشركة المصدرة و بذلك يصبح من ملاكها إذا اتفق الطرفان على ذلك، على أن عدد الأسهم مقابل كل سند يحدد عند الإصدار. و بذلك يمكن لحملة هذا النوع من السندات الاستفادة من الفوائد الثابتة في حالة تسجيل الشركة لركود طويل نسبيا و تحوله إلى مساهم و الحصول على الأرباح عندما تتحسن وضعيتها المالية ، بالإضافة إلى أن هذا النوع هو وسيلة للسيطرة على الشركة، لأنه يمكن حامله من أن يصبح من المساهمين العاديين . كل هذه الخصائص تشجع على الاكتتاب .
6. **السندات بكوبونات الاكتتاب في السندات :** إن امتلاك هذا النوع من السندات يسمح لحامله بالاكتتاب في سندات مماثلة في مدة زمنية محددة و بسعر محدد مسبقا . إذ يرفق بكل سند قديم كوبون يمكن استبداله بسند جديد عندما تمر فترة يتم تحديدها في عقد الإصدار . و بمجرد الانتهاء من عملية الإصدار الأولى يتم تسجيل الكوبونات في البورصة بصورة مستقلة عن السندات المرافقة .
7. **السندات القابلة للتحويل مع إمكانية القطع :** هذا النوع من السندات هو إصدار عالمي يتم بواسطة شركات في أسواق مالية غير أسواقها المحلية ، و هي تسمح للمستثمر إضافة إلى عملية تحويل السند إلى أسهم

من الاستفادة من تقلبات أسعار العملات في سوق القسط عبر التحول من عملة السند إلى عملة السهم . علما بأن سعر التحويل من السند إلى السهم و من عملة إلى أخرى يحدد عن الإصدار .

8. **السندات المضمونة بأصول الشركة** : قد تصدر الشركة سندات مضمونة mortgage bonds أو مرهونة ببعض ممتلكاتها كالأراضي أو الآلات أو أوراق مالية في محفظتها أو غيرها من الأصول المادية و المالية . في هذه الحالة لا يمكن للشركة المعنية التصرف في تلك الأصول المرهونة إلا في حدود ما استهلكته (سددته) من تلك السندات . و بذلك فإن أي تخلي عن التزاماتها تجاه حملة هذا النوع من السندات سيجعل هؤلاء يبيعون تلك الأصول المرهونة و يقتسمون العائد فيما بينهم . بالإضافة إلى ذلك لهذه الفئة من حملة السندات الحق في باقي الموجودات و لكن لهم صفة الأسبقية على باقي المستثمرين .

و عليه فإن هذا النوع من حملة السندات عادة ما يكون محميا صراحة في وثيقة أو اتفاق الإصدار، حيث قد يشترط على الشركة عدم رهن الأصول (المرهونة لدى حملة السندات الأولى) مرة أخرى ، أو إذا ما رهن للمرة الثانية فإن حقوق الحملة الجدد تكون من الدرجة الثانية و تعرف ب mortgage second or junior . في هذه الحالة لا يمكن للحملة الجدد الحصول على شيء إلا إذا تحصل حملة السندات القدامى على حقوقهم كاملة .

9. **السندات غير المضمونة** : على عكس السندات المضمونة ، فإن السندات غير المضمونة تمثل دينا عاديا غير مرتبط بأي أصل من أصول الشركة . و عليه فإن عقد الإصدار عادة ما يتضمن صراحة عدم قيام الشركة بأي عمل قد يضر بحملة هذا النوع من السندات ، كعدم إصدار مثل هذه السندات مرة أخرى أو عدم الاستدانة أكثر ، مما يجعل المستثمرين يقبلون على شرائها .

10. **السندات بمعدل فائدة متغير floating-rate bonds** : تعتبر السندات دينا طويل الأجل ، و أسعار الفائدة تتغير ارتفاعا و انخفاضاً على مدى فترة الدين . و عليه فإنه إذا انخفضت أسعار الفائدة في السوق ، فإن المصدر لسندات ثابتة أسعار فوائدها يكون قد خسر الفرق بين ما يدفعه لحملة السندات و بين سعر الفائدة السائد في السوق ، أي تكلفة رؤوس أمواله cost of capital أعلى مما لو جلب تلك الأموال من السوق . على عكس ذلك نجد حملة تلك السندات قد حققوا فائضا يتمثل أيضا في مقدار ارتفاع أسعار الفائدة التي يتقاضونها بالنسبة لأسعار الفائدة السائدة في السوق ، بتحديد أكثر : إذا انخفضت أسعار الفائدة في السوق فإن المتضررين هم مصدر السندات بمعدلات ثابتة و المستفيدين هم حملة تلك السندات . و بالعكس إذا ما

ارتفعت أسعار الفائدة في السوق . إذ نجد أن مصدري السندات بأسعار فائدة ثابتة تكون تكلفة رؤوس أموالهم منخفضة نسبيا و يحققون فائضا ، على عكس حملة سندايم الذين يخسرون الفرق بين السعيرين .
تركز فوائد هذه السندات في تغييرها على بعض العوامل ، كمعدل العائد لبعض الأنواع من السندات الحكومية التي تمتاز بنوع من الاستقرار نظرا لتدني مستوى المخاطر فيها ووجود إقبال دائم من قبل الجمهور و غيره من صفات الاستقرار .

11. **السندات المرتبطة بالمؤشرات indexed bonds** : هي تلك السندات الذي يرتبط سعر الفائدة الخاصة بها ، أو المبلغ الأصلي أو الاثنين معا بتغيرات مؤشر معين . و واضح أن الهدف من ربط هذه السندات بمؤشر هو شبيه إلى حد ما بعملية تغيير سعر الفائدة في النوع السابق من السندات ، و إن كان الغرض يختلف بعض الشيء. ففي النوع السابق يهدف تغيير سعر الفائدة إلى تقريبه أو حتى مساواته بالسعر السائد في السوق ، أما في هذا النوع فالغرض منه هو المحافظة على القوة الشرائية لقيمة السند ، إذ مع ارتفاع المستوى العام للأسعار لفترة طويلة - التضخم - فإن القيمة الحقيقية للسند تنخفض ، و ما ربطه بمؤشر ما إلا حفاظا على هذه الأخيرة . لهذا يعرف هذا النوع من السندات بالسندات المستقرة stabilized bonds .

أما عن المؤشرات المستعملة فهي تعبر في معظمها عن مؤشر مستوى المعيشة cost of living index ، إذ قد يكون المؤشر هو مستوى أسعار التجزئة ، أو مستوى أسعار الجملة ، أو مستوى أسعار مجموعة مهمة من السلع أو معدل التضخم أو غيره من المؤشرات .

❖ **المنتجات التي تجمع بين الملكية و الدين** : تجمع هذه المنتجات من حيث الخصائص بين الأسهم التي تمثل امتلاك جزء من الشركة و بين السندات التي تمثل دينا عليها .

1. **أوراق أو سندات المساهمة participation certificates** : تصدر هذه الشهادات لأغراض مختلفة: تمويل الصادرات و الواردات ، الاستثمار في ميدان السكن ، تمويل الشركات العمومية الصناعية، الشركات التجارية ، البنوك و غيرها من المؤسسات المؤهلة و المرخصة بجمع المدخرات من الجمهور .
هناك أوراق قريب اسمها من اسم هذه الأوراق ، هي أوراق المشاركة (TA) les titres associatifs و هي أوراق تصدرها مؤسسات ذات طابع علمي أو ثقافي و الجمعيات الخيرية بصفة عامة . أي هي مؤسسات غير هادفة للربح . و لهذا فإن عوائد هذه الأوراق أقل و إمكانية تبادلها أصعب .

2. السندات بقسيمات الاكتاب في الأسهم .

3. شهادات الاستثمار .

2.2.3. المشتقات المالية

تعد المشتقات المالية أحد أهم ملامح التطور في الأسواق المالية ، فقد توسع التعامل بها في أوائل السبعينات مع التقلبات الحادة التي شهدتها العديد من أسواق المال في كل من أسعار الفائدة و أسعار الصرف و أسعار الأصول المالية ، حيث تستخدم هذه الأدوات في التحكم في الخطر المصاحب للاستثمار في محافظ الأوراق المالية . و لا يقتصر استخدام المشتقات بغرض التحوط فحسب بل يمتد إلى المضاربة أو المجازفة من أجل تحقيق الأرباح و الاستفادة من فروقات الأسعار دون أن يكون هناك نية التملك الحقيقي للأصول ، الأمر الذي أدى إلى زيادة المضاربات الوهمية و أدى إلى إفلاس العديد من المؤسسات و حدوث العديد من الأزمات ، فقد لعبت دورا مدمرا في أحداث الإنهيار الذي اجتاحت الأسواق العالمية في 19 أكتوبر 1987 ، و الذي كان أشد سوءا من أحداث الإنهيار الذي اجتاحت هذه الأسواق عام 1929، كما كانت سببا في تعرض Barings Merchant Bank لحالة الخسائر و الإفلاس عام 1995، بما يقارب (1.5) مليار دولار و ذلك بسبب الإفراط في التعامل بالمشتقات.

و إعتبر الخبير الاقتصادي عبد الحي زلوم في حديثه عن الأزمة المالية الراهنة في حوار مع الجزيرة نت، أن " مشكلة المشاكل " هي المشتقات المالية في أمريكا و التي بلغت أرقاما خرافية وصلت 668 تريليون دولار ، و هو ما يعادل حجم الاقتصاد الأمريكي لخمسين سنة ، و يساوي حجم اقتصاد العالم لعشر سنوات ، لما تحمله من خصائص كالربا و الغرر و القمار ، مما جعل العديد من الفقهاء لا يجيزون تداولها في الأسواق المالية .

و منه يترتب على التعامل بالأدوات المشتقة مخاطر كبيرة و السبب في ذلك يعود إلى حالة عدم التأكد المحيطة بأسعارها كونها لا تتعامل مع الحاضر و إنما مع المستقبل .

تعريف المشتقات المالية :

قدمت للمشتقات المالية عدة تعاريف ، من أهمها :

➤ عرفها بنك التسويات الدولية Bank of International Settlements التابع لصندوق النقد الدولي FMI : بأنها عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد ، و لكنها لا تتطلب استثمار

لأصل مالي من هذه الأصول ، و كعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد، فإن أي انتقال للملكية الأصل محل التعاقد و التدفقات النقدية يصبح أمرا غير ضروري .⁵³

➤ كما عرفت المجموعة الإستشارية لنظم المحاسبة القومية System National Accounts (SNA) Group المشتقات المالية بصورة أكثر تفصيلا : هي أدوات مالية ترتبط بأداة مالية معينة ، أو مؤشر، أو سلعة ، و التي من خلالها يمكن شراء أو بيع المخاطر المالية في الأسواق المالية . أما قيمة الأداة المشتقة فإنها تتوقف على سعر الأصول أو المؤشرات محل التعاقد . و على خلاف أدوات الدين فليس هناك ما يتم دفعه مقدما ليتم استرداده و ليس هناك عائد مستحق على الاستثمار . و تستخدم المشتقات المالية لغدد من الأغراض و تشمل إدارة المخاطر ، و التحوط من المخاطر ، و المراجعة بين الأسواق و أخيرا المضاربة .⁵⁴

➤ تعرف المشتقات المالية بأنها عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية التي تكون موضوع العقد (أسهم، سندات، سلع، عملات أجنبية...)، حيث يمكن للمستثمر الذي يتعامل فيها أن يحقق أرباحا أو خسائر اعتمادا على أداء الأصل موضوع العقد .⁵⁵

➤ إنها الورقة المالية التي تشتق قيمتها السوقية من القيمة السوقية لورقة مالية أخرى محددة مثل السهم العادي أو السند و بالتالي فليس للمشتقات المالية حقوق مالية مباشرة على أصول حقيقية.⁵⁶ و يعود تاريخ المشتقات إلى الزمن البعيد خاصة بالنسبة للسلع ، و لكن زاد التعامل بالمشتقات المالية منذ السبعينات ، و يرجع ذلك إلى :

- تصاعد المخاطر بفعل ظاهرة العولمة المالية .

- رغبة الكثير من المتعاملين من التغطية ضد هذه المخاطر .

و يتم تداول المشتقات في سوقين أساسيين :

أ. السوق المنظمة Le marché organisé ou réglementé : تتم فيها العمليات على عقود منمطة فيما يتعلق بالسعر و تاريخ الاستحقاق و المبلغ .

⁵³ - أشرف محمد دواية، المشتقات المالية في الرؤية الإسلامية، ص3، من الموقع : www.kantakji.com

⁵⁴ - بن رجم محمد خميسي، المنتجات المالية المشتقة: أدوات مستحدثة لتغطية المخاطر أم لصناعاتها ؟، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - المركز الجامعي سوق أهراس، بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي بعنوان " الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية " المنعقد خلال الفترة 20-21 أكتوبر 2009 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة فرحات عباس سطيف ، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو - مغربي 2009 ، ص 291.

⁵⁵ - طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية "المفاهيم ، إدارة المخاطر و المحاسبة "، الإسكندرية ، الدار الجامعية 2003 ، ص 05.

⁵⁶ - منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية و أسواق رأس المال ، الإسكندرية، منشأة المعارف 1993، ص656.

ب. السوق غير الرسمية (OTC) Over The Counter: حيث يمكن للمتعاملين أن يجددوا طبيعة و شروط العقد حسب احتياجاتهم.

و المتعاملين ثلاثة أنواع:

المتحفظون و هم الذين يرغبون في التغطية من خطر تقلب الأسعار،
المجازفون أو المضاربون : و هم المتعاملون الذين يقومون بالمراهنة على تقلب الأسعار من أجل الحصول على أرباح و مكاسب،

3. المراجحون : و هم المتعاملون الذين يحاولون الاستفادة من تغيرات أسعار مختلف الوسائل المالية المتداولة في مختلف الأسواق المشتقة .

و تتنوع المشتقات المالية بين عقود الخيارات و عقود المستقبلات و عقود المبادلة .

أنواع المشتقات المالية :

⁵⁷تتعدد المشتقات المالية و تشتمل على عقود الخيارات OPTIONS و العقود المستقبلية FUTURE CONTRACTS و العقود الآجلة FORWARD CONTRACTS و عقود المبادلة SWAPS أو مزيج من اثنين من هذه العقود و هو ما يسمى بمشتقات المشتقات ON DERIVATIVES مثل عقود المبادلات الخيارية SWAPTIONS.

و قد يكون موضوع هذه العقود منتجات و سلع حقيقية أو مؤشرات معينة مثل سعر الصرف أو سعر الفائدة أو أوراق مالية من أسهم و سندات أو عملات أجنبية أو حتى تدفق نقدي .

و إذا كانت المخاطرة عاملاً يلزم الاستثمار عموماً إلا أنها أعلى ما تكون في الاستثمار في المشتقات المالية و ينشأ ارتفاع مخاطر الاستثمار في المشتقات المالية من حالة عدم التأكد المحيطة بأسعارها كونها تعتمد أساساً على التوقعات المستقبلية و مدى تحقق فرص حصولها .

تستخدم المشتقات كوسيلة لجني الإيرادات من جراء الأرباح و التداول بالعقود المالية بفعل التقلبات السعرية للأدوات المالية الأصلية المشمولة بعقودها، كما أنها وسيلة لإدارة المخاطر من ناحية كونها تتيح للمستثمر فيها فرص تحديد مخاطر السوق ذات الصلة بالعقود المالية و إدارة كل مخاطرة على حده و من ثم إتاحة الفرصة لتخفيض درجة المخاطرة عموماً و ذلك من خلال التحوط أو التغطية للحماية من آثار التقلبات السعرية و التي

⁵⁷ - بوعافية سمير ،فريد مصطفى ،التعامل بالمشتقات المالية كأحد عوامل ظهور الأزمة المالية العالمية الحالية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير -جامعة محمد بوضياف المسيلة ،بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي بعنوان " الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية " المنعقد خلال الفترة 20-21 أكتوبر 2009 ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة فرحات عباس سطيف ،منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو - مغاربي 2009 ،ص254.

تنشأ عادة إما عن تقلب أسعار الصرف أو تقلب أسعار الفائدة أو تقلب أسعار أصول المحافظ الاستثمارية سواء كانت هذه الأصول سلعا أم أوراقا مالية .

• عقود الخيارات Les Options

يعرف الخيار على أنه عقد يخول لحامله حق شراء أو بيع أصل حقيقي كالسلع المختلفة و قد تكون تخيلية أو أدوات مالية كالأسهم و الأدوات ذات العوائد الثابتة و عملات أجنبية أو بعض المؤشرات بسعر محدد وقت إبرام العقد يعرف بسعر الخيار أو التسليم ،على أن يتم التسليم مستقبلا في وقت محدد يطلق عليه تاريخ التنفيذ أو تاريخ انتهاء الصلاحية ، و بالتالي لا يكون ملزما بإتمام الصفقة إذا كان التنفيذ في غير صالحه، و هذا العقد يتم بين الذي يريد شراء أو بيع الورقة المالية و الطرف البائع لهذا الخيار ،لهذا يتقاضى البائع علاوة عند إبرام العقد ،هذه العلاوة تدفع عند التعاقد و غير قابلة للرد و ليست جزء من قيمة الصفقة. و حيث أن المشتري يحصل على حق الخيار منذ لحظة توقيع العقد ، فإنه يخسر العلاوة في ذات اللحظة . يسمى الخيار الذي يعطي الحق لمالكة بالشراء بخيار الشراء و الذي يعطي لمالكة حق البيع بخيار البيع .

خيار الشراء Call Option هو عقد يعطي لأحد الطرفين الحق في شراء عدد معين من الأوراق المالية لفترة معينة و بسعر محدد، و تستخدم خيارات الشراء في حالة توقع ارتفاع الأسعار .

خيار البيع put Option هو عقد يعطي لأحد الطرفين الحق في بيع عدد معين من الأوراق المالية خلال فترة معينة و بسعر محدد في العقد ، و يستخدم هذا النوع من الخيارات في حالة توقع انخفاض أسعار الأوراق المالية في المستقبل .

الخيار المزدوج هو عقد يعطي الحق لصاحبه في أن يكون مشتريا أو بائعا للأوراق المالية محل التعاقد، فإذا ارتفعت أسعار الأوراق فإن له الحق في الشراء و إذا انخفضت فله الحق في البيع .

أما بالنسبة لموعد التنفيذ للعقد المبهم فيأخذ شكلين :عند الالتزام بممارسة الحق في تاريخ الاستحقاق فإن ذلك يدعى **عقد الخيار الأوربي** ،بينما إعطاء حق التنفيذ لعقد الخيار خلال المدة المحصورة ما بين الاتفاق و حتى تاريخ الاستحقاق أو انتهاء صلاحية العقد فإن ذلك يتبع نموذج **عقود الخيار الأمريكية** .

و من أنواع الخيارات كذلك ،**الخيار المغطى** و هو خيار يمال فيه بائع الخيار الأصول الخاصة بموضوع العقد، و يكون فيه أحد طرفي العقد مالكا بالفعل للأوراق المالية التي يتم التعاقد بشأنها ،أما **الخيار**

غير المغطى و فيه لا يمال محرر العقد و هو البائع الأصول موضوع العقد، لذلك إذا اختار مشتري العقد التنفيذ فإن البائع مضطر إلى شراء الأصل من السوق لتسليمه للمشتري⁵⁸.

• عقود المستقبلية : Future contracts

تعد عقود المستقبلية من أقدم العقود ، إذ تعود إلى مصر القديمة ، فكان التعامل فيها في البداية يتركز في المحاصيل الزراعية الغذائية الأساسية مثل القمح و الذرة . و ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة من خلال بورصة شيكاغو عام 1972 وكان محل العقد عملات أجنبية . و منذ ذلك التاريخ شهدت تطورا مستمرا ، فقد استحدثت عقود مستقبلية على أسعار الفائدة عام 1975 ، و عقود مستقبلية على أذونات الخزانة عام 1976 ، و عقود مستقبلية على سندات الخزانة 1977 ، ثم ظهرت العقود المستقبلية على مؤشرات الأسهم عام 1980 ، و مع نهاية القرن العشرين ظهرت العقود المستقبلية على الخدمات و في مقدمتها العقود المستقبلية على الرحلات الترفيهية خلال الإجازات و العطلات .

⁵⁹ يعرف العقد المستقبلي بأنه التزام متبادل بين طرفين يفرض على أحدهما أن يسلم الآخر أو يستلم منه بواسطة طرف ثالث (الوسيط) كمية محددة من أصل أو سلعة معينة في مكان و زمان محددين و بسعر محدد . و يتم التعامل بهذه العقود في سلع حقيقية مثل : البن و السكر و القطن و النفط و المعادن الثمينة من الذهب و الفضة أو مالية كالسندات و الأسهم و الودائع و العملات الأجنبية كما يمكن أن تشمل أيضا على مؤشرات السوق المالي . و عرفها البعض بأنها عقود تعطي الحق في شراء أو بيع كمية من أصل معين بسعر محدد مسبقا على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق في المستقبل و يلتزم كل من الطرفين (البائع و المشتري) بإيداع نسبة من قيمة العقد لدى السمسار الذي يتعامل معه ، و ذلك إما في صورة نقدية أو في صورة أوراق مالية بغرض حماية كل طرف من المشكلات التي قد تترتب على عدم مقدرة الطرف الآخر على الوفاء بالتزاماته .

و تتميز العقود المستقبلية بعدة خصائص أهمها :

- فيما يتم الشراء بسعر محدد متفق عليه مسبقا في تاريخ التعاقد على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق محدد و بذلك يتم تجنب أو تخفيض مخاطر تقلب الأسعار و تغييرها ، إذ لا ينظر إلى السعر في السوق الحاضر عند التنفيذ و الذي قد يكون مرتفعا .

- إن طرفي التعامل غالبا ما لا يعرفان بعضهما البعض ، و بالتالي لا يدخل الطرفان مباشرة مع بعضهما البعض في التعامل ، و إنما عن طريق غرفة المقاصة التي تعمل كمشتريّة أو كبائعة دون أن تنافس أي من المشتريين أو

⁵⁸ - طارق عبد العال حماد ، المشتقات المالية ، مرجع سابق ، ص 45.

⁵⁹ - طارق عبد العال حماد ، المشتقات المالية ، مرجع سابق ، ص 31.

البائعين، فهي تعمل إذن على توازن الحسابات و دفع الأرباح و تجميع المدفوعات و تحقيق الاستقرار و تجاوز التبادلات المباشرة بين المتعاملين و ضمان انجاز العقود بكفاءة.

- إن عقود المستقبلات عقود منمطة من حيث الشكل و الحجم و المبلغ ، كما يمكن لمالكها الأصلي تعديلها أو إلغائها بسهولة قبل وقت التسليم .

- يتطلب المتاجرة في المشتقات إيداع هامش مبدئي لدى غرفة المقاصة كضمان لاستفاء الأطراف بالتزامهم ، و يحدد الهامش حسب ظروف السوق و سلوكيات المستثمر .

- إذا كان من الممكن تحرير عقود مستقبلية على أي سلعة فإن قليلا من السلع تتوفر فيها الشروط التي تناسب الأسواق المنظمة للعقود المستقبلية و من أهمها :

- أن تكون السلعة من النوع القابل للتخزين بما يتيح توفيرها في التاريخ المحدد في العقد .
- أن تكون السلعة قابلة للتنميط من حيث الكمية و الجودة .
- أن تكون السلعة ذات قيمة مقارنة بحجمها .
- أن يوجد طلب نشط على السلعة بما يحقق السيولة لسوقها .

و بذلك تناسب هذه الأسواق سلعا مثل المنتجات الزراعية و بصفة خاصة البن و الشاي و الذرة و البطاطس و كذلك العملات و الأوراق المالية .

• العقود الآجلة Forward contracts

⁶⁰العقد الآجل عبارة عن اتفاقية بين طرفين (البنك و طرف آخر) لتسليم أصل معين في وقت لاحق مستقبلا و بسعر محدد يسمى سعر التنفيذ ، و يتحدد في العقود عادة مواصفات الأصل كدرجة الجودة أو التصنيف و الكمية و طريقة التسليم و مكان التسليم و السعر و طريقة السداد حيث يتم التفاوض على جميع هذه الأمور بين البائع و المشتري ، حيث لا يتم تداولها أو المتاجرة فيها في سوق الأوراق المالية و سوق الأدوات المالية المشتقة كباقي المشتقات حيث أنها اتفاق خاص و مغلق بين الطرفين .

و قد تستخدم العقود الآجلة للوقاية من تقلبات الأسعار السوقية للسلع أو لأذونات الخزانة أو السندات أو القروض أو حتى أسعار الفائدة ، و عندها تسمى العقود الآجلة لأسعار الفائدة ، فبإمكان المستثمر الذي يريد

⁶⁰ - عبد القادر خدواي مصطفى ، بزيرية امحمد ، الأدوات المالية الإسلامية بين محدودية التعامل و إمكانية التطور في السوق المالية الإسلامية ، المركز الجامعي بخميس مليانة ، الملتقى الدولي الثاني 5 - 6 ماي 2009 ، الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية - النظام المصرفي الإسلامي نموذجا .

الحصول على قرض معين أن يقوم بشراء عقد آجل لأسعار الفائدة بمعدل فائدة ثابت محدد مسبقا، و أن يلتزم الطرف الآخر بالتنفيذ خلال فترة محددة في العقد، و بذلك يضمن حماية نفسه من مخاطر ارتفاع سعر الفائدة . كما تستخدم العقود الآجلة لتقليل خطر تذبذب أسعار صرف العملات، و ذلك بإبرام العقود الآجلة لأسعار الصرف في الأسواق العالمية . فإذا قام (أ) ببيع بضاعة على الحساب إلى (ب) في دولة أخرى على أن يقبض ثمنها بعد ستة أشهر مثلا بالعملة الأجنبية، و توقع (أ) أن تنخفض قيمة العملة الأجنبية مستقبلا فإن بإمكانه أن يبيع العملات الأجنبية هذه من خلال السوق بسعر صرف يتم الاتفاق عليه آنيا على أن يتم التسليم بعد ستة أشهر، و بذلك فإن أي انخفاض بالعملة الأجنبية لن يؤثر على صافي المبلغ الذي سوف يقبضه بعملته المحلية .

الجدول رقم (3) : يبين أهم الفوارق بين العقود الآجلة و العقود المستقبلية

العقود الآجلة	العقود المستقبلية
- عقود غير نمطية خاصة بين طرفين .	- عقود نمطية لحاملها يتم تداولها في البورصة .
- هناك تاريخ تسليم واحد محدد في العقد .	- هناك عدة تواريخ للتسليم .
- تتم تسوية العقود عند نهاية تاريخ العقد .	- تتم تسوية العقود يوميا .
- لا توجد هناك متطلبات الهامش المبدئي .	- إلزامية تقديم الهامش المبدئي و تعديله وفق تغير الأسعار .

المصدر : طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية "المفاهيم، إدارة المخاطر و المحاسبة"، الإسكندرية، الدار الجامعية 2003، ص 201.

• عقود المبادلة Swaps

تدعى أيضا بالمقايضات، هي اتفاق بين طرفين أو أكثر لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال فترة لاحقة (مستقبلية) لذلك فهي سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ حيث يتم تسوية عقد المبادلة على فترات دورية (شهرية، فصلية، نصف سنوية...) ⁶¹.

⁶¹ - بوغافية سمير، قريد مصطفى، التعامل بالمشتقات المالية كأحد عوامل ظهور الأزمة المالية العالمية الحالية، مرجع سابق، ص 259.

و هو عقد ملزم للأطراف على خلاف عقد الخيار ، كما أن متحصلات أو مدفوعات (الأرباح أو الخسائر) الأطراف نتيجة التحركات السوقية لا يتم تسويتها كما هو في العقود المستقبلية ، فضلا عن عدم تسويتها مرة واحدة كالعقود الآجلة ، بل سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ . كما أن عقود المبادلة تستخدم غالبا لتغطية المخاطر و خاصة مخاطر تغير سعر الفائدة .
و يمكن تناول الأنواع التالية لعقود المبادلة⁶²:

■ **عقود مبادلات أسعار الصرف :** و تتضمن عملية مبادلة بين عملتين معينتين في شراء إحدهما و بيع الأخرى على أساس السعر الفوري ، و في الوقت نفسه إعادة بيع الأولى و شراء الثانية بموجب سعر المبادلة (السعر الآجل) الذي يتم تحديده وفق الفرق القائم بين أسعار الفائدة السائدة حينئذ على الإيداع و الإقراض لكل من العملتين .

■ **عقود مبادلات أسعار الفائدة :** و هي عقود يدفع فيها كل طرف مدفوعات الفائدة على فرض الطرف الآخر بدلا من قرضه هو ، تهدف إلى التحوط ضد مخاطر ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة ، و يوجد نوعان لعقود مبادلة أسعار الفائدة و هي :

- عقود مبادلة معدل الفائدة الثابتة بمعدل الفائدة المتغيرة : و فيها يهدف مشتري عقد المبادلة (المقترض) إلى التحوط ضد مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة و يحصل على الفرق بين السعيرين إذا كان معدل الفائدة المتغيرة أعلى .

- عقود مبادلة معدل الفائدة المتغيرة بمعدل الفائدة الثابتة : و يهدف مشتري العقد (المستثمر) إلى التحوط من مخاطر انخفاض أسعار الفائدة . و يمكن توضيح كما يلي :

ارتفاع معدل الفائدة	انخفاض معدل الفائدة		
أرباح	خسائر	دافع الفائدة بمعدل ثابت	
خسائر	أرباح	دافع الفائدة بمعدل متغير	

■ **مبادلات الخيار Swaption :** هي خيار الدخول في مبادلة معينة في تاريخ مستقبلي و بالتالي تجمع بين خصائص كل من عقدي المبادلة و الخيار ،⁶³ و قد تكون هذه الحقوق حقوق اختيار بيع أو حقوق اختيار شراء .

⁶² - بن رجم محمد خميسي ،المنتجات المالية المشتقة :أدوات مستحدثة لتغطية المخاطر أم لصناعتها ؟ ،مرجع سابق ،ص 296 .
⁶³ - محمد صالح الحناوي ،نهال فريد مصطفى ،تقييم الأسهم و السندات مدخل الهندسة المالية ،جامعة الاسكندرية ،المكتب الجامعي

▪ **المبادلات الآجلة Forward Swaps:** هو عقد مبادلة لأسعار الصرف أو الفائدة إلا أنه يتفق فيه على أن يتم التنفيذ مستقبلاً في تاريخ محدد .

فوائد المشتقات المالية :

إن هذه الأدوات تعد مفتاحاً لحل العديد من المشاكل و المصاعب التي تواجه المتعاملين في الأسواق المالية من خلال إمكانية استعمالها في إدارة المخاطر بصورة فعالة نظراً للمرونة العالية و التنوع الكبير فيها، و من أبرز هذه الفوائد :

- إن التعامل بأدوات الهندسة المالية يكون أقل كلفة من التعامل بالموجودات الأساسية كالأسهم و السندات ...
- يمكن للمؤسسات المالية و المصرفية و المستثمرين عموماً التحوط من المخاطر المحتملة و ذلك باستخدام أموال أقل مما لو اقتنت موجودات تظهر في الميزانية .
- تقليل التكاليف للمصدرين و المستثمرين و ترفع من العوائد و توسع مجموعة بدائل التمويل و الاستثمار و تقلل مخاطر الخسارة إذا ما أحسنت إدارة مخاطرها .
- تدعم الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية و المصرفية لزيائنها و تساهم في بناء محافظ مالية أكثر تنوعاً .

مخاطر المشتقات المالية و علاقتها بالأزمة المالية:

نشأت المشتقات أصلاً لحماية المستثمرين من تقلبات الأسعار، ولكن مع مرور الوقت أسئى استخدامها، فبدلاً من أن تساهم المشتقات في حماية المستثمرين، تحولت إلى أداة مضاربة أو مقامرة بهدف تحقيق الربح فقط. المشتقات المالية لا تتضمن المتاجرة بأصول حقيقية ، و إنما هي عقود متعلقة بتحقيق شروط أو أحداث في المستقبل . و هي أقرب للقمار منها للتجارة . و أحد أوضح صور تجارة المشتقات تتعلق بالمضاربة على اتجاه ارتفاع أو انخفاض البورصة ، و نوع آخر يتعلق بوعود البيع أو الشراء لسلعة أو أصل مالي في المستقبل عند سعر معين ، و لا يشترط في البائع أو المشتري تملك السلعة أو الورقة المالية و يكفي فقط بتقديمه وعداً بالبيع أو بالشراء.

التعامل بالمشتقات المالية يتضمن عدة مخاطر لا سيما إذا ما تم استخدامها بصورة غير صحيحة أو بصورة واسعة ، و تتراوح بين المخاطر الائتمانية و مخاطر السوق إلى المخاطر الرقابية و القانونية و هو ما زاد من حدة الأزمة المالية العالمية.

- المخاطر

● **المخاطر الائتمانية** : و تسمى أيضا بمخاطر عدم الوفاء ، و التي تتمثل في الخسارة الناتجة عن عدم قدرة أحد طرفي العقد بالوفاء بالتزاماته الناتجة عن أحد عقود المشتقات المالية . إن المتعاملين يمكن أن يخسروا مبالغ كبيرة جدا عندما يفشل الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته ، و أصبح مديري المالية أكثر اهتماما بهذا النوع من المخاطرة المصاحبة لأدوات الهندسة المالية ، لاسيما تلك التي يتم التعامل بها في الأسواق الموازية ، إذ لا توجد غرف المقاصة و لا هوامش أولية في التعاقد . و المخاطرة الائتمانية كانت و ما زالت من أهم الأسباب الرئيسية لفشل العديد من المؤسسات المالية و المصرفية .

● **مخاطر السيولة** : هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم توفر السيولة ، أي عدم القدرة على تسديد الالتزامات مما يجعل المتاجرة بهذه الأدوات أكثر صعوبة .

و على الرغم من وجود العديد من المتعاملين في أسواق أدوات الهندسة المالية و السيولة العالية التي تتمتع بها هذه الأدوات ، إلا أنه تبقى هناك مشكلة تتعلق بعدم إمكانية تسهيل بعض النقود بالسرعة الممكنة ، و ذلك بسبب عوامل متعددة قد تتعلق بطبيعة هذه العقود أو بسبب ظروف السوق من العرض و الطلب ، مما يؤدي إلى حدوث خسائر للأطراف التي ترغب بتسهيل مراكزها بسرعة .

● **مخاطر السوق** : ترتبط هذه المخاطر بشكل عريض بالخسائر الاقتصادية الراجعة لحدوث تغيرات غير مواتية في القيمة العادلة للأداة المشتقة⁶⁴ .

● **المخاطر القانونية** : ترتبط هذه المخاطر بالخسائر الراجعة لتصرف قانوني أو تنظيمي يبطل صلاحية العقد أو يحول دون أداء المستخدم النهائي أو الطرف المقابل له وفقا لشروط العقد أو ترتيبات التصفية ذات الصلة ، مثل هذه المخاطرة يمكن أن تنشأ مثلا من عدم كفاية توثيق العقد أو عدم القدرة على ترتيب تصفية للعقد في حالة الافلاس ، أو ادخال تغييرات مناوئة أو عكسية في قوانين الضرائب ، أو وجود قوانين تحظر على المنشآت الاستثمار في أنواع معينة من الأدوات المالية .

● **المخاطر الرقابية** : ترتبط هذه المخاطر بالخسائر الناتجة عن فشل أو غياب ضوابط الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف المشكلات مثل الخطأ البشري ، الغش و التزوير ، أو قصور النظم و هو ما يؤدي إلى إعاقة مستخدم المشتقات عن تحقيق أهدافه التشغيلية أو تلك المتصلة بإعداد التقارير المالية .

⁶⁴ - طارق عبد العال حماد ، المشتقات المالية " المفاهيم - إدارة المخاطر ، المحاسبة ، مرجع سابق .

- المشتقات و الأزمة المالية :

لقد أدى انتشار استعمال المشتقات المالية من أجل نقل المخاطر من طرف لآخر إلى انتشار المقامرات بصفة قانونية ، فقد أصبحت المشتقات بمثابة قنابل موقوتة يؤدي انهيارها إلى انهيار منشآت الأعمال ، بل إلى انهيار البورصات بأكملها ، فهي تعتبر ديناميت الأزمات المالية .

3.2.3 الأدوات المالية و المشاكل المعاصرة

تعد الطرق المحاسبية التقليدية للأدوات المالية متقدمة و غير منسقة و غير كافية ، حيث تستخدم جميع الشركات تقريبا أدوات مالية بسيطة مثل الأسهم و السندات و يستخدم عدد متزايد منها المشتقات لإدارة مراكزها المالية بما فيها المبادلات و الخيارات ، كما إن تنوع الأدوات المالية و تعقيدها و استخداماتها المتنوعة ازدادت بشكل كبير ، من جهة أخرى تم الاعتراف في الوقت الحاضر و بشكل واسع بأن الطرق المحاسبية التقليدية للأدوات المالية تعد غير متناسقة و غير كافية من حيث قدرتها على عكس المنافع و المخاطر⁶⁵ .

1. القيمة العادلة للأدوات المالية

تعترف الشركات بصورة متزايدة بالحاجة لإدارة المخاطر المالية بصورة فعالة لتجنب التعرض المتزايد للخسارة المتأتية من تغيرات الأسعار مثلا أسعار الفائدة ، إذ لا تتلاءم التكلفة التاريخية للموجودات و المطلوبات المالية مع القرارات الإدارية المتعلقة بإدارة المخاطرة فإذا كانت القيمة العادلة و ليس التكلفة التاريخية ملائمة للأغراض الإدارية الداخلية فإن القيمة المذكورة ينبغي أن تكون ملائمة أيضا للمستثمرين اللذين يديرون محافظهم ذات المخاطر المشابهة .

تتضمن الممارسات المالية في أقطار عديدة طرقا مختلفة لقياس و تسجيل بعض الأدوات المالية بالتكلفة التاريخية و البعض الآخر على أساس القيمة العادلة و ذلك في الحالات التي ليست هناك فيها إمكانية تمييز الأدوات المالية التي ينبغي تقييمها بالتكلفة و تلك التي ينبغي قياسها على أساس القيمة العادلة .

2. مشكلات الوفاء المحاسبي (التحوط) المحاسبي

يستخدم الوفاء المحاسبي في تصحيح تأثيرات عدم التطابق بين الإيرادات و المصروفات عند تحديد الدخل و ذلك نتيجة عدم الانسجام في الإثبات و القياس المحاسبي ، و من المعترف به إن هناك مشكلات عديدة تواجه موضوع الوفاء المحاسبي ، حيث أثبتت الدراسات أنه من الصعب صياغة معايير الوفاء المحاسبي و التي لا

⁶⁵ - عبد الحفيظ محمد كريم ، الأدوات المالية : مفهومها و كيفية الاعتراف بها و الإفصاح عنها في القوائم المالية ، مرجع سابق .

تعاني من مرونة كبيرة في التفسير بما قد يؤدي إلى تطبيق غير متناسق، كما إن التوجيه قد يكون معقداً، لذا فإن مقترحات الاعتراف و القياس تقلل من الحاجة إلى الوقاء المحاسبي من خلال تقليل حالات عدم التطابق. إن المنشأة قد تعرض الأرباح و الخسائر الرأسمالية الناشئة عن الموجودات و المطلوبات المالية التي تنطبق عليها شروطاً معينة، و تسمى هذه العمليات بالعمليات الوقائية و التي تنشأ إما من المعاملات غير الملتزم بها و التي لا تقاس بالقيمة العادلة أو من الالتزامات غير المعترف أو من الموجودات و المطلوبات المقومة بالتكلفة .

3. الإفصاح

تعد مسألة فهم أغراض إدارة المخاطر المالية و سياستها لأية منشأة عملية أساسية لفهم كيفية استخدام الأدوات المالية، و في ضوء التطورات في توسيع التطبيق العملي من خلال المعايير المقدمة، لا بد بضرورة الإفصاح قدر المستطاع، و دراسة عدد من الطرق لتحسين عملية الإفصاح و خاصة الإفصاح عن عمليات كشف المخاطرة المالية في ضوء التطورات الجديدة في مجال قياس حساسية المخاطرة. و لقد إهتمت لجنة معايير المحاسبة الدولية بهذه القضية و خصصت لها جانباً معتبراً يتعلق بالأدوات المالية سيتم دراسة و مناقشة هذا الجانب في الفصل الرابع.

مقدمة الفصل الثالث

إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية من قبل الشركات الوطنية له من الإيجابيات التي تتجلى في متطلبات الإفصاح و الشفافية و المساءلة و بالتالي إمكانية الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية ، و تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق هذه المعايير ، و بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات ، مما يشجع على إنفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الإستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا... تعتبر الأسهم والسندات والمشتقات المالية من أهم أدوات الاستثمار المالي، فالأسهم عبارة عن صكوك ملكية في شركات المساهمة يتمتع حاملها بجملة من الحقوق كحقوق الحصول على الأرباح وحقوق التصويت ويمكن التمييز بين عدة أنواع من الأسهم هي الأسهم العادية ، الأسهم الممتازة و الأسهم الخاصة ، أما السندات فتعبر عن حقوق مديونية على الشركة ، يحصل حاملها على فوائد دورية وتنتهي علاقته بالشركة بمجرد استيفاء حقوقه من أصل الدين والفوائد في تاريخ الاستحقاق، أما المشتقات المالية فهي أدوات مالية تشتق قيمتها من قيمة الأصل المالي والتي تقسم إلى حقوق الاختيار، العقود المستقبلية وعقود المبادلة.

ويتم التعامل بهذه الأدوات في أسواق خاصة تسمى سوق الأوراق المالية ، والتي تتكون من السوق الأولية التي يتم فيها إصدار هذه الأوراق المالية ، كما أن السوق الثانوية يمكن أن تكون منظمة وتمثل في البورصات ، التي يتم فيها تداول الأوراق المالية المسجلة بها ، أو غير منظمة ويتم فيها تداول الأوراق المالية المسجلة أو غير المسجلة بالبورصة والتي أنشئت بهدف تخفيض تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية.

و نظرا لأهمية الأدوات المالية في الاقتصاد العالمي، فقد أولى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إهتماما خاصا بها، حيث أصدر ثلاثة معايير تتعلق مباشرة بها : المعيار IAS 32 : عرض الأدوات المالية ، المعيار IAS 39 : الاعتراف بالأدوات المالية و قياسها و المعيار IFRS 7 المتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية .

الفصل الرابع

□

الفصل الرابع □

الأدوات المالية : مؤهبيهم ، قبايس ، اعتراف و افصاح

تمهيد :

لقد طرحت الأدوات المالية من خلال ازدياد و تنامي تعقيدها تحديات كبيرة أمام الهيئات الواضعة للمعايير في أنحاء العالم ، حيث تعاملت طويلا مع الأدوات المالية مثل أسهم و سندات الشركات . و بداية من عام 1989 حاولت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) وضع قاعدة شاملة تغطي موضوعات الاعتراف Recognition و إلغاء الاعتراف Derecognition و القياس Measurement و العرض و الإفصاح Presentation and Disclosure و هي الأمور الوثيقة الصلة بالأدوات المالية ، كان أحد الأهداف من هذه المناقشات هو إرساء قواعد موحدة قابلة للتطبيق على كل من الأصول المالية و الالتزامات المالية.

و لكن كانت هذه الفكرة طموحة أكثر من اللازم بالنظر إلى اهتمام و معارضة جماعات معينة و التقدم الضئيل الذي تم إحرازه بواسطة الهيئات الأخرى الواضعة للمعايير في جهوداتها المماثلة ، و هكذا خلصت لجنة معايير المحاسبة الدولية مثلما فعل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إلى أنه لن يكون من الممكن إصدار معيار واحد يعالج كل القضايا ، كما لا يمكن أيضا لمعيار واحد أن يفرض متطلبات موحدة على كل من الأصول و الالتزامات بغض النظر عن الحكمة من ذلك .

و بناء على ذلك تم إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 عام 1995 و الذي حدد متطلبات العرض و الإفصاح ، أما الأمور الأكثر تعقيدا مثل الاعتراف و إلغاء الاعتراف و القياس ، فقد تم اخضاعها للمزيد من المناقشات و المداولات ، و قد كان من نتيجة هذه الجهود المكثفة إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 و الذي نشر في أواخر عام 1998 . و لاحقا تم اصدار معيار التقرير المالي رقم 7 و الذي دخل حيز التطبيق الفعلي في 2007 ، و تم إلغاء كافة البنود التي وردت في المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 عن الإفصاح ، حيث تم تخصيصه (IFRS 7) كمعيار مستقل للإفصاح عن الأدوات المالية .

1. الأدوات المالية : العرض

Financial Instruments : Presentation IAS 32

1.1. تعريف الأداة المالية حسب IAS 32

■ " أي عقد ينشئ أصلا ماليا لكيان ما و التزام مالي أو أداة حقوق ملكية كيان آخر "

في هذا التعريف ، يشير مصطلح "عقد" إلى اتفاق بين طرفين يكون لهما قدرة محدودة _ إن وجدت _ على تفيده لأن الاتفاق النفاذ بحكم القانون و الأصل أو الالتزام غير التعاقدية (مثل التزام بدفع ضرائب الدخل) لا يكون أداة مالية برغم أنه يمكن أن يترتب عليه قبض أو تسليم نقود.

يشمل مصطلح " الأداة المالية " أدوات حقوق الملكية و الأصول المالية و الالتزامات المالية. هذه المصطلحات الثلاثة لها تعريفات محددة تساعد الكيانات على تقرير أي البنود يجب محاسبتها كأدوات مالية.

➤ الأصل المالي: يكون في صورة⁶⁶:

1. نقدية مودعة في البنك، إذا أودع كيان نقودا في أحد البنوك يكون أصلا ماليا للكيان و التزاما ماليا على البنك لأن على البنك التزاما تعاقديا بسداد النقود للكيان.

2. أداة حقوق ملكية كيان آخر.

3. حق تعاقدية في استلام نقدية أو أصل مالي آخر من كيان آخر، أو مبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع كيان آخر في ظل شروط يحتمل ان تكون مواتية للكيان : مبالغ مستحقة القبض ، القروض لكيانات أخرى، الاستثمارات في السندات و أدوات الدين الأخرى المصدرة بواسطة كيانات أخرى ،الأصول المالية المشتقة ...

4. عقد يجوز أو سوف تتم تسويته في أداة حقوق الملكية الخاصة بالكيان و ليس مصنفا كأداة حقوق ملكية الكيان :المشتقات المتصلة بحقوق الملكية الذاتية .

➤ **الالتزام المالي:** أي التزام يكون التزاما تعاقديا بتسليم نقدية أو أصل مالي آخر إلى كيان آخر أو مبادلة

أصول مالية أو التزامات مالية مع كيان آخر في ظل شروط غير مواتية للمنشأة : الذمم الدائنة

(الذمم الدائنة التجارية) ، القروض من كيانات اخرى ،السندات المصدرة و أدوات الدين الأخرى المصدرة

بواسطة الكيان ،الالتزامات المالية المشتقة ،التزامات تسليم أسهم ذاتية تساوي مبلغا نقديا محددًا ...

و الالتزام المالي عقد يتم اطفائه أو قد يتم اطفائه باستخدام أدوات حقوق ملكية المنشأة .

⁶⁶ - طارق عبد العال حماد ، دليل استخدام معايير المحاسبة ،الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص115.

➤ أداة حقوق الملكية: أي عقد يدل على وجود حصة متبقية في أصول كيان ما بعد خصم (أو اقتطاع) كل التزاماته⁶⁷.

أو حقوق الملكية تساوي الأصول ناقص الالتزامات .

و يلاحظ أن الالتزام بإصدار أداة حقوق الملكية ليس التزاما ماليا لأنه ينتج عنه زيادة في حقوق الملكية و لا يمكن ان يترتب عليه خسارة للمنشأة .

و من أمثلة أدوات حقوق الملكية :

- الأسهم العادية التي لا يمكن أن يعيد الحامل بيعها إلى الكيان المصدر بشرط الخيار ,

- الأسهم الممتازة التي لا يمكن استردادها بواسطة الحامل .

ووفقا للتعريف السابقة ، يشمل مصطلح الأدوات المالية على مجال عريض في نطاق الميزانية العمومية، فهناك الأدوات الأساسية مثل الأسهم و السندات و الأدوات المشتقة مثل عقود الخيارات و العقود المستقبلية و عقود المبادلات⁶⁸ .

و يستبعد من التعريفات أن الأصول و الالتزامات التالية ليست أدوات مالية ، و بالتالي هي خارج نطاق IAS 32⁶⁹.

• الأصول المادية Physical Assets مثل المخزون و أصول المصنع .

يخلق التحكم في الأصول المادية فرصة لتوليد تدفقا نقديا للداخل و لكنه لا ينشئ حقا حاليا في استلام نقدية أو أصل مالي آخر .

• الأصول المؤجرة ، التحكم في الأصول المؤجرة يخلق فرصة لتوليد تدفق نقدي إلى الداخل ، و لكنه لا ينشئ حقا ماليا في استلام نقدية أو أصل مالي آخر .

• الأصول المعنوية مثل براءات الاختراع و العلامات التجارية . التحكم في الأصول المعنوية يخلق فرصة لتوليد تدفق نقدي للداخل و لكنه لا ينشئ حقا حاليا في استلام نقود أو أصل مالي آخر .

• النفقات المدفوعة مقدما ،مثل هذه الأصول تكون مرتبطة باستلام سلع أو خدمات و هي لا تنشئ حقا حاليا في استلام نقود أو أصل مالي آخر .

⁶⁷ طارق عبد العال حماد ، دليل استخدام معايير المحاسبة ،الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص114 .

⁶⁸ طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق التقارير المالية الدولية الحديثة ، مرجع سابق ، ص 1137 .

⁶⁹ طارق عبد العال حماد ، دليل استخدام معايير المحاسبة ،الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص 116 .

- الايراد المؤجل ، مثل هذه الالتزامات ترتبط بالتسليم المستقبلي لسلع أو خدمات ، و هي لا تنشئ التزام تعاقديا بدفع نقود أو أصل مالي آخر .
- التزامات الكفالة ، مثل هذه الالتزامات تكون مرتبطة بالتسليم المستقبلي لسلع أو خدمات . و هي لا تنشئ التزاما تعاقديا بدفع نقود أو أصل مالي آخر .
- التزامات ضرائب الدخل⁷⁰ ، و هي التزامات مفروضة بمقتضى متطلبات تشريعية (تنتج عن تطبيق أحكام قانون الضرائب على الدخل) ، لا تعتبر التزامات مالية لأنها ليست تعاقدية و إنما تفرضها الدولة بما لها من سيادة.
- برغم أن عقد شراء الكهرباء لا ينطبق عليه تعريف الأداة المالية ، إلا أنه يندرج ضمن نطاق IAS 32 و يمكن تسويته بالصافي نقدا إلا إذا كانت ستتم تسويته بواسطة التسليم للوفاء بمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام الاعتيادية الخاصة بالكيان .

2.1. عرض الالتزامات و حقوق الملكية :

1.2.1 التصنيف كالتزامات أو حقوق ملكية

إن المبدأ الجوهرى في IAS 32 هو أن الأداة المالية يجب أن تصنف كالتزام مالي أو حق ملكية بالاستناد إلى وجود عقد بذلك ، و ليس إلى شكلها القانوني ، و يجب على المنشأة أن تتخذ قرارها بشأن ذلك عند الإعراف المبدئي بالأداة المالية . و لا يتم تغيير التصنيف لاحقا على أساس التغير في الظروف المحيطة⁷¹ .

في الواقع العملي ، من الشائع أن يلاحظ أن الأدوات المالية لمصدر معين تتمتع بسمات الالتزامات و حقوق الملكية معا ، و من منظور إعداد القوائم المالية تتمثل القضية المحورية فيما إذا كان ينبغي معالجة هذه الأدوات المركبة محاسبيا كالتزامات أو حقوق الملكية أو تقسيمها إلى أدوات التزامات و أدوات حقوق ملكية⁷² .

إن التقليد المحاسبي المتعلق بتغليب " الجوهر على الشكل " كان ينبغي أن يوفر قواعد إرشادية واضحة بخصوص هذا الأمر ، إلا أنه لم يتم التعامل معها بفاعلية قبل المعيار الدولي رقم 32 .

و من أمثلة مشكلة الفصل و التقسيم ، المسألة المتصلة " بالأسهم الممتازة القابلة للاسترداد وجوبا " ، فقد اعتبرت من الناحية التاريخية جزءا من قاعدة حقوق الملكية في المنشأة رغم امتلاكها لخصائص الدين الهامة .

و اشتراط أن يعاد تصنيف مثل هذه الاصدارات المشابهة لحقوق الملكية على أنها ديون كان يمكن أن تؤدي إلى اعتبار منشآت كثيرة مخالفة لاتفاقيات الدين القائمة و الالتزامات التعاقدية الاخرى (فعلى سبيل المثال : تتضمن

⁷⁰ - هيني فان جريوننج ، معايير التقارير المالية الدولية ، مرجع سابق ، ص 430 .

⁷¹ - خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية ، مرجع سابق ، ص .

⁷² طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب إلى تطبيق التقارير المالية الدولية الحديثة ، مرجع سابق ، ص 1190 -

اتفاقيات الدين عادة الاحتفاظ بسقف معين للديون و يسقف لبعض النسب و كذلك عدم إجراء توزيعات أرباح على المساهمين في بعض الحالات أو وضع قيود معينة) ، كذلك فإن اعتبار الأسهم الممتازة في الحالة السابقة سوف يؤدي على الأقل إلى أن الأرقام و النسب المستمدة من الميزانية العمومية ، سوف تشير إلى أن هناك مبلغ أكبر للرافعة المالية عن ذي قبل و هو ما يمكن أن يكون له آثار سلبية بالنسبة للمقرضين .

و قد تسببت مخاوف مثل هذه في إحجام مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة (FASB) عن اتباع منهج " غلبة المضمون على الشكل " بصورة متشددة في المعايير الخاصة بالأدوات المالية .

و نسب لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) الفصل في التعامل بحزم و إصرار و مشاركة مع هذا الموضوع .

من ضمن القضايا الرئيسية التي يتناولها IAS 32 كيف يقرر الكيان المصدر لأداة مالية . ما إذا كان ينبغي تصنيف الأداة وفقاً لمضمون العقد ، كأداة حقوق ملكية أم التزام مالي أو كأصل مالي .

و يطرح IAS 32 المبدأ التالي :

✚ يقوم الكيان المصدر لأداة مالية ما بتصنيف الأداة أو الأجزاء التي تتكون منها عند الاعتراف المبدئي كالتزام مالي أو أصل مالي أو أداة حقوق ملكية طبقاً لمضمون الترتيب التعاقدية و تعريفات الالتزام المالي و الأصل المالي و أداة حقوق الملكية .

يبرز هذا المبدأ الحاجة إلى مراعاة ليس فقط الشكل القانوني للأداة و لكن أيضاً مضمون الترتيب التعاقدية المرتبط بالأداة عند تقريرها إذا كان ينبغي تصنيف أداة ما و عرضها كالتزامات أو حقوق ملكية و عندما يكون مضمون الأداة و شكلها القانوني مختلفان ، يحكم المضمون التصنيف و العرض .

و الأمثلة التالية تبرز أهمية مراعاة مضمون الأداة المالية و ليس شكلها القانوني ، فبعض أشكال الأدوات المالية تصنف من الناحية القانونية بأنها حقوق ملكية ، و لكن يكون لها خصائص الالتزامات المالية ، و لذا ينبغي تصنيفها على أنها كذلك ⁷³ :-

- سهم ممتاز ينص على الاسترداد الإلزامي بواسطة الكيان المصدر نظير مبلغ ثابت أو قابل للتحديد في تاريخ محدد أو قابل للتحديد في المستقبل . وهذا التزام مالي بالنسبة للكيان المصدر ، لأن الكيان المصدر عليه التزام بدفع نقود أو أصل مالي آخر .

⁷³ - دليل استخدام معايير المحاسبة ، طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 73 .

- سهم ممتاز يعطي حامله الحق في مطالبة الكيان المصدر باسترداد الأداة في تاريخ معين أو بعده نظير مبلغ محدد أو قابل للتحديد . و هذا التزام مالي بالنسبة للكيان المصدر ، لأن الكيان المصدر عليه التزام بدفع نقود أو أصل مالي آخر .

- أداة مالية تعطي حاملها الحق في إعادة بيع الأداة للكيان المصدر مقابل نقود أو أصل مالي آخر . وهذا التزام مالي بالنسبة للكيان المصدر، لأن الكيان المصدر عليه التزام بدفع نقود أو أصل مالي آخر .

2.2.1 تصنيف الأدوات المركبة Compound Instruments

إن بعض الأدوات المالية أحيانا يطلق عليها الأدوات المركبة ، و التي تتضمن جزء ملكية و جزء آخر يمثل التزام من وجهة نظر المصدر في آن واحد ⁷⁴ .

ففي هذه الحالة يتطلب IAS 32 أنه يمكن أن تتم المحاسبة عن جزئي الأداة و عرضهما بشكل منفصل بالاستناد إلى تعريف الالتزام و حق الملكية و مدى انطباق ذلك عليهما ، و يكون الفصل عند الاصدار و لا يتم مراجعتها بسبب التغيرات المستقبلية في معدلات الفائدة السوقية ، أسعار الأسهم ، أو أي أحداث أخرى و التي تغير الترجيح بأن خيار التعديل سيتم ممارسته .

و يعد " السند القابل للتحويل " مثالا لأداة مركبة ، حيث أنه يحتوي على عنصر دين و عنصر حقوق ملكية محتمل (عند التحويل) . و التأثير الاقتصادي لإصدار السند القابل للتحويل هو نفس تأثير إصدار سند غير قابل للتحويل و خيار لشراء أسهم . و لذلك ينبغي تقسيم قيمة السند القابل للتحويل على أجزائه الأساسية التي يتكون منها لعكس مضمون الاداة ، و ينبغي على الكيان أن يقدر القيمة العادلة للأجزاء الأساسية ⁷⁵ .

و تستخدم القيمة العادلة للالتزام مالي مماثل ليس له عنصر حقوق ملكية كتقدير للمبلغ المرحل لعنصر الالتزام ، و تكون أداة حقوق الملكية الفرق بين ذلك و القيمة العادلة للأداة المركبة ككل .

و إذا تم تحويل الأداة المالية المركبة، ينبغي إعادة تصنيف المبلغ المرحل لعنصر الالتزام المالي كجزء من حقوق الملكية و يبقى مبلغ حقوق الملكية الأصلي جزءا من حقوق الملكية . و لا يتم الاعتراف بمكسب أو خسارة على تحويل الأداة عند حلول موعد استحقاقها.

⁷⁴ - معايير التقارير المالية الدولية ، خالد جمال الجعارات ، مرجع سابق ، ص

⁷⁵ - طارق عبد العال حماد ، دراسات في المحاسبة المالية المتقدمة ،الدار الجامعية 2009 ، ص 173 .

مثال:

⁷⁶ لنفترض أن شركة X أصدرت 2000 سند قابل للتحويل (قيمة اسمية 1000 يورو للسند الواحد) في بداية عام 2005 لمدة ثلاثة سنوات بمعدل 6% سنوياً، ويمكن تحويل كل سند حسب رغبة حامله في أي وقت خلال ثلاث سنوات حتى تاريخ الاستحقاق بمعدل 250 سهم عادي من أسهم الشركة.

في هذه الحالة تقوم الشركة بقياس عناصر الدين وحقوق الملكية بالسندات باستخدام طريقة التقييم "مع وبدون With-and-without"، فالقيمة الحالية للدفعات في السنوات الثلاثة المستحقة سنوياً والمبلغ الأساسي للسند المستحق بنهاية السنوات الثلاثة، والمخصومة بمعدل فائدة السوق للأدوات المالية المشابهة بدون خيار التحويل لأسهم (يبلغ مثلاً 1848122 يورو) يمثل عنصر التزامات، أما الفرق بين عوائد الإصدار (تبلغ 2000000 يورو) والقيمة العادلة لعنصر الالتزام فيحمل لعنصر حقوق الملكية (أي 151878 يورو)، أي تكون المعادلة كما يلي:

1848122 القيمة الحالية للدين القابل للتحويل وفوائده

2000000 إجمالي العوائد

151878 الفرق بين العائدات والقيمة العادلة (قيمة مكون حقوق الملكية).

3.1 التقرير عن الفوائد، والتوزيعات، و الخسائر و المكاسب

ينص المعيار الدولي رقم 32 على أن الدخل المكتسب أثناء الاحتفاظ بالأدوات المالية و المكاسب و الخسائر الناشئة عن التصرف في الأدوات المالية يجب أن يسجل في قائمة الدخل ⁷⁷.

عندما تنشأ فائدة أو أرباح أسهم أو مكاسب أو خسائر فيما يتعلق بأداة مالية مصنفة كالتزام مالي ، ينبغي الاعتراف بها كدخل أو نفقة مباشرة في قائمة الدخل لتشكّل جزءاً من الربح أو الخسارة عن الفترة و لذلك فإن تصنيف الأداة المالية هو الذي يحدد المعالجة المحاسبية ⁷⁸.

و أرباح الأسهم مستحقة الدفع فيما يتعلق بأداة مالية ما مصنفة كالتزام مالي تصنف كما يلي :

⁷⁶ - الأدوات المالية والمشتقات ، محاضرات الدكتور سمير الريشاني ،

<file:///localhost/F:/mars> الأدوات المالية 20% والمشتقات محاضرة 20% هامة 20% للغاية 20% - 20% المحاسبين 20% العرب.mht

، 12/03/2011 .

⁷⁷ طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ، مرجع سابق ، ص 1143 .

⁷⁸ طارق عبد العال حماد ، دراسات في المحاسبة المالية المتقدمة ، مرجع سابق ، ص 175 .

كنفقة بنفس طريقة مدفوعات الفوائد على قرض و التي تصنف كمصرف . على سبيل المثال : أرباح الأسهم مستحقة الدفع فيما يتعلق بالأسهم الممتازة القابلة للاسترداد يتم عرضها كتكاليف تمويلية في قائمة الدخل و يجوز اثباتها كجزء من الفائدة في قائمة الدخل أو عرضها كبند سطري منفصل .

و المكاسب و الخسائر (العلاوات و الخصومات) على عمليات استرداد القيمة أو إعادة تسعير الأدوات المالية المصنفة على أنها التزامات سوف يتم بيانها على نحو مماثل في قائمة الدخل .

و التوزيعات مثل أرباح الاسهم المدفوعة لحاملي أداة مالية مصنفة كحقوق ملكية ينبغي خصمها مباشرة من حقوق الملكية ، و لا تعتبر جزء من الإيرادات أو العوائد .

4.1 أسهم الخزينة Treasury Stocks

إذا اشترى كيان أسهم خاصة به ، تخصم من حقوق الملكية . و مثل هذه الاسهم معروفة باسم " أسهم الخزنة " . يتم طرح تكلفة أدوات ملكية المنشأة التي يتم إعادة شرائها (أسهم الخزينة) من حقوق الملكية ، و لا يتم الاعتراف بالمكاسب و الخسائر المتعلقة بشرائها أو بيعها أو إصدارها أو إلغائها ، و يمكن اقتناء أسهم الخزينة و حيازتها من قبل المنشأة أو من قبل أعضاء المجموعة الموحدة ، و يتم الاعتراف بأي اعتبارات يتم دفعها أو استلامها مباشرة في حقوق الملكية⁷⁹ .

و ينبغي الافصاح عن مبلغ و كمية أسهم الخزينة إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (01) IAS 1 عرض القوائم المالية .

5.1 المقاصة بين الأصول و الخصوم المالية Offsetting Financial Assets and Liabilities

بوجه عام ، من غير المناسب تسوية الأصول و الالتزامات المالية بالصافي و عرض المبلغ الصافي فقط في الميزانية العمومية⁸⁰ .

مثلا : يوجد لدى الكيان (A) أصل مالي بقيمة 120 ألف دولار محتفظ به للمتاجرة و التزامات مالية بقيمة 30 ألف دولار محتفظ بها للمتاجرة . سيكون من غير المناسب أن يعرض الكيان (A) المبلغ الصافي البالغ 90 ألف دولار كأصل مالي . و بدلا من ذلك ينبغي أن يعرض أصلا ماليا بمبلغ 120 ألف دولار و التزاما ماليا بمبلغ 30 ألف دولار .

ينص (IAS 32) على إجراء مقاصة للأصل المالي و الالتزام المالي مع عرض المبلغ الصافي كأصل أو التزام في الميزانية العمومية فقط في حالة الوفاء بالشرطين التاليين :

⁷⁹ - خالد جمال الجعرات ، معايير التقارير المالية الدولية ، مرجع سابق ، ص 135 .
⁸⁰ - طارق عبد العال حماد ، دليل استخدام معايير المحاسبة ، مرجع سابق ، ص 135 .

1. حق المقاصة : تتمتع المنشأة بحق قانوني واجب النفاذ في إجراء مقاصة offset للمبالغ المقر بها.⁸¹
 2. نية التسوية بالصافي أو بشكل متزامن : تنوي المنشأة تسوية الاصل و الالتزام على أساس صافي أو تحقيق الاصل و تسوية الالتزام في وقت واحد ، و الامر العظيم الاهمية هو حقيقة أن المكاسب لا تنشئ اعترافا بمكسب أو خسارة ، و هو ما يميزها عن عملية استبعاد الأداة من الميزانية العمومية ، أو ما يسمى بإلغاء الاعتراف (و هذه النقطة لا يعالجها المعيار رقم (32) و لكنها إحدى موضوعات المعيار الدولي رقم (39) .
- و التسوية المتزامنة لأصل مالي و التزام مالي يمكن أن يفترض حدوثها في ظل ظروف محددة فقط ، و الأشكال النمطية لمثل هذه الاحوال هي عندما تتم تسوية الأداة من خلال دار مقاصة تعمل لحساب بورصة منظمة ، و قد تبدو مواقف أخرى ظاهريا و كأنها تبرر و تميز نفس المعالجة المحاسبية و لكنها في الحقيقة لا تنشئ مقاصة مشروعة ، على سبيل المثال : إذا تبادلت المنشأة الشيكات مع طرف مقابل واحد من أجل تسوية الأداة ، فإنه يصبح معرضا لمخاطرة ائتمانية لبعض الوقت و إن كان قصيرا عندما يكون قد دفع للطرف الآخر المقابل أموالا لتسوية المبلغ المستحق له على الطرف المقابل ، و لن تكون المقاصة جائزة في مثل هذا السياق .

و يحدد المعيار عددا من الظروف الأخرى التي لا تكون المقاصة مبررة فيها و تشمل :

- عند استخدام مجموعة من الادوات المالية لإيجاد نوع جديد من الأدوات المالية ، و يتضمن ذلك نمطيا عددا من الاطراف المقابلة ، مما يخالف مبدأ أساسي للمقاصة .
- عندما تنشأ أصول و التزامات مالية من أدوات تنطوي على نفس امكانات التعرض للمخاطرة الأساسية ، مثل عندما يكون الاثنان عقود آجلة و لكن مع أطراف مقابلة مختلفة .
- عندما يتم رهن الاصول المالية كضمان للالتزامات المالية بدون حق الرجوع في المطالبة ، حيث أن النية لا تكون إجراء مقاصة و إنما تسوية الالتزام و الافراج عن الضمان .
- عندما يتم حجز الاصول المالية في صورة وديعة أو امانة من أجل تنفيذ التزام مالي مع عدم قبولها لتلك الغاية من جانب صاحب الالتزام أو الدائن ، مثل عند تأسيس رصيد مجمع متراكم .
- إذا كان من المتوقع استرجاع التزامات تم تحملها نتيجة لخسائر لحقت المنشأة بسبب طرف ثالث بموجب مطالبة تأمينية . مرة أخرى فإن وجود أطراف مقابلة مختلفة يعني أن الكيان معرض لمخاطرة ائتمانية و إن كانت ضعيفة .

⁸¹ - طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ، مرجع سابق ، ص 1144 .

و حتى وجود ترتيب تصفية رئيسي Master Netting Agreement لا يبرر تلقائيا إجراء مقاصة للأصول و الالتزامات المالية ، و لا يمكن استخدام هذه المعالجة المحاسبية ، إلا إذا تم استيفاء الشرطين المنصوص عليهما (الحق في إجراء المقاصة و نية فعل ذلك) .

و في كل الاحوال ، يعكس العرض المنفصل للأصول و الالتزامات المالية بشكل أفضل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للكيان و ما يرتبط بها من مخاطر .

82 مثال :

يوجد للكيان (A) حق قانوني في إجراء مقاصة للتدفقات النقدية المستحقة للكيان (B) (أي الذمم الدائنة للكيان (A) مع المبالغ المستحقة من الكيان (B))

و فيما يلي المبالغ المستحقة الدفع على الكيان (A) للكيان (B) :

1 مارس : 1000000 دولار (-)

31 أكتوبر : 2500000 دولار (-)

30 نوفمبر : 3000000 دولار (-)

و فيما يلي المبالغ التي يستحق الكيان من الكيان (B)

15 جانفي : 500000 دولار (+)

30 نوفمبر : 4000000 دولار (+)

15 ديسمبر : 1000000 دولار (+)

بافتراض أن الكيان لديه نية تسوية مبالغ المقاصة بالصافي أو بشكل متزامن في كل تاريخ تسوية .

✚ يستطيع الكيان (A) اجراء مقاصة لمبلغ 3000000 دولار الذي سيتم قبضه و دفعه في 30 نوفمبر ،

لان له حق قانوني و نية تسوية ذلك المبلغ بالصافي أو بشكل متزامن .

و لا يستطيع إجراء مقاصة للمدفوعات في 15 جانفي و 1 مارس و 31 أكتوبر و 15 ديسمبر أو الدفعة الباقية البالغة 1000000 دولار في 30 نوفمبر .

و بناء على ذلك و مع تجاهل القيمة الزمنية للنقود، ينبغي على الكيان (A) أن يعرض أصولا بمبلغ 2500000 دولار و التزامات بمبلغ 3500000 دولار .

⁸² - طارق عبد العال حماد ، دليل استخدام معايير المحاسبة ، مرجع سابق ، ص 137 .

$$[1000000 + 1000000 + 500000] = 2500000$$

$$[2500000 + 1000000] = 3500000$$

2. الأدوات المالية : الاعتراف والقياس

Financial Instruments : Recognition and Measurement IAS 39

1.2 تعريف الأداة المالية حسب IAS 39

1.1.2 تمهيد

ظهرت الحاجة للأدوات المالية الأساسية بشكل رئيسي من الحاجة لرؤوس الأموال و التمويل من قبل الشركات سواء أكانت حاجة قصيرة الأجل كحاجتها للسيولة ، أو كانت طويلة الأجل كحاجتها لشراء أصل مادي. وفي المقابل وجدت جهات مالية ، وحكومية ، وفردية ، مستعدة لتغطية هذه الحاجات. من هنا وجدت الأسواق المالية ، و التي توفر الأدوات المالية قصيرة الأجل كشهادات الإيداع ، و الودائع لأجل ، و القبولات المصرفية ، كما وجدت الأسواق الرأسمالية و التي توفر الأدوات المالية طويلة الأجل كالأسهم و السندات طويلة الأجل .

ونتيجة للتطورات الاقتصادية ظهرت الحاجة لاستحداث أدوات مالية مشتقة مبتكرة تعتمد على أدوات مالية مشتقة أخرى ، أو سلع أو مؤشرات حيث تقوم الشركات بإدارتها من خلال أقسام مختصة بهذا المجال تعرف بأقسام إدارة المخاطر.

ويتناول هذا المبحث الأدوات المالية و أنواعها من أدوات مالية ذات حق ملكية ، و أدوات دين و مشتقات مالية ، و كذلك التعرف عن مفهوم و أهداف و محددات و الطرق المستخدمة للقيمة العادلة.

و بشكل أكثر تحديدا ، يحتوي IAS 39 على المتطلبات التالية⁸³ :

- متى يجب الاعتراف بأصل مالي أو التزام مالي في الميزانية أول مرة .
- متى يجب إلغاء الاعتراف بأصل مالي أو التزام مالي (أي حذفه من الميزانية) .
- كيف ينبغي تصنيف أصل أو التزام مالي ما ضمن إحدى فئات الأصول أو الالتزامات المالية.
- كيف ينبغي قياس أصل أو التزام مالي بما في ذلك :
- متى ينبغي قياس أصل أو التزام مالي ما بالتكلفة ، أو التكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة في الميزانية.
- متى يجب الاعتراف بتدهور قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية و كيف ينبغي قياسه .
- قواعد محاسبة خاصة لعلاقات التحوط التي تتضمن أصلا ماليا أو التزاما ماليا .

⁸³ - طارق عبد العال حماد ، دليل استخدام معايير المحاسبة ، مرجع سابق ، ص 151

- كيف ينبغي الاعتراف بمكسب أو خسارة على أصل أو التزام مالي سواء في الربح أو الخسارة كمكون منفصل في حقوق الملكية .

2.1.2 نطاق المعيار

يسري IAS 39 على جميع الكيانات عند محاسبة كل من :

- الأدوات المالية

- العقود الأخرى المدرجة تحديدا في النطاق

■ الأدوات المالية :

تعرف الأداة المالية بأنها أي عقد آخر ينشئ أصلا ماليا لكيان و التزاما ماليا أو أداة حقوق ملكية لكيان آخر .

تشمل الأصول المالية المدرجة ضمن نطاق IAS 39 ما يلي :

- النقدية .
 - الودائع عند كيانات أخرى .
 - ذمم مدينة (مثل الذمم المدينة التجارية) .
 - قروض لكيانات أخرى .
 - استثمارات في سندات و أدوات دين أخرى مصدرة بواسطة كيانات أخرى .
 - استثمارات في أسهم و أدوات حقوق ملكية أخرى مصدرة بواسطة كيانات أخرى .
- و تشمل الالتزامات المالية المدرجة ضمن نطاق هذا المعيار :

- التزامات الودائع .
 - الذمم الدائنة (مثل الذمم الدائنة التجارية) .
 - قروض من كيانات أخرى .
 - سندات و أدوات دين أخرى مصدرة بواسطة الكيان .
- إلى جانب الأنواع التقليدية السابقة للأدوات المالية ، يسري IAS 39 أيضا على أدوات مالية مشتقة⁸⁴ أكثر تعقيدا .

تشمل الأدوات المالية المشتقة المدرجة ضمن نطاق IAS 39 ما يلي :

*المشتقات هي عقود تسمح للكيان بالمضاربة على أو التحوط من التغيرات المستقبلية في عوامل السوق بتكلفة مبدئية منخفضة نسبيا أو معدومة .

- خيار شراء أجل لشراء أصل مالي بسعر ثابت في تاريخ مستقبلي .
 - يعطي خيار الشراء الاجل الكيان الحق و ليس الالتزام في شراء الأصل .
 - خيار بيع أجل لبيع أصل مالي بسعر ثابت في تاريخ مستقبلي . و يعطي خيار البيع الأجل الكيان الحق في بيع الأصل و لا يترتب عليه التزاما بذلك .
 - عقد أجل لشراء (أو بيع) أصل مالي ما بسعر ثابت في تاريخ مستقبلي .
 - مبادلة فائدة يدفع الكيان بموجبها سعر فائدة عائم و يقبض سعر فائدة ثابت على مبلغ افتراضي محدد.
- عقود أخرى ضمن نطاق IAS 39 :

إلى جانب البنود المستوفية لتعريف الأدوات المالية، يسري IAS 39 أيضا على بعض العقود التي لا ينطبق عليها تعريف الأدوات المالية و لكن توجد لها خصائص مماثلة للأدوات المالية المشتقة، و يوسع ذلك نطاق IAS 39 ليشمل :

1) الايجارات Leases⁸⁵ : و ينطبق المعيار على الحسابات المدينة و الدائنة المتعلقة بالاييجارات فقط في الحالات التالية :

__ الحسابات المدينة المتعلقة بالاييجارات مع الأخذ بعين الاعتبار مخصصات عدم الاعتراف و مخصصات الانخفاض.

__ الحسابات الدائنة المتعلقة بالاييجارات مع الأخذ بعين الاعتبار مخصصات عدم الاعتراف ، و ينطبق IAS 39 على المشتقات الضمنية في الايجارات .

2) التزامات القروض Loans commitments : إن التزامات القروض تعتبر خارج نطاق IAS 39 إذا توفرت الشروط التالية :

__ إذا لم يكن بالإمكان سدادها نقدا أو بواسطة أي أداة مالية .

__ لم يتم تشخيصها كالتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .

__ لا يوجد لدى المنشأة ممارسة سابقة ببيع القروض التي تنتج عن الالتزام قليلا بعد نشوءها .

و يقوم المصدر للالتزام الذي يمنح قرضا بسعر فائدة أقل من السعر السوقي بالاعتراف مبدئيا بالالتزام بقيمته العادلة .

و لاحقا يقوم المصدر بإعادة قياسها بالقيمة الأعلى من بين :

⁸⁵ - طارق حماد ، معايير التقارير المالية الدولية ، مرجع سابق ، ص .

(1) القيمة التي تم الاعتراف بها بموجب المعيار IAS 37 ، و (2) القيمة التي تم الاعتراف بها مبدئيا ناقص الاطفاء المتراكم المعترف به بموجب المعيار IAS 18 إذا كان ذلك مناسباً.

و يجب على مصدر التزامات القروض تطبيق المعيار IAS 37 على التزامات القروض الأخرى التي ليست في نطاق المعيار IAS 39 (و يكون ذلك بالسعر السوقي أو بأعلى منه) ، و تخصص التزامات القروض لمخصصات عدم الاعتراف .

(3) عقود شراء أو بيع البنود المالية .

(4) عقود شراء أو بيع البنود غير المالية: مثل الذهب ، الكهرباء أو الغاز ، في تاريخ مستقبلي عندما تتوافر فيها الخاصيتان التاليتان معا :

- أن يكون العقد خاضعاً لتسوية صافية محتملة ، و تحديداً عندما يستطيع الكيان تسوية العقد بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بواسطة مبادلة الأدوات المالية بدلا من تسليم أو استلام البند الأساس غير المالي ، يكون العقد خاضعاً لتسوية صافية محتملة .

- العقد ليس جزءاً من متطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام المتوقع للكيان (أي أن العقد ليس شراء أو بيعاً معتاداً) . و بصفة خاصة عندما يتم الدخول في العقد و يتم الاحتفاظ به بغرض تسليم أو استلام بند غير مالي طبقاً لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام المتوقع للكيان ، لا يكون ضمن نطاق IAS 39 .

مثال :

إذا دخل كيان اليوم (2009/1/1) في عقد لشراء "ذهب" بسعر ثابت (\$100) في تاريخ معين في المستقبل (2010/1/1) ، فإن العقد يقع ضمن نطاق IAS 39 إذا استطاع الكيان تسوية العقد بالصافي نقداً و كان الكيان لا يتوقع استخدام "الذهب" في أنشطة أعماله في تلك الحالة ، يشبه العقد بدرجة كافية أداة مالية مشتقة مناسبة للاعتراف و القياس طبقاً ل IAS 39 .

و مع ذلك إذا دخل كيان في عقد لشراء "كهرباء" لغرض استلام كهرباء طبقاً لمتطلبات الاستخدام المتوقعة للكيان ، فإن ذلك العقد يدفع خارج نطاق IAS 39 ، بدلا من ذلك تتم محاسبة العقد كعقد قابل للتنفيذ و لا يتم الاعتراف به عادة إلا بعد أن يكون أحد أطراف العقد قد أوفى بالتزاماته بموجب العقد .

- استثناءات النطاق :

يستثنى IAS 39 أيضا من نطاقه بعض البنود الأخرى التي ينطبق عليها تعريف الأداة المالية لأنه تتم محاسبتها طبقاً لمعايير محاسبة دولية أخرى (IAS) أو معايير أخرى للتقارير المالية الدولية (IFRS) .

و فيما يلي هذه الاستثناءات من النطاق :

- ❖ الحقوق في الشركات التابعة ، و الشركات الزميلة ، و العقود المشتركة التي غطت بالمعايير IAS 27 , IAS 28 , IAS 31 ، إلا أن المعيارين IAS 32,39 ينطبقان على بعض الحالات التي وردت بموجب المعايير IAS 27 , IAS 28 أو IAS 31 ، حيث تم أخذ ذلك بعين الاعتبار بموجب المعيار IAS 39 ، على سبيل المثال : المشتقات التي تمثل حقوقا في الشركات التابعة ، الشركات الزميلة أو العقود المشتركة⁸⁶ .
- ❖ حقوق المستخدمين و التزاماتهم بموجب خطط منافع الموظفين التي ينطبق عليها المعيار IAS 19 .
- ❖ عقود الاعترافات الطارئة في عمليات اندماج الأعمال .
- ❖ العقود التي تتطلب إجراء دفعة على أساس عوامل الطقس ، العوامل الجيولوجية ، أو أي عوامل مادية أخرى ، ما عدا المشتقات الضمنية في تلك العقود الخاضعة للمعيار IAS 39 .
- ❖ الحقوق و الالتزامات بموجب عقود التأمين ، ما عدا ما ينطبق من المعيار IAS 39 على الأدوات المالية التي تأخذ شكل عقود التأمين (إعادة التأمين) . و لكن ذلك يتعلق أساسا بتحويل المخاطر المالية و المشتقات الضمنية في عقود التأمين .
- ❖ الأدوات المالية التي تتوافق مع تعريف حقوق الملكية بموجب المعيار IAS 32 .

3.1.2 التصنيفات الرئيسية للأدوات المالية Classification of financial instruments

من أجل تحديد أسلوب المحاسبة المناسب لأصل أو التزام مالي ما ، يجب أولا تصنيف الأصل أو الالتزام إلى إحدى الفئات المحددة في IAS 39⁸⁷ .

و يحدد تصنيف الأصل أو الالتزام المالي :

- ما إذا كان ينبغي قياس الأصل أو الالتزام بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة أم بالقيمة العادلة في الميزانية.
- ما إذا كان ينبغي الاعتراف بمكسب أو خسارة فورا في الربح أو الخسارة أم كمكون منفصل في حقوق الملكية (على ان يتم الاعتراف في الربح أو الخسارة في تاريخ لاحق) .

■ أصناف الاصول المالية :

يجب على الكيان تصنيف أصوله المالية إلى واحدة من الفئات الأربعة التالية :

⁸⁶ - خالد جمال الجعرات ، معايير التقارير المالية الدولية ، مرجع سابق ، ص

⁸⁷ - طارق عبد العال حماد ، دليل استخدام معايير المحاسبة ، مرجع سابق ، ص 156 .

❖ الأصول المالية التي يتم الاعتراف بالتغيرات في قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة، و هي

الاستثمارات المالية المقتناة للمتاجرة **Financial assets at fair value through profit or loss**

تشمل هذه الفئة الأصول المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة الأصول المالية التي إما :

- يحتفظ بها الكيان لأغراض المتاجرة أو
- اختيار أن يصنفها ضمن هذه الفئة.

- الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة يتم دائما تصنيفها كأصول مالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة. و يعتبر الأصل المالي محتفظا به للمتاجرة إذا كان الكيان قد اشتراه بغرض البيع أو إعادة الشراء في المستقبل القريب أو كان جزءا من محفظة أصول مالية خاضعة للمتاجرة. و تعكس المتاجرة عموما الشراء و البيع النشطين و المتكررين بهدف الربح من الحركات قصيرة الاجل في السعر أو هامش التاجر . بالإضافة إلى ذلك ، دائما ما تعامل الأصول المشتقة على أنها محتفظ بها للمتاجرة ما لم تكن مصنفة كأدوات تحوط .

- الأصول المالية من غير تلك المحتفظ بها للمتاجرة ، يجوز أيضا تصنيفها انتقائيا عند الاعتراف المبدئي كأصول مالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة . هذه القدرة على تصنيف الادوات المالية انتقائيا كبنود مقاسة بالقيمة العادلة مع التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الربح أو الخسارة يشار لها باسم **خيار القيمة العادلة**. و يجوز تطبيق خيار القيمة العادلة فقط عند الاعتراف المبدئي و فقط في حالة الوفاء بشروط محددة:

- عندما يقلل بدرجة كبيرة من تنافر أو تناقض قياس أو اعتراف (يسمى أحيانا سوء تطابق محاسبي) كان سينشأ خلافا لذلك من قياس أصول أو التزامات أو الاعتراف بمكاسب و خسائر عليها أسس مختلفة، أو
- بالنسبة لمجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية أو كليهما المقيمة على أساس القيمة العادلة طبقا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار و يتم توفير المعلومات داخليا على ذلك الأساس ، أو
- بالنسبة لأداة تحتوي على مشتق مدمج (إلا إذا كان ذلك المشتق المدمج لا يعدل بدرجة كبيرة التدفقات النقدية للأداة بموجب العقد أو كان من الواضح من خلال تحليل معدوم أو قليل أن فصل المشتق المدمج محظور).

مثال:

في 2009/9/15 اشترت إحدى الشركات 1000 سهم بسعر 10 وحدات نقدية لكل سهم نقداً، وقامت بتصنيفها على أنها أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وفي 2009/12/31 ارتفع السعر المعلن Quoted Price ليصبح 16 وحدة نقدية للسهم الواحد، وفي 2010/1/31 باعت الشركة الأسهم بمبلغ 16400 وحدة نقدية.

المطلوب إثبات قيود اليومية للعمليات السابقة وفق IAS39⁸⁸؟

10000	2009/09/15	من /ح/ الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى /ح/ النقدية
10000	2009/12/31	من /ح/ الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى /ح/ ملخص الدخل
6000	2010/01/31	من /ح/ النقدية
6000		
16400		
16000		إلى /ح/ الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى /ح/ ملخص الدخل
400		

❖ القروض و الحسابات المدينة الناشئة من خلال المنشأة

Loans and receivable

هي أصول مالية غير مشتقة ذات المدفوعات الثابتة أو القابلة للتحديد التي لا تكون سعرا معلنا في سوق نشطة . على سبيل المثال الحسابات المدينة و أوراق القبض المقدمة للعملاء. بالإضافة إلى ذلك فإن الأصول المالية التي قد لا يسترجع حاملها كل المبلغ المستثمر فيها (بخلاف سبب التدهور الائتماني) لا يمكن تصنيفها كقروض و ذمم مدينة⁸⁹ .

❖ الاستثمارات المقتناة لحين الاستحقاق Held to maturity investments

تعرف الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى موعد الاستحقاق بأنها أصول مالية غير مشتقة ذات مدفوعات قابلة للتحديد أو ثابتة و موعد استحقاق ثابت التي يكون لدى الكيان النية و القدرة على الاحتفاظ بها إلى موعد الاستحقاق . و يقصد بهذه الفئة الاستثمارات في السندات ذات الفائدة الثابتة و محدد ميعاد سدادها ، و أدوات الدين الأخرى التي لن يبيعها الكيان قبل تاريخ استحقاقها بغض النظر عن التغيرات في أسعار السوق أو مركز أو

⁸⁸ - الأدوات المالية و المشتقات ، محاضرات الدكتور سمير الريشاني ،

<file://localhost/F:/mars> 20%الأدوات المالية%20%والمشتقات محاضرة 20%هامة%20%للغاية%20%-20%المحاسبين%20%العرب.mht

، مرجع سابق . 12/03/2011 ،

⁸⁹ - طارق عبد العال حماد ، دليل استخدام معايير المحاسبة ، مرجع سابق ، ص 159 .

أداء الكيان المالي .على سبيل المثال، لا يمكن تصنيف أصل مالي على أنه محتفظ به حتى موعد الاستحقاق إذا كان الكيان جاهزاً لبيع الأصل المالي كرد فعل للتغيرات في أسعار الفائدة أو مخاطرها أو احتياجات السيولة. و حيث أن الاستثمارات في الأسهم و أدوات حقوق الملكية الأخرى عموماً ليس لها تاريخ استحقاق فإن مثل هذه الأدوات لا يمكن تصنيفها بأنها استثمارات محتفظ بها حتى موعد الاستحقاق.

ونلاحظ مما سبق أنه يجب أن يتوافر شرطان أساسيان لتصنيف أي منشأة للموجودات المالية:

1- النية : النية الكاملة لدى المنشأة في الاحتفاظ بالموجود المالي لتاريخ الاستحقاق.

2- القدرة : القدرة على الاحتفاظ به لتاريخ الاستحقاق.

الحالات التي لا تمتلك فيها المنشأة النية أو القدرة على الاحتفاظ بالاستثمار في الموجود المالي الذي له تاريخ استحقاق ثابت لتاريخ الاستحقاق:

- عندما تكون المنشأة مستعدة لأن تبيع الموجود المالي كرد فعل للتغيرات في أسعار الفوائد في السوق أو احتياجات المنشأة للسيولة أو التغير في مدى توفر بدائل الاستثمار أو العائد عليها.

- وعندما يكون مصدر السند لديها لحق في دفع قيمة الموجود المالي بمبلغ يقل بشكل كبير عن التكلفة المطفأة لهذا الموجود.

- وعندما يكون حاملاً لموجود مالي له حق الطلب من المصدر أن يقوم بدفع قيمته قبل موعد الاستحقاق و ذلك لأنه ذا الشرط عادة يدفع المشتري ثمناً له وبالتالي فإن عملية دفع ثمن مقابل هذا الشرط لا يتناسب مع نية الاحتفاظ بالموجود المالي لتاريخ الاستحقاق.

- وعندما يكون مصدر الموجود المالي يملك حق استدعاءه قبل موعد الاستحقاق و حامل الموجود المالي سوف لن يستعيد معظم قيمة استثماره ، و يمكن تصنيف مثل هذا النوع من الموجودات المالية كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق فقط في حالة أن حامل الموجود لديه النية في الاحتفاظ به لغاية الاستدعاء أو الاستحقاق أو بشرط أن حامل الموجود المالي سوف يستعيد معظم قيمة استثماره.

* يجب أن يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق و إظهارها : بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها أي مخصصات معدة إزاء التدني في قيمتها.

مثال 1

قامت إحدى الشركات في 2006/1/1 بشراء سند دين Debt Security بمبلغ 46700 نقداً، وذلك بعد خصم قيمته الإسمية Stated Principal Amount البالغة 50000 وحدة نقدية ، ويستحق السند بعد 5 سنوات بمعدل فائدة 6% تدفع بنهاية كل سنة، مع العلم أن معدل الفائدة الفعال Effective Rate Interest للسندات المشابهة في السوق هو 7,65% .

المطلوب حساب التكلفة المستهلكة للسند خلال فترة الدين باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال

Effective Interest Rate Method، وتسجيل قيود اليومية في 2006/1/1 وفي

2006/12/31، وتصوير حساب سند الدين: استثمارات احتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق خلال فترة القرض⁹⁰؟

الحل:

جدول حساب التكلفة المستهلكة Amortized Costs (مع التقريب)

2006	46700	3000	3570	570	47270
			(46700x7,65%)	(3570-3000)	(46700+570)
2007	47270	3000	3620	620	47890
2008	47890	3000	3660	660	48550
2009	48550	3000	3710	710	49260
2010	49260	3000	3740	740	50000

قيود اليومية:

		2006/01/1	
46700			من > / سند الدين : استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
46700			إلى > / النقدية
		2006/12/31	
3000			من > / النقدية
570			من > / سند الدين : استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
3570			إلى > / إيرادات الفوائد
		//	

⁹⁰ - الأدوات المالية والمشتقات ، محاضرات الدكتور سمير الريشاني ،

<file://localhost/F:/mars> الأدوات المالية 20% والمشتقات محاضرة 20% هامة 20% للغاية 20%-20% المحاسبين 20% العرب mht

12/03/2011 ، مرجع سابق .

ويتم تسجيل قيود مماثلة (بمبالغ مختلفة وفق جدول حساب التكلفة المستهلكة) في نهاية كل سنة من سنوات الدين.

رصيد ح / سند الدين : استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في 2006/01/1 هو 46700
و في 2006/12/31 : $47270 = 570 + 46700$

رصيد ح / سند الدين : استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في 2007/12/31
 $47890 = 620 + 47270$

رصيد ح / سند الدين : استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في 2008/12/31
 $48550 = 660 + 47890$

رصيد ح / سند الدين : استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في 2009/12/31
 $49260 = 710 + 47270$

رصيد ح / سند الدين : استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في 2010/12/31
 $50000 = 740 + 47270$

مثال (2):

قامت إحدى الشركات في 2006/1/1 بشراء سند دين Debt Security بمعدل فائدة 12% قيمة استحقاقها تبلغ 300000 وحدة نقدية، وذلك بمبلغ 322744 نقداً، ويستحق السند في 2011/1/1 تدفع بنهاية كل سنة، مع العلم أن معدل الفائدة الفعال Effective Interest Rate للسندات المشابهة في السوق هو 10%

المطلوب حساب التكلفة المستهلكة للسند خلال فترة الدين باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال Effective Interest Rate Method، وتسجيل قيود اليومية في 2006/1/1 وفي 2006/12/31، وتصوير حساب سند الدين: استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق HTM خلال فترة القرض؟

الحل:

جدول حساب التكلفة المستهلكة Amortized Costs مع التقريب

<u>2006</u> :	322744	36000	32274	3726	319018
			(322744x10%)	(36000-32274)	
	(322744-3726)				
<u>2007</u> :	319018	36000	31902	4098	314920
<u>2008</u> :	314920	36000	31492	4508	310412
<u>2009</u> :	310412	36000	31041	4959	305453
<u>2010</u> :	305453	36000	30547	5453	300000

قيود اليومية:

	2006/01/1	
322744	من ح / سند الدين : استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	
322744	إلى ح / النقدية	
	2006/12/31	
36000	من ح / النقدية	
3726	إلى ح / سند الدين : استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	
32274	إلى ح / إيرادات الفوائد	
	//	

ويتم تسجيل قيود مماثلة (بمبالغ مختلفة وفق جدول حساب التكلفة المستهلكة) في نهاية كل سنة من سنوات الدين.

رصيد ح / سند الدين : استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في 2006/01/1 هو 322744 و في 2006/12/31 : 319018 = 322744 - 3726

رصيد ح / سند الدين : استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في 2007/12/31
314920 = 319018 - 4098

رصيد ح / سند الدين : استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في 2008/12/31
310412 = 314920 - 4508

رصيد ح / سند الدين : استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في 2009/12/31
305453 = 310412 - 4959

رصيد ح / سند الدين : استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في 2010/12/31
300000 = 305453 + 5453

❖ الأصول المالية المتاحة للبيع Available for sale financial instruments

تعرف الأصول المالية المتاحة للبيع بأنها تلك الأصول المالية غير المشتقة التي لا تكون مصنفة على أنها بغرض المتاجرة أو منشأة أو محتفظ بها حتى موعد الاستحقاق⁹¹.

وتتميز الموجودات المالية المصنفة ضمن هذه المجموعة بأنها تحتفظ بها لفترة غير محددة فهي ليست لأغراض المتاجرة بحيث يتم بيعها فور ارتفاع أسعارها في السوق كما أن النية عند شرائها لم تكن الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق وهي أصول مالية خصصت ابتداءً أن تقيم بالقيمة العادلة و أي تغير في هذه القيمة يعترف بها في

⁹¹ - طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير المحاسبة ، مرجع سابق ، ص 984 .

حقوق الملكية تحت حساب مكاسب و خسائر غير متحققة و هذا الحساب يعترف به كبيع أو خسارة عند البيع أو الاستغناء عن الأصل.

تصنيف الأوراق المالية على أنها متاجرة أو أنها متوفرة للبيع بناءً على نية و ميزة المدير ، فإذا كان مدير المحفظة مخلواً بيعا و شراء الأوراق المالية لمعادلة و موازنة المخاطر في المحفظة و لكن لا توجد نية للمتاجرة و لا توجد ممارسة سابقة للبيع لتحقيق الربح على المدى القصير، فإن الأوراق المالية عندئذ تصنف على أنها متوفرة للبيع ، أما إذا كان مدير المحفظة ينشط في بيع و شراء الأوراق المالية في المحفظة تصنف على أنها محتفظ بها للمتاجرة .

مثال (1)

في 2006/8/5 اشترت إحدى الشركات 10000 سهم بسعر 10 وحدات نقدية لكل سهم نقداً، وقامت بتصنيفها على أنها أصول مالية متاحة للبيع . وفي 2006/12/31 ارتفع السعر المعلن Quoted Price ليصبح 16 وحدة نقدية للسهم الواحد، وفي 2007/1/31 باعت الشركة الأسهم بمبلغ 164000 وحدة نقدية.

المطلوب إثبات قيود اليومية للعمليات السابقة وفق IAS39⁹²؟

الحل:

100000 100000	2006/08/5	من > /الأصول المالية المتاحة للبيع إلى > / النقدية
60000 60000	2006/12/31	من > / الأصول المالية المتاحة للبيع إلى > / احتياطي إعادة التقييم
164000 60000 160000 64000	2007/12/31	من > / النقدية من > / احتياطي إعادة التقييم إلى > / الأصول المالية المتاحة للبيع إلى > / ملخص الدخل
	//	

⁹² - الأدوات المالية والمشتقات ، محاضرات الدكتور سمير الريشاني ،

<file://localhost/F:/mars> 20% الأدوات المالية 20% والمشتقات محاضرة 20% هامة 20% للاعاية 20%-20% المحاسبين 20% العرب mht

، 12/03/2011 ، مرجع سابق .

مثال (2)

قامت إحدى الشركات في 2006/1/1 بشراء سند دين Debt Security بمعدل فائدة 12% قيمة استحقاقها تبلغ 300000 وحدة نقدية، وذلك بمبلغ 322744 نقداً، ويستحق السند في 2011/1/1 تدفع بنهاية كل سنة، مع العلم أن معدل الفائدة الفعال Effective Interest Rate للسندات المشابهة في السوق هو 10%، وقد صنفت الشركة هذا السند ضمن الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، فإذا علمت :

البيان	2006/12/31	2007/12/31
التكلفة المستهلكة المحسوبة للسند	319018	314920
الفائدة المحسوبة 12%	36000	36000
الفائدة المحسوبة 10%	32274	31902
القيمة العادلة للسند	320500	309000
المطلوب:		

1. إثبات قيد اليومية الخاص بشراء السند في 2006/1/1.
2. إثبات قيود اليومية الخاصة بالفوائد والاعتراف بالقيمة العادلة للسند في 2006/12/31.
3. إثبات قيود اليومية الخاصة بالفوائد والاعتراف بالقيمة العادلة للسند في 2007/12/31.
4. تسجيل قيد اليومية إذا فرضنا أنه تم بيع هذه الاستثمارات في 2008/1/12 بمبلغ 3404500 نقداً.

	2006/0/1	
322744		من > /الأصول المالية المتاحة للبيع
322744		إلى > / النقدية
	2006/12/31	
36000		من > / النقدية
3726		إلى > / الأصول المالية المتاحة للبيع
32274		إلى > / إيرادات الفوائد
	//	
1482		من > / تسوية القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع
1482		إلى > / مكاسب و خسائر حيازة غير محققة
	//	

الأصول المالية المتاحة للبيع - بالتكلفة 319018 = 322744 - 3726

الأصول المالية المتاحة للبيع - بالقيمة العادلة 320500 = 319018 - 1482

مكاسب وخسائر حيازة غير محققة "احتياطي إعادة التقييم": 1482

2007/12/31

				من > /النقدية	
36000				إلى > /الأصول المالية المتاحة للبيع	
4098				إلى > /إيرادات الفوائد	
31902			//		
				من > /مكاسب و خسائر حيازة غير محققة (احتياطي إعادة التقييم)	
7402				إلى > /تسوية القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع	
7402			//		

الأصول المالية المتاحة للبيع - بالتكلفة 314920 = 319018 - 4098

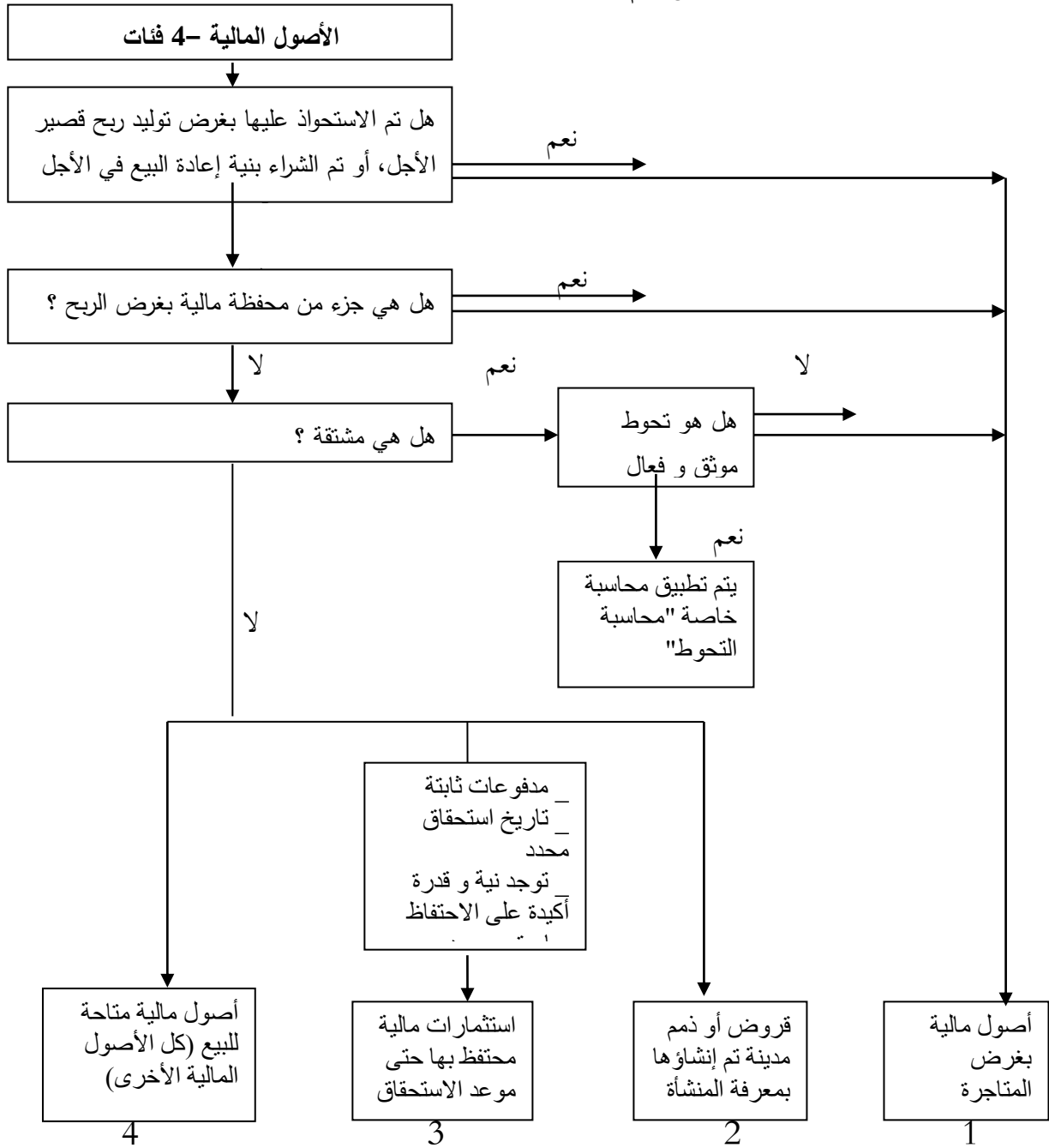
الأصول المالية المتاحة للبيع - بالقيمة العادلة 309000 = 320500 - 11500

مكاسب وخسائر حيازة غير محققة "احتياطي إعادة التقييم" - خسارة 5920 = 7402 - 1482

تسوية القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع سابقة - مدين 1482

تسوية القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع الحالية 7402 .

الشكل رقم (2) : شجرة تصنيف الأصول المالية



المصدر : طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ، الدار الجامعية

الاسكندرية - مصر 2006 ، ص: 985.

■ الالتزامات المالية :

لقد تطرق IAS 39 إلى نوعين من الالتزامات المالية⁹³:

❖ **الالتزامات المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة:** و تشمل الالتزامات المالية التي يكون الكيان قد تكبدها لأغراض المتاجرة أو اختار أن يصنفها ضمن هذه الفئة. و تعامل الالتزامات المشتقة دائما بأنها محتفظ بها للمتاجرة ما لم تكن أدوات تحوط مصنفة و فعلية . و من أمثلة الالتزامات المحتفظ بها للمتاجرة أداة دين مصدرة ينوي الكيان إعادة شراءها في المستقبل القريب لتحقيق مكسب من الحركات قصيرة الأجل في أسعار الفائدة ، و كذلك الالتزام الذي ينشأ عندما يبيع كيان ورقة مالية كان اقتترضها و لا يملكها (ما يسمى بالبيع القصير) .

❖ **الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة :** و تضم الالتزامات المالية التي لا ينطبق عليها تعريف الالتزامات المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة ، و بالنسبة لمعظم الكيانات تندرج معظم الالتزامات المالية ضمن هذه الفئة . و من أمثلة الالتزامات المالية التي تصنف عموما ضمن هذه الفئة الحسابات الدائنة و أوراق الدفع و أدوات الدين المصدرة و الودائع من العملاء .

❖ **بالإضافة إلى فئتي الالتزامات المالية السابقتين ،** يتناول IAS 39 أيضا قياس أنواع معينة من عقود الضمانات المالية المصدرة و **إلتزامات القروض** . و عقد الضمانات المالية هو عقد يلزم المصدر بتسديد مدفوعات محددة لتعويض الحامل عن خسارة يتكبدها لأن مدين معين يخفق في الدفع عند حلول موعد استحقاقه طبقا لشروط أداة الدين الأصلية أو المعدلة .

4.1.2 التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (39) :

لقد أجريت العديد من التعديلات على هذا المعيار، و التي نوجزها كمايلي⁹⁴:

❖ **في تشرين الأول/ 2000** تم إجراء تعديلات على خمسة قضايا محدودة للتأكد أن المعيار يطبق بشكل أفضل، وكان المجلس في آذار من نفس السنة قد أقر تطبيقات إرشادية على المعيار على شكل أسئلة و أجوبة.

❖ **تشرين الأول / 2003 :** كان هدف التعديل تخفيض درجة التعقيد في المعيار، عن طريق توضيح وإضافة تعليمات للتطبيق (لمواضيع مثل إلغاء الاعتراف ، وكيفية إهلاك الأداة المالية وغيرها)، وحذف الفقرات

⁹³ طارق عبد العال حماد ، دليل استخدام معايير المحاسبة ، مرجع سابق ، ص 162.

⁹⁴ عدلي زهير عمر الحلو ، مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) " الاعتراف و القياس" ، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، 2009 ، ص 74

غير الضرورية نتيجة إصدار معايير جديدة ، وتحقيق الاتساق مع إصدارات لجنة التفسير التابعة للجنة التأسيسية. ونية المجلس إلى أنه ليس في نيته عمل تعديل يؤدي إلى تغير جوهر المعيار.

❖ في آذار / 2004 : أجري التعديل هنا لموضوع محدد ه وتحوط المحفظة الكلي نتيجة ضغوط من قبل الإتحاد الأوروبي وخصوصاً البنوك. وتاريخ سريان مفعوله كان في : 2005/01/01 .

❖ في كانون الأول / 2004 : وقد جرى تعديل محدد على نسخة آذار / 2004 ، في موضوع الاعتراف الأولي في الأصول و الالتزامات و التحويل للأرباح و الحسائر الناتجة عن هذا الاعتراف.

❖ في نيسان / 2005 : تعديل محدد على نسخة آذار / 2004 في موضوع تحوط التدفق النقدي المتوقع من العمليات داخل فروع الشركة ، حيث تم السماح للشركات باستخدام التحوط على مخاطر أسعار الصرف للعمليات التي تتعامل بها فروع الشركات خارج الدولة لأم. وهذا التعديل جاء ليتماشى مع عملية إدارة المخاطر التي تقوم بها لشركات.

❖ في حزيران / 2005 : تعديل محدود على نسخة آذار / 2004 في موضوع القيمة العادلة للمشتقات ، حيث تم السماح لبعض المشتقات (وفي ظروف معينة: يكون لها دور في إلغاء الأخطاء المحاسبية أو تقليلها) في قياسها بالقيمة العادلة التي يعتمد وفقاً لوثائق خاصة بإدارة المخاطر، أو الإستراتيجية الاستثمارية ، و عندما تحتوي هذه الأدوات المالية على مشتقات ضمنية لها ظروف معينة ، ويجب معالجة الفرق في تقرير الدخل.

❖ في آب / 2005 : جرى تعديل محدود آخر على نسخة آذار / 2004 ، في موضوع عقود التأمين المالية حيث تم إدخال تعديلات على كيفية قياس بعض هذه الأدوات . كما سمحت اللجنة ببعض المرونة في تحديد بعض الأدوات المالية على أنها خاصة بالتأمين، و يمكن إدخالها ضمن نطاق (IASB) هذا المعيار إذا قرر محررها ذلك عند الاعتراف الأولي. وهذا حل مؤقت كما اعتبره غير فعال على المدى الطويل، و هو حلا للمصدر، و ليس حلا لحامل الأداة ، لذلك يتوقع المجلس إصدار تعديل جديد لتغطية حالات لم تجزم بعد.

❖ تشرين الأول / 2005 : أجري تعديلاً جديداً، حيث تم إلغاء متطلبات الإفصاح من هذا المعيار وتحويلها للمعيار الجديد.

❖ تشرين الأول / 2008 : جرت تعديلات جوهرية على المعيار مع بداية ظهوراً لأزمة المالية العالمية ، حيث تم إجراء التعديلات التالية:

- 1- لا يجوز إعادة تصنيف الأدوات المالية (بما في ذلك المشتقات) ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بعد الاعتراف المبدئي.
 - 2- لا يجوز إعادة تصنيف المشتقات خارج فئة القيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة في الوقت الذي يتم فيه الاحتفاظ بها أو إصدارها.
 - 3- لا يجوز إعادة تصنيف أي أداة مالية تم تصنيفها عند الاعتراف المبدئي ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، خارج فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
 - 4- من الممكن تصنيف أصل مالي خارج فئة القيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة في الحالات التالية:
 - عندما لا يتم الاحتفاظ بالأصول بهدف بيعها أو إعادة شراؤها في فترة قريبة.
 - في الحالات و الظروف الطارئة فقط بالتالي، من الممكن أن يتم إعادة تصنيف الأصل المالي بقيمته العالية في تاريخ إعادة التصنيف، و لا يجوز عكس أي ربح أو خسارة تم الاعتراف بها مسبقا في الربح و الخسارة، وتصبح القيمة العادلة للأصل المالي في تاريخ إعادة التصنيف هي قيمتها الجديدة أو قيمته المطفأة كما هو ملائم.
 - في حال انطبق على الأصل تعريف القروض و الذمم الدائنة.
 - في حال كانت المنشأة تمتلك النية و القدرة على الاحتفاظ بالأصل المالي في المستقبل القريب بالتالي، يتم تضمين الأصل المالي ضمن فئة القروض و الذمم الدائنة بقيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف. لا يجوز عكس ربح أو خسارة تم الاعتراف بها مسبقا من قبل في الربح و الخسارة. وتصبح القيمة العادلة للأصل المالي في تاريخ إعادة التصنيف هي قيمته الجديدة أو المطفأة كما هو ملائم.
 - 5- من الممكن إعادة تصنيف أصل مالي تم تصنيفه كأصل متوفر للبيع وانطبق عليه تعريف القروض و الذمم الدائنة (في حال لم يتم تصنيفه كأصل متوفر للبيع) خارج فئة الأصول المتوفرة للبيع و ضمن فئة القروض و الذمم الدائنة في حال كانت المنشأة تملك النية و القدرة على الاحتفاظ بالأصل المالي في المستقبل القريب أو لغاية استحقاقه. وبالتالي، من الممكن إعادة تصنيف الأصل المالي بقيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف . ويتم احتساب أي خسائر أو أرباح سابقة من ذلك الأصل الذي تم الاعتراف به في قائمة الدخل الشامل.
- عمليات إعادة التصنيف :

بعد أن يتم تصنيف لأصل أو التزام مالي ضمن فئة ما ، ينبغي عدم إعادة تصنيفه إلا في ظروف معينة و ينبغي عدم إعادة الأصل أو الالتزام المالي بإدخاله في أو إخراجها من تصنيف ربح أو خسارة القيمة العادلة .

و عندما لا تعود الظروف المحيطة بالأصل المالي المحتفظ به إلى موعد الاستحقاق ملائمة لتصنيفه على أنه كذلك، ينبغي إعادة تصنيفه بأنه متاح للبيع . و ينشأ مثل هذا الوضع عندما يغير الكيان نواياه، عن طريق تقرير بيع الأصل فوراً بدلاً من الاحتفاظ به إلى تاريخ الاستحقاق . و عند إعادة التصنيف ينبغي قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة ، مع الاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناشئة عن إعادة التصنيف في حقوق الملكية .

إذا تبقى مبلغ من الأصل المالي المحتفظ به إلى موعد الاستحقاق بعد بيع الأجزاء الأخرى من ذلك البند قبل حلول موعد استحقاقها ، ينبغي إعادة تصنيف الرصيد المتبقى على أنه متاح للبيع .

2.2 معايير الاعتراف و إلغاء الاعتراف في معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) يتوجب على المنشآت أن تعترف بأي أصل مالي ما أو أي التزام مالي في ميزانيتها عندما تصبح طرفاً في الأطراف التعاقدية للأداة ، وتلغي المنشأة أي أصل مالي أو جزء منه في الميزانية عندما تمارس المنشأة حقوقها في المنافع المحددة في العقد ، أو ينتهي سريان الحقوق أو تتنازل المنشأة أو تفقد السيطرة على العقود التعاقدية التي يتألف منها الأصل المالي أو جزء من الأصل المالي .

1.2.2 الاعتراف المبدئي Initial Recognition

يقصد بمصطلح "الاعتراف" التوقيت الذي ينبغي فيه على المنشأة تسجيل أصل أو التزام مبدئياً في ميزانيتها.

95 - يتم الاعتراف بجميع الأصول المالية و الالتزامات المالية (بما في ذلك المشتقات المالية برغم أن المنشأة ربما لا تكون قد دفعت أو قبضت شيئاً عند الدخول في الأداة المشتقة) عندها تصبح المنشأة طرفاً في اشتراطات تعاقدية لأداة ما من أجل شراء أو بيع أصول مالية حيث تحدد اتفاقية السوق مدة ثابتة بين تواريخ التعامل و التسوية ، و يمكن استخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف و التسجيل في الدفاتر و لا تستحق الحصة عادة بين تواريخ التعامل و التسوية و لكن يتم عمل تسويات حسب ظروف السوق سواء استخدمت المنشأة تاريخ التعامل **Trade Date** أو تاريخ التسوية **Settlement Date** و مع أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) يسمح باستخدام أي من التاريخين إلا أن المحاسبين يفضلون استخدام تاريخ التعامل في معظم الحالات (عند قيامك بشراء أوراق مالية

فإن تاريخ قيام السمسار بتنفيذ الصفقة يسمى تاريخ المتاجرة أو التعامل ، و يعقبه بفترة قصيرة تتراوح بين 2-5 أيام تاريخ التسوية أي نقل الملكية للمشتري و تحويل قيمة الصفقة إلى حساب البائع).

95 - طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير المحاسبة ، مرجع سابق ، ص 972

- لا يتم الاعتراف بالمعاملات المستقبلية و المعاملات المتوقعة الأخرى ، مهما كان احتمال حدوثها، كأصول مالية أو التزامات مالية لأن الكيان لم يصبح بعد طرفا في العقد . و هكذا لا يتم الاعتراف بالمعاملة المتنبأ بها في القوائم المالية برغم أن احتمال حدوثها قد يكون مرتفعا . و في غياب أي حق أو التزام ، لا يوجد أصل مالي أو التزام مالي يمكن الاعتراف به⁹⁶ .

- تكون التكلفة هي القيمة العادلة للتعويض المعطى (في حالة الأصل) أو المقبوض (في حالة الالتزام)، و يتم إدراج تكاليف المعاملات في التكلفة في ما يتعلق بكل الأصول المالية و الالتزامات المالية ، وتعرف تكاليف المعاملات بأنها التكاليف الإضافية مباشرة باقتناء أو التصرف في الأصل أو الالتزام المالي (على سبيل المثال عند شراء أو بيع أوراق مالية لا بد أن يتم التنفيذ عن طريق سمسرة أوراق مالية و لذلك يضاف إلى أي ثمن الشراء أو الخصم من ثمن البيع قيمة العمولة السمسرة وبعض الدمغات) و هكذا تشمل تكاليف المعاملات أتعاء و عمولات المستشارين و السمسرة، ولكنها لا تشمل علاوة الدين أو خصم الدين أو تكاليف التمويل أو مخصصات التكاليف الإدارية الداخلي⁹⁷ .

2.2.2 إلغاء الاعتراف Derecognition

يشير مصطلح إلغاء الاعتراف إلى التوقيت الذي تحذف فيها المنشأة أصلا أو التزاما من ميزانيتها. و قد حددت متطلبات إلغاء الاعتراف في **IAS 39** الشروط الواجب استيفاؤها لإلغاء الاعتراف بأصل مالي و احتساب أي مكسب أو خسارة على إلغاء الاعتراف . و توجد متطلبات إلغاء الاعتراف منفصلة للأصول المالية و الالتزامات المالية .

■ إلغاء الاعتراف بالأصول المالية: Derecognition of financial asset

طبقا لـ **IAS 39** يكون إلغاء الاعتراف بأصل مالي ما مناسبا إذا تم الوفاء بواحد من المعيارين التاليين⁹⁸ :

1- أن تكون صلاحية الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية للأصل المالي قد انتهت .
عادة ما يكون تطبيق هذا المعيار لإلغاء الاعتراف بأصل مالي سهلا ، و الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية قد تنتهي صلاحيتها مثلا لأن عميلا سدد التزاما للكيان أو لأن خيارا يحتفظ به الكيان انتهت صلاحيته و هو عديم القيمة . في هذه الأحوال ، يكون إلغاء الاعتراف مناسبا لأن الحقوق المرتبطة بالأصل المالي لم تعد موجودة .

⁹⁶ - طارق عبد العال حماد ، دليل استخدام معايير المحاسبة ، مرجع سابق ، ص 166

⁹⁷ - عدلي زهير عمر الحلو ، مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) " الاعتراف و القياس" مرجع سابق ، ص 76 .

⁹⁸ - طارق عبد العال حماد ، دليل استخدام معايير المحاسبة ، مرجع سابق ، ص 168

2- أن يكون قد تم تحويل الأصل المالي (بيع مثلا) و يكون التحويل مؤهلا لإلغاء الاعتراف بناء على تقييم مدى أو نطاق تحويل مخاطر و مردودات ملكية الأصل المالي.

غالبا ما يكون تطبيق هذا المعيار لإلغاء الاعتراف بالأصول المالية أكثر تعقيدا، و هو يعتمد على تقييم إلى أي مدى قام الكيان بتحويل و نقل مخاطر و مكافآت ملكية الأصل و تقييم ما إذا كان الكيان قد احتفظ بالسيطرة على الأصل المالي المنقول.

بشكل أكثر تحديدا، عندما يبيع كيان أو يحول أصل مالي إلى طرف آخر ، يجب على الكيان (المحول) أن يقيم إلى أي مدى حول مخاطر و مكافآت ملكية الأصل المالي المحول إلى الطرف الآخر (المحول له). و يقوم هذا التقييم على مقارنة للتعرض لقابلية التغيير في مبالغ و توقيت التدفقات النقدية الصافية للأصل قبل و بعد تحويل الأصل .

يميز **IAS 39** بين ثلاثة أنواع للتحويلات:

- أن يكون الكيان قد احتفظ بكل مخاطر و مكافآت ملكية الأصل المحول : يشترط هنا **IAS 39** أن يواصل الكيان الاعتراف بالأصل المالي كليا . و لا يتم الاعتراف بمكسب أو خسارة نتيجة للتحويل . و يشار أحيانا لهذا الموقف باسم "بيع فاشل" .
- أن يكون الكيان قد حول كل مخاطر و مكافآت ملكية الأصل المحول: بالتالي يلغي الكيان الاعتراف بالأصل المالي كليا.

- ألا يكون الكيان قد احتفظ بكل مخاطر و مكافآت ملكية الأصل المحول (أي الحالات التي تقع بين الموقفين أعلاه) : إن تقييم مدى ملاءمة إلغاء الاعتراف بأصل مالي يصبح أكثر تعقيدا عندما يكون الكيان قد احتفظ ببعض مخاطر و مكافآت أصل مالي ما و حول البعض الآخر ، و لإجراء هذا التقييم قد يكون من الضروري إجراء مقارنة كمية لتعرض الكيان قبل و بعد تحويل مخاطر و مكافآت الأصل المحول . و إذا نتج عن التقييم استنتاج أن الكيان لم يحتفظ بكل مخاطر و مكافآت الملكية و لم يحولها، فإن إلغاء الاعتراف يتوقف على ما إذا كان الكيان قد احتفظ بالسيطرة على الأصل المالي المحول . و يكون الكيان قد فقد السيطرة إذا كان لدى الطرف الآخر (المحول له) قدرة عملية على بيع الأصل كليا إلى طرف ثالث دون فرض أي قيود على التحويل .
- إذا فقد المحول السيطرة على الأصل المحول يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي كليا. و إذا كان هناك فرق بين المبلغ المرسل للأصل و المبلغ المدفوع المستلم، يتم الاعتراف بمكسب أو خسارة بنفس الطريقة المتبعة في الموقف (1) .

إذا احتفظ المحول بالسيطرة على الأصل المحول، يواصل الكيان الاعتراف بالأصل بقدر انخراطه المتواصل. و يتم تحديد هذا الأخير بناء على مدى استمرار تعرض الكيان لتغيرات في مبالغ و توقيت التدفقات النقدية الصافية للأصل المحول (أي بناء على تعرضه الاسمي أو الأقصى لتغيرات في التدفقات الصافية للأصل المحول) .

الجدول رقم (3) : يلخص المعالجات المحاسبية لأنواع التحويلات الثلاثة :

المعالجة المحاسبية	الموقف
استمرار الاعتراف بالأصل المحول. و يتم الاعتراف بأي تعويض كاقتراض.	احتفظ المحول بكل المخاطر و العوائد
استمرار الاعتراف بالأصل المحول بقدر استمرار انخراط المحول في الأصل . يعترف المحول بمكسب أو خسارة عن أي جزء يستحق إلغاء الاعتراف.	المحول لم يحتفظ و لم يحول كل المخاطر و العوائد.
إلغاء الاعتراف . يعترف المحول بأي مكسب أو خسارة ناتجة.	المحول فقد السيطرة
إلغاء الاعتراف . يعترف المحول بأي مكسب أو خسارة ناتجة.	المحول حول كل المخاطر و العوائد.

المصدر : طارق عبد العال حماد ، دليل استخدام معايير المحاسبة ، الدار الجامعية ، 2009 ، ص 174 .

■ إلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية Derecognition of financial liabilities

تختلف متطلبات إلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية عنها بالنسبة للأصول المالية ، و لا يوجد متطلب لتقييم إلى أي مدى احتفظ الكيان بالمخاطر و العوائد من أجل إلغاء الاعتراف بالتزام مالي . و بدلا من ذلك تركز متطلبات إلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية على ما إذا كان الالتزام المالي قد تم اطفائه ، أي أن الالتزام المحدد في العقد تم استبعاده ، إلغاءه أو تسديده . و في حالة عدم وجود إعفاء قانوني من التزام ما ، لا يكون إلغاء الاعتراف مناسبا حتى إذا كان الكيان قد قام بتجميع أموال لتسديد الالتزام ، ما يسمى

. in-substance defeasance

إذا تمت إعادة التزام مالي ما مثل عندما يعيد كيان ما شراء سند أصدره من قبل ، يكون إلغاء الاعتراف مناسبا حتى إذا كان الكيان يخطط لإعادة إصدار السند في المستقبل . إذا تم إعادة شراء التزام مالي أو سداده بمبلغ مختلف عن مبلغه المرسل ، فإن أي مكسب أو خسارة سداد ناتجة يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة.

يتم أيضا الاعتراف بمكسب أو خسارة سداد إذا استبدل كيان الالتزام المالي الأصلي بالالتزام مالي جديد ذي شروط مختلفة بشكل جوهري أو عدل شروط التزام مالي قائم. و في تلك الحالات ، يساوي مكسب أو خسارة السداد الفرق بين المبلغ المرحل للالتزام المالي القديم و القيمة العادلة المبدئية (زائد تكاليف المعاملة) للالتزام المالي الجديد.

3.2 القياس في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) Measurement

إن أكثر المواضيع جدلا حول هذا المعيار موضوع القياس، وخصوصا أنه توسع في استخدام القيمة العادلة كما تبينها الحالات التالية في القياس.

يشير مصطلح " القياس " إلى تحديد المبلغ المرحل لأصل أو التزام ما في الميزانية . و يتناول متطلبات القياس في **IAS 39** الجوانب التالية :

- القياس المبدئي (قياس أصل أو التزام مالي عند الاعتراف به أول مرة) .
- القياس التالي أو اللاحق للاعتراف المبدئي (يناقش كذلك كيفية تحديد التكلفة و التكلفة المستهلكة و القيمة العادلة) .
- التدهور في القيمة (التعديلات في القياس بسبب الخسائر المتكبدة) .
- تعديل قياس أصل أو التزام ما بسبب علاقة تحوط مصنفة ما (محاسبة التحوط) .

1.3.2 القياس المبدئي Initial measurement

عندما يتم الاعتراف بأصل مالي أو التزام مالي مبدئيا في الميزانية يقاس بالقيمة العادلة (زائد تكاليف المعاملة في بعض الأحيان) . و القيمة العادلة هي سعر معاملة فعلي أو تقديري في تاريخ القوائم المالية مقابل معاملة تحدث بين طرفين لا توجد علاقة بينهما و لديهما معلومات كافية عن الأصل أو الالتزام موضوع القياس .

حيث أن القيمة العادلة هي سعر المعاملة السوقي ، فإنه عند الاعتراف المبدئي يفترض عموما أن القيمة

العادلة تساوي مبلغ التعويض المدفوع أو المستلم نظير الأصل المالي أو الالتزام المالي . بناء عليه ينص **IAS 39**

على أن أفضل دليل على القيمة العادلة لأداة مالية ما عند الاعتراف المبدئي هو سعر المعاملة. و قد يستطيع كيان ما التغلب على ذلك الافتراض المسبق بناء على بيانات سوقية قابلة للملاحظة . و منه فإن مكسب أو خسارة فورية تنتج عند الاعتراف المبدئي.

من الممكن أن تنشأ تكاليف معاملات عند الاستحواذ على أداة مالية ما أو إصدارها أو التخلص منها .

و من أمثلة تكاليف المعاملات الرسوم و العمولات المدفوعة للوكلاء و المستشارين و الوسطاء، المبالغ المحصلة بواسطة الوكالات التنظيمية و بورصات الأوراق المالية و الضرائب و التعريفات التحويلية. باستثناء تلك الأصول و الالتزامات المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة ، فإن أسعار المعاملات القابلة للإرجاع مباشرة إلى اقتناء أو إصدار أصل مالي أو التزام مالي تتم رسملتها (أي تضاف إلى القيمة العادلة و تدرج في القياس المبدئي للأصل

أو الالتزام المالي و يتم إجراء استنفاد لها على مدى عمر البند عند حدوث تدهور في القيمة أو عند إلغاء الاعتراف حسبما يكون مناسباً). و يتم إجراء استنفاد فوري لأن دفع تكاليف المعاملات لا ينتج عنه أي زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية العائدة للكيان. (أي لا يمكنك أن تبيع أصلاً مالاً بسعر أعلى لأنك دفعت تكاليف المعاملات).

و تسري نفس المتطلبات على الالتزامات المالية.

❖ عندما تباع سلع أو خدمات غالباً ما يجهل البائع المشتري فترة زمنية محددة لتسديد مبلغ الفاتورة مثل 60 يوماً ، بدون فائدة . و يعني هذا أن البائع يحصل على ذمة مدينة قصيرة الأجل و أن المشتري يحصل على ذمة دائنة قصيرة الأجل ينطبق عليها تعريف الأدوات المالية و تتم محاسبتها طبقاً لـ **IAS 39** . و من الناحية المفاهيمية ينبغي أن تقاس مثل هذه الذمة المدينة أو الدائنة بقيمتها الحالية (أي القيمة الحالية لمبلغ الفاتورة المخصومة باستخدام معدلات الفائدة السوقية السارية) .

و في تلك الحالة ، سوف تستحق الفائدة على مدى أجل الذمة المدينة عن الفرق بين القيمة الحالية المبدئية و مبلغ الفاتورة . إلا أن المعيار **IAS 39** يجيز قياس الذمة المدينة قصيرة الأجل و الذمم الدائنة قصيرة الأجل بدون فائدة بمبلغ الفاتورة الأصلي إذا كان تأثير الخصم ثانوياً. و بالنسبة للذمم المدينة أو الدائنة الأطول أجلاً التي لا تدفع فائدة أو تدفع فائدة أقل من فائدة السوق ، فإن **IAS 39** يشترط القياس مبدئياً بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية التي سيتم استلامها أو دفعها .

مثال :

اشترى الكيان **100 (A)** سهم في الكيان **(B)** سعرها المعلن **124** دولار نظير تعويض إجمالي قدره **12400** دولار . بالإضافة إلى ذلك يتكبد الكيان **(A)** تكاليف معاملات في صورة رسوم (أتعاب) سمسة قدرها **100** دولار لشراء الأسهم . و يصنف الكيان الأسهم بأنها بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة. و في هذه الحالة يسجل الكيان **(A)** قيود اليومية التالية عند الاعتراف المبدئي :

12400		من > / أصول مالية أخرى
100		من > / أتعاب الغير
12500		إلى > / نقدية

و إذا كان الكيان **(A)** قد صنف أسهم الكيان **(B)** بأنها متاحة للبيع (أي لا يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة فيها في الربح أو الخسارة) . أسعار المعاملات سيتم إدراجها في القياس المبدئي للأصل المالي :

12500		من > / أصل مالي متاح للبيع
12500		إلى > / نقدية

و تسرى نفس المتطلبات على الالتزامات المالية على سبيل المثال : إذا أصدر الكيان (A) سندات نظير عوائد كلية قدرها **17100** دولار و تكبد تكاليف معاملات بمبلغ **300** دولار عند إصدار السندات ، فسوف نسجل قيود اليومية التالية بافتراض أن السندات ليست مقاسة بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة :

16800		من > / سندات
16800		إلى > / نقدية

2.3.2 القياس اللاحق للاعتراف المبدئي Measurement subsequent to the initial recognition

بعد الاعتراف المبدئي ، يتم قياس الأصول المالية و الالتزامات المالية باستخدام واحدة من خصائص القياس الثلاثة التالية :

- (1) التكلفة (2) التكلفة المستهلكة (3) القيمة العادلة

يتوقف قياس الأصل أو الالتزام المالي بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة على تصنيفه ضمن واحدة من أربع فئات للأصول المالية أو فئتي الالتزامات المالية المحددة في (IAS 39) و على ما إذا كان بالإمكان تحديد قيمته العادلة بشكل موثوق فيه . و نظرا لأن الفئات المختلفة تقاس بطرق مختلفة طبقا ل (IAS 39) فإن متطلبات القياس في هذا المعيار غالبا ما توصف بأنها منهج قياس مختلف.

(1) التكلفة:

التكلفة هي المبلغ الذي تم مقابله شراء أصل أو تكبد التزام ، بما في ذلك تكاليف المعاملات (أي الرسوم أو العمولات المدفوعة) .

بعد القياس المبدئي، يقاس نوع واحد فقط من الأدوات المالية بالتكلفة طبقا ل (IAS 39) : الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المسجلة في البورصة التي لا يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة ، بما في ذلك المشتقات المرتبطة بمثل هذه الأدوات غير المسجلة في البورصة و التي يجب تسويتها بواسطة تلك الأدوات ، على

سبيل المثال : قد يخلص كيان ما إلى أن القيمة العادلة غير قابلة للقياس بشكل موثوق لإستثمار في كيان غير عام (الإستثمار في حقوق ملكية خاصة) . في تلك الحالة يكون مطلوباً من الكيان قياس الإستثمار بالتكلفة . أثناء الاحتفاظ بإستثمار مقاس بالتكلفة لا يتم عادة الاعتراف بمكاسب أو خسائر الاحتفاظ غير المحققة في الربح أو الخسارة ، و مع ذلك فإن أي أرباح أسهم نقدية مقبوضة يتم اثباتها كدخل أرباح أسهم .

(2) التكلفة المستهلكة:

هي تكلفة أصل أو التزام كما هي معدلة حسب الضرورة لتحقيق معدل فائدة فعال ثابت على مدى عمر الأصل أو الالتزام (أي دخل فائدة ثابت أو نفقة ثابتة كنسبة مئوية من المبلغ المرحل للأصل المالي أو الالتزام المالي) . من أجل تحديد التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام ما ، يطبق الكيان طريقة معدل الفائدة الفعلي و تحدد هذه الطريقة أيضاً مبلغ دخل الفائدة أو نفقة الفائدة الواجب اثباته في كل فترة عن أصل مالي أو التزام مالي .

مثال: توضح هذه الحالة كيفية احتساب التكلفة المستهلكة لأداة مالية، بما في ذلك إعداد جدول الإستهلاك. في 2005/1/1 اشترى الكيان (A) سندا في السوق بمبلغ 53993 دولار و المبلغ الأصلي للسند هو 50 ألف دولار سوف يتم سداده في 2009/12/1 و للسند معدل مععلن هو 10% يستحق السداد سنويا، و معدل الفائدة السوقي المععلن للسند هو 8%.

- أذكر ما إذا كان السند قد تم اقتناؤه بعلاوة أو بخصم

- أعد جدول إستهلاك يبين التكلفة المستهلكة للسند في نهاية كل سنة بين 2005 و 2009 و دخل الفائدة المثبت في كل فترة .

➤ تم شراء السند بعلاوة على سعر التعادل لأن سعر الشراء أعلى من سعر التعادل . و فيما يلي جدول استهلاك يوضح التكلفة المستهلكة للسند في نهاية كل سنة بين 2005 و 2009 و دخل الفائدة المثبت في كل فترة :

السنة	التكلفة المستهلكة في بداية المدة	(ب) تدفقات فائدة نقدية للدخل (بمعدل 10%) و تدفق نقدي لأصل المبلغ للدخل	(ج) دخل الفائدة 8%Xالمثبت (أ)	(د) علاوة استهلاك الدين (ج) - (ب)	(هـ) تكلفة الاستهلاك في نهاية المدة (أ) - (د)
2005	53993	5000	4319	681	53312
2006	53312	5000	4265	735	52577
2007	52577	5000	4206	754	51784
2008	51784	5000	4143	857	50926
2009	50926	55000	4074	926	50926
					صفر

• في نهاية 2005 ، يسجل الكيان (A) قيد اليومية كالتالي :

5000		من > / نقدية
681		إلى > / استثمار محتفظ به للاستحقاق
4319		إلى > / دخل الفائدة

• في نهاية 2006 :

5000		من > / نقدية
735		إلى > / استثمار محتفظ به للاستحقاق
4265		إلى > / دخل الفائدة

• في نهاية 2007 :

5000		من > / نقدية
754		إلى > / استثمار محتفظ به للاستحقاق
4206		إلى > / دخل الفائدة

• في نهاية 2008 :

5000	من > / نقدية
857	إلى > / استثمار محتفظ به للاستحقاق
4143	إلى > / دخل الفائدة

• في نهاية 2009 :

55000	من > / نقدية
50926	إلى > / استثمار محتفظ به للاستحقاق
4074	إلى > / دخل الفائدة

(3). القيمة العادلة:

تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو تسوية التزام بين طرفين متراضيين و لديهما معلومات كافية و لا توجد علاقة بينهما .

و يوجد افتراض مسبق في تعريف القيمة العادلة بأن الكيان سيستمر وجوده في المستقبل المنظور .

تقاس ثلاثة فئات عادة للأصول المالية و الالتزامات المالية بالقيمة العادلة في الميزانية :

(1) الأصول المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة

(2) الأصول المالية المتاحة للبيع

(3) الالتزامات المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة

تشمل الأصول المالية و الالتزامات المالية في هذه الفئات الاستثمارات في أدوات الدين ، و الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية و أدوات الدين المصدرة المصنفة ضمن فئة مقاسة بالقيمة العادلة . و مع ذلك هناك استثناء واحد لقياس القيمة العادلة في هذه الفئات . و ينطبق هذا الاستثناء على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسجلة في سوق نشطة و لا يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة .

بالنسبة للأصول المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة و الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة ، يتم الاعتراف بجميع التغيرات عند حدوثها و يشمل ذلك مكاسب و خسائر الاحتفاظ غير المحققة .

بالنسبة للأصول المالية المتاحة للبيع يتم تأجيل المكاسب و الخسائر كمكون منفصل لحقوق الملكية إلى أن تتحقق أو يحدث تدهور في القيمة . فقط دخل الفائدة و دخل أرباح الأسهم و خسائر التدهور في القيمة و مكاسب و خسائر عملات أجنبية معينة يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة أثناء الاحتفاظ بالأصول المالية المتاحة للبيع . و عند تحقق المكاسب أو الخسائر مثلا من خلال البيع يتم إدراج مكاسب و خسائر الاحتفاظ غير المحققة ذات الصلة التي تم تأجيلها سابقا كمكون منفصل لحقوق الملكية، في الربح أو الخسارة .

يحدد (IAS 39) النظام الهرمي التالي لتحديد القيمة العادلة:

- وجود عرض سعري منشور في سوق نشطة هو أفضل دليل على القيمة العادلة و عند وجود مثل هذه العروض السعرية تستخدم في تحديد القيمة العادلة . و تعتبر الأداة المالية أنها ذات سعر مسجل أو منشور في سوق نشطة إذا كانت الأسعار المعروضة متاحة بسهولة و انتظام من بورصة أو سمسار أو مجموعة صناعة أو خدمة تسعير أو وكالة تنظيمية ، و كانت تلك الأسعار تمثل معاملات سوقية فعلية و حادثة بانتظام بين أطراف لا توجد علاقة بينهم .

- باستثناء مراكز المقاصة ، تقاس الأصول بسعر الشراء المعلن حاليا و تقاس الإلتزامات بسعر العرض المعلن حاليا ، و عندما يوجد لدى الكيان أصول و التزمات ذات مخاطر سوق ، يجوز أن تستخدم أسعار من أجل مراكز المقاصة . و عندما لا تكون هناك أسعار شراء و عرض متاحة ، فإن سعر المعاملة الأحدث زمنيا يوفر الدليل على القيمة العادلة طالما لم يكن هناك تغير هام في الظروف الاقتصادية منذ وقت حدوث المعاملة . و إذا تغيرت الظروف (مثل حدوث تغير هام في معدل الفائدة الخالي من المخاطرة) أو كان باستطاعة الكيان أن يبرهن على أن المعاملة الأخيرة لا تعكس القيمة العادلة (مثلا لأنها لم تكن وفقا لآلية السوق بل كانت بيعا اضطراريا)، فإن سعر آخر معاملة يتم تعديله حسبما يكون مناسباً .

- و إذا لم تكن هناك سوق نشطة لأداة مالية ما ، ينبغي تقدير قيمتها العادلة باستخدام تقنيات التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير الخيارات . و عند استخدام مثل هذه التقنيات ، ينبغي أن يكون تقدير أكثر موثوقية قابلا للتحقيق عن طريق استخدام أكبر عدد ممكن من مدخلات السوق ، و من ثم يتم

الاعتماد بأقل درجة ممكنة على المدخلات الخاصة بالكيان . كما ينبغي أن تأخذ تقنيات التقييم في الاعتبار أيضا أي معاملات حديثة حدثت بين أطراف متراضية و القيمة العادلة للأدوات المالية المماثلة⁹⁹ .

- التدهور في القيمة :

يشترط **IAS 39** أن يقيم الكيان في كل تاريخ ميزانية ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية على حدوث تدهور في قيمة أصل مالي ما أو مجموعة من الأصول المالية . و تشمل الادلة الموضوعية على حدوث تدهور في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية بيانات قابلة للملاحظة عن أحداث الخسارة التالية¹⁰⁰ :

- صعوبة مالية كبيرة بالنسبة للمصدر أو الملزم .
- حرق لعقد ما ، مثل العجز أو التأخر في سداد مدفوعات الفائدة و أصل الدين .
- تعثر إعادة هيكلة المديونية .
- أن يصبح محتملا أن يدخل المقترض الافلاس أو إعادة تنظيم مالية أخرى .
- اختفاء سوق نشطة لذلك الاصل المالي بسبب مصاعب مالية .
- وجود بيانات تشير إلى حدوث انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية من مجموعة من الاصول المالية منذ الاعتراف الاولي بتلك الاصول ، أي خسارة متكبدة و لكن لم يتم إثباتها في القوائم المالية بعد . و تشمل مثل هذه البيانات التغيرات في معدلات البطالة أو أسعار الاملاك المؤثرة على المقترضين في مجموعة ما .
- في حالة وجود أي ادلة موضوعية على حدوث تدهور في القيمة ، يعترف الكيان بأي خسارة ذات صلة في الربح أو الخسارة . و يتم تكبد هذه الاخيرة فقط في حالة توافر الشرطين التاليين :
- وجود أدلة موضوعية على حدوث تدهور في القيمة نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي للأصل (حدث خسارة)
- وجود تأثير لحدث الخسارة على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية للأصل المالي أو الأصول المالية يمكن قياسه بشكل موثوق .
- فئة الأصول المالية الوحيدة غير الخاضعة لاختبارات التدهور في القيمة هي الأصول المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة ، لأن أي انخفاضات في قيمة مثل هذه الأصول يتم الاعتراف بها فورا في الربح أو الخسارة بغض النظر عما إذا كانت هناك أدلة موضوعية على التدهور في القيمة .

⁹⁹ - طارق عبد العال حماد ، دراسات في المحاسبة المالية المتقدمة ، مرجع سابق ، ص 186
¹⁰⁰ - طارق عبد العال حماد ، دليل استخدام معايير المحاسبة ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص 206 .

فيما يتعلق بالقروض و الذمم المدينة و الاستثمارات المحتفظ بها إلى موعد الاستحقاق ، تقاس الأصول التي انخفضت قيمتها بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التقديرية المخصوصة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصول المالية (أي معدل الفائدة الفعلي المستخدم في تقرير التكلفة المستهلكة). و أي فروق بين المبلغ المرسل السابق و القياس الجديد للأصل المنخفضة قيمته يتم الاعتراف به كخسارة انخفاض في القيمة في الربح أو الخسارة . و يكون ذلك الحال إذا انخفضت التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة .

يوجد لدى الكيان (A) أصل قرض مبلغه المرسل المبدئي 100 ألف دولار و معدل فائدته الفعلي 8% في 1 جانفي 2005 قرر الكيان (A) أن المقرض ربما يشهر افلاسه و يتوقع تحصيل 20 ألف دولار فقط من التدفقات النقدية المتبقية الخاصة بأصل القرض و الفائدة . و يتوقع الكيان استرجاع هذا المبلغ في نهاية 2005 .
- احسب المبلغ الذي ينبغي على الكيان (A) أن يسجله كخسارة انخفاض في القيمة خلال 2005 و مبلغ دخل الفائدة الذي سيتم اثباته خلال 2005 إن وجد .

➤ في 1 جانفي 2005 ينبغي أن يعترف الكيان (A) بخسارة انخفاض في القيمة قدرها 81481 دولار و القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية التقديرية هي $18519 = 20000 / 1,08$. و الفرق بين المبلغ المرسل السابق للأصل (100 ألف) و القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التقديرية (18519) هو 81481 و قيد اليومية :

81481	
81481	

من > / خسارة الانخفاض في القيمة
إلى > / قروض و ذمم مدينة

خلال 2005 ينبغي على الكيان أن يعترف بدخل فائدة قدره 1481 . و يتم احتساب هذا المبلغ بضرب معدل الفائدة الفعلي الأصلي في المبلغ المرسل : $18519 \times 8\% = 1481$

1481	
1481	

من > / قروض و ذمم مدينة
إلى > / دخل الفائدة

2.4 محاسبة التحوط Hedge Accounting

1.4.2 تعريف التحوط

تم استخدام التحوط منذ زمن بعيد بصورة تقليدية بسيطة ، كقيام مزارع معين ببيع محصوله مسبقا ، فالبائع يتوقع عند قيامه بذلك انخفاض أسعار محصوله مستقبلا ، و بذلك فإنه يتحوط للخسائر التي يمكن أن يحمي بها و ينقلها إلى الطرف الآخر و هو البائع الذي يقوم على شراء محصول بأسعار مقدما لتوقعه بزيادة أسعار المحصول عن التكاليف التي قام بدفعها¹⁰¹ .

و مما يجدر ذكره هنا أن التحوط ليس دائما لنقل لخسائر بل يمكن أن يكون أحيانا للحماية من انخفاض الربح ، و يمكن أن ينظر إلى انخفاض الربح على أنه خسائر بين ما يفترض استلامه عند أعلى سعر و ما تم استلامه عند السعر الفعلي .

يعرف "التحوط أو التغطية **Hedging**" بأنه تقنية مالية لمقابلة أو موازنة مخاطر الخسائر الناتجة من تقلبات الأسعار في السوق ، و يستخدم المتحوطون تقنيات عديدة لتغطية المخاطر تشمل العقود المستقبلية و عقود الخيارات و المبادلات .

لقد أقر **IAS 39** التحوط للمخاطر التي يمكن أن تواجهها المنشأة بسبب التعامل مع الأدوات المالية ، و يمكن تصنيف هذه المخاطر على النحو التالي :

- المخاطر المتعلقة بالتدفقات النقدية ، و المتعلقة ب¹⁰² :
 - الاعتراف بأصل أو التزام مثل المدفوعات النقدية المستقبلية على السندات
 - المعاملات المتوقعة مثل تحديد شراء أو بيع مخزونات
 - علاقة مباشرة بمخاطر العملة الأجنبية مثل عقد لشراء أو بيع أصل بسعر ثابت لعملة التقرير للمنشأة
- المخاطر المتعلقة بالقيمة العادلة : تغطية مخاطر التعرض المعترف بها لأصل أو التزام على سبيل المثال التغيرات في القيمة العادلة لأسعار فائدة ثابتة للسندات كنتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة السوقية .
- المخاطر المتعلقة بالعملة الأجنبية .

¹⁰¹ - خالد جمال الجعرات ، معايير التقارير المالية الدولية ، مرجع سابق ، ص ؟

¹⁰² - طارق عبد العال حماد ، معايير التقارير المالية الدولية ، مرجع سابق ، ص 327 .

2.4.2 أدوات التحوط Hedging instruments

أداة التحوط هي أداة مالية (يمكن أن تكون مشتقا) مصنفة على أنها أداة تحوط و يتوقع أن توازن قيمتها العادلة أو تدفقاتها النقدية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند محل التحوط .

يجب أن تكون أداة التحوط مع طرف خارجي (أي أن مشتق داخلي مع قسم آخر لا ينطبق عليه تعريف أداة التحوط) و ألا تكون خيارا مكتوبا .

و البند محل التحوط هو أصل أو التزام أو معاملة تعرض الكيان لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات المستقبلية .

و يجوز تصنيف كل المشتقات كأدوات تحوط ، و لكن الأصل أو الالتزام المالي غير المشتق يجوز فقط أن يكون أداة تحوط عندما يوفر التحوط من مخاطرة العملات الأجنبية .

لقد تم تطوير المشتقات المالية لتلبية الحاجة إلى إدارة المخاطر ، فابتداء بالمزارع الذي يتناهب القلق من السعر الذي سيقبضه نظير محصول الذرة عند الحصاد ، و المنشأة الصغيرة المقترضة ذات الدين المتغير المعدل و القلقة من احتمال عدم تمكنها من تسديد القرض إذا ارتفعت أسعار الفائدة ، فإن المنشآت على اختلاف أنواعها تواجه الكثير من المخاطر التي تزيد من درجة تقلب تدفقاتها النقدية و مكاسبها ، و توفر الأدوات المالية المشتقة وسيلة للتحوط ضد المخاطرة أو إدارة التعرض للمخاطرة ، حيث تستبدل مخاطرة ما بأخرى أو تقلل المخاطرة إلى مستوى أدنى و في بعض الأحيان قد تقضي على المخاطرة تماما .

3.4.2 المعالجة المحاسبية:

لماذا أفرد المعيار الدولي رقم (39) محاسبة خاصة أطلق عليها محاسبة التحوط ؟ **Hedge Accounting**

- إن اختلاف أسس القياس و التحقق للبنود المطلوب حمايتها من المخاطر عن أسس القياس و التحقق الخاصة بأدوات الحماية و هو ما قد يؤدي إلى إثبات الأرباح و الخسائر الناتجة عن البنود المراد حمايتها في فترات تختلف عن إثبات الأرباح و الخسائر الناتجة عن أدوات التحوط ، و اختلاف أساليب القياس و توقيت الإثبات في الدفاتر قد يؤدي إلى إظهار تقلبات حادة في رقم الدخل و كذلك في بعض بنود الأصول و الخصوم و حقوق الملكية ، و قد توحى هذه التقلبات الحادة لمستخدمي القوائم المالية و غيرهم بأن الشركة لم تنجح في إدارة المخاطر المالية ، و ذلك على الرغم من أن الواقع يشير إلى نجاح المنشأة في تخفيض المخاطر عن طريق علاقات تحوط فعالة.

- إن اختلاف توقيت اقتناء أداة التحوط عن توقيت حدوث المعاملة أو البند المطلوب حمايته من المخاطر ، قد يشير مشاكل محاسبية تتعلق بكيفية معالجة المكاسب و الخسائر المحققة و غير المحققة خلال فترة الفجوة الزمنية بين المعاملتين .

- يمكن الدخول في الكثير من عقود المشتقات دون تحمل أية تكاليف أو بتكاليف ضئيلة مقارنة بقيمة المعاملة (مثل علاوة الخيار في حالة عقود الخيارات ، أو الهامش المبدئي في العقود المستقبلية) ، و هو الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم الإفصاح عن أجزاء هامة من أنشطة إدارة المخاطر في القوائم.

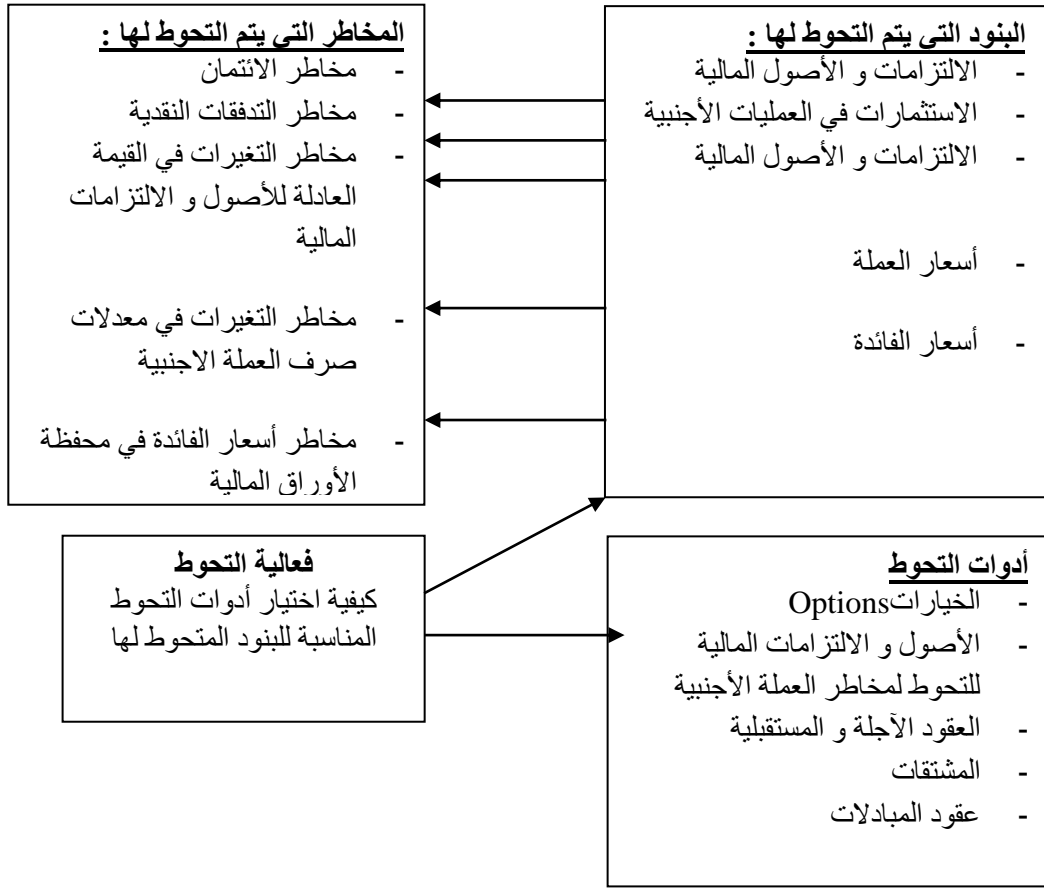
لذلك وضع **IAS 39** اشتراطات صارمة حتى يصبح بالإمكان استخدام محاسبة التحوط ، و تشمل هذه الاشتراطات :

• اشتراطات التصنيف و التوثيق الرسمي لعلاقات التحوط : تهدف هذه الاشتراطات إلى تقييد قدرة الإدارة على إدارة الأرباح من خلال تغيير النوايا بخصوص العمليات التي ترغب في التحوط ضد مخاطرها أو تحديد كيفية قياس فعالية التحوط بما يخدم مصالحها و رغباتها ، فلكي تفي معاملة تحوط للخضوع لمحاسبة تحوط يجب أن يوثق كل مركز تحوط و كل أداة تحوط رسمياً بواسطة الإدارة كذلك، يجب توثيق و تصنيف المخاطرة موضع التحوط أيضاً ، و تسري محاسبة التحوط فقط من تاريخ التصنيف و التوثيق .

• فعالية التحوط : يقصد بذلك أن تكون أداة التحوط ناجحة بدرجة كبيرة جدا في تغطية المخاطر التي تم التحوط ضدها . و لا يشترط المعيار ان يكون التحوط بنسبة **100%** .

و تتضمن معايير محاسبة التحوط شرطا مضمون أنه يتوقع أن يكون التحوط فعالا بدرجة عالية في الواقع العملي على امتداد عمر علاقة التحوط .

الشكل رقم (3) : نموذج علاقة التحوط



المصدر : خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية 2007 ، إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2008 .

4.4.2 التوقف عن تطبيق محاسبة التحوط Discontinuation of Hedge Accounting

يجب التوقف عن استخدام محاسبة التحوط إذا :

- انتهت صلاحية الأداة المالية أو تم بيعها أو أقصيت أو تمت ممارستها .
- لم يعد التحوط متوافقا مع شروط الاعتراف مثل توقف سريانه .
- لم يعد يتوقع ظهور عملية التنبؤ ثانية في تحوطات التدفقات النقدية .
- أن المنشأة قامت بإلغاء تشخيص التحوط .

مثال :

¹⁰³ يبين هذا المثال المعالجة المحاسبية لتغطية مخاطر التعرض للتقلبات في التدفقات النقدية و التي يمكن إرجاعها لمعاملة متوقعة .

شركة **Miling** تقوم بمراجعة مشترياتها من الذرة للموسم القادم و تتوقع شراء **1000** طن ذرة بعد شهرين، و حاليا يباع **2** طن ذرة بعد شهرين مستقبليا بسعر **600** دولار للطن ، و الشركة تقبل بشراء مخزونها من الذرة بهذا السعر في نهاية شهر ماي .

و حينما يتحدد الجفاف يكون المزارعون في خوف ان يزيد سعر الذرة ، لذلك فهم يلجؤون إلى تغطية مخاطر مشترياتهم المتوقعة مقابل هذه الزيادة المحتملة في سعر الذرة و ذلك بالشراء المستقبلي للذرة لشهرين بسعر **600** دولار للطن_ لألف طن ، و تتطلب الصفقة من الشركة أن تدفع بداية لب الصفقة من الشركة أن تدفع بداية **30000** دولار في حساب للهامش (تامين) ، و يتم تحديث حسابات الهامش مرتين كل شهر .
و تطبق أسعار السوق كما يلي :

السعر المستقبلي للطن	تاريخ
600 دولار	1 أبريل
590 دولار	15 أبريل
585 دولار	30 أبريل
605 دولار	15 ماي
620 دولار (فوري)	31 ماي

و سعر الذرة في الواقع في تزايد بسبب الجفاف و تشتري الشركة الألف طن المخططة بسعر السوق الفوري **620** دولار للطن في **31** ماي .

$$15 \text{ أبريل} (600 - 590) \times 1000 \text{ طن} = \$10000 \text{ تدفع}$$

$$30 \text{ أبريل} (585 - 590) \times 1000 \text{ طن} = \$ 5000 \text{ تدفع}$$

$$15 \text{ ماي} (585 - 605) \times 1000 \text{ طن} = \$ 20000 \text{ تحصل}$$

$$31 \text{ ماي} (605 - 620) \times 1000 \text{ طن} = \$ 15000 \text{ تحصل}$$

و تكون قيود اليومية كما يلي :

¹⁰³ - خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية ، مرجع سابق ، ص 333 .

	1 أبريل	
30000		من > هامش مبدئي
30000		إلى > نقدية
		(حساب للخسارة عن عقود مستقبلية - تغطية مخاطر تدفق نقدي)
	15 أبريل	
10000		من > احتياطي تغطية المخاطر (أحد حسابات حقوق الملكية)
10000		إلى > نقدية (مدفوعات نقدية اسداد فروق الهامش)
		(حساب للخسارة عن عقود مستقبلية - تغطية مخاطر تدفق نقدي)
	30 أبريل	
5000		من > احتياطي تغطية المخاطر (أحد حسابات حقوق الملكية)
5000		إلى > نقدية (مدفوعات نقدية اسداد فروق الهامش)
		(حساب للخسارة عن عقود مستقبلية - تغطية مخاطر تدفق نقدي)
	15 ماي	
20000		من > نقدية (متحصلات نقدية فروق هامش)
20000		إلى > احتياطي تغطية مخاطر (حساب حقوق ملكية)
		(حساب الربح عن عقد مستقبلي - تغطية مخاطر تدفق نقدي)
	31 ماي	
15000		من > نقدية (متحصلات نقدية فروق هامش)
15000		إلى > احتياطي تغطية مخاطر (حساب حقوق ملكية)
		(حساب الربح عن عقد مستقبلي - تغطية مخاطر تدفق نقدي)
	31 ماي	
620000		من > المخزون
620000		إلى > نقدية
		(شراء المخزون بسعر فوري 1000 طن x 620 دولار للطن)
	//	
30000		من > نقدية
30000		إلى > هامش
		(تحصيل قيمة الهامش المبدئي المودع)
	//	

20000
20000

من ح / احتياطي تغطية مخاطر
إلى ح / المخزون

المكسب أو الخسارة الناتجة من تغطية مخاطر التدفق النقدي يجب استبعادها من حقوق الملكية و قيمة الأصل الاساسي المعترف به أيضا يجب تعديلها .

واضح من هذا المثال أنه تم تعديل قيمة المخزون بالمكسب الناتج عن أداة تغطية المخاطر الناتج عنها ، و الناتجة عن محاسبة المخزون بسعر تغطية المخاطر Hedged price أو السعر المستقبلي Futures price .

و إذا حدث أنه لم ينقضي العقد المستقبلي أو لم يتم إقفاله في 31 ماي ، فإن المكاسب أو الخسائر المحسوبة على العقد المستقبلي بعدئذ سوف تتم المحاسبة عنها في قائمة الدخل لان علاقة تغطية التدفق النقدي لم تعد قائمة .

مثال 02 :

¹⁰⁴أوراق مالية بغرض المتاجرة - مراقبة تحركات السوق و أرباح غير محققة ترحل إلى قائمة الدخل :

يوم 30 نوفمبر 2008 اشترت الشركة 100 سهم من أسهم شركة أمازون بسعر 90 دولار للسهم الواحد ، و أيضا 100 سهم من أسهم شركة IBM بسعر 75 دولار للسهم الواحد ، و قد صنفت الاوراق المالية على انها أوراق مالية بغرض المتاجرة (أصول متداولة) و تقيم بالقيمة العادلة (القيمة السوقية) .

أي زيادة او نقص في القيمة ترحل إلى صافي الدخل في السنة التي حدثت فيها ، كذلك أي دخل يتم تحصيله منها يسجل ضمن صافي الدخل لتسجيل عملية الشراء المبدئي .

16500
16500

من ح / استثمارات ملكية بغرض المتاجرة
إلى ح / نقدية

مبلغ 16500 عبارة عن $75 \times 100 + 90 \times 100$

فإذا كانت الشركة تعد قوائمها المالية بعد شهر واحد من الشراء (في نهاية السنة) في 31 ديسمبر 2008 و كان سعر إقفال شركة أمازون في جداول البورصة 70 دولار للسهم و سعر IBM 80 دولار للسهم ، و بهذا

¹⁰⁴ - خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية ، مرجع سابق ، ص 336 .

فإن استثمار الشركة في هاتين المنشأتين هبط إلى $15000(80 \times 100 + 70 \times 100)$ و يعدل حساب الاستثمارات قصيرة الأجل كما يلي :

	//	
1500		من > / مكاسب / خسائر غير محققة على الاستثمارات
1500		إلى > / استثمارات ملكية بغرض المتاجرة

يلاحظ أن خسارة شركة أمازون و المكسب من **IBM** يؤدي إلى خسارة صافية و التي تؤدي إلى نقص دخل المنشأة ، و رغم أن هذه خسارة لم تتحقق بعد و ذلك لأن الأسهم لم يتم بيعها ، لذلك فإن المنشأة لم تحقق فعلا خسارة و رغم ذلك فإنها تستمر في قيدها في قائمة الدخل .

و في منتصف جانفي 2009 ، حصلت المنشأة توزيعات أرباح قدرها **0,16** دولار لكل سهم من أسهم **IBM** ، لذلك يجري القيد التالي :

	//	
16		من > / نقدية
16		إلى > / دخل الاستثمارات

مبلغ \$16 عبارة عن $100 \times 0,16$ سهم .

و في 23 جانفي 2009 باعت الشركة كل الاوراق المالية و بلغت المتحصلات **80** دولار للسهم من أمازون **85** دولار للسهم من شركة **IBM** ، و لذلك يجري القيد التالي :

	//	
16500		من > / نقدية
15000		إلى > / استثمارات ملكية بغرض المتاجرة
1500		إلى > / مكاسب / خسائر غير محققة على الاستثمارات

و يبلغ مقدار المكسب الذي تحقق والمقيد مساويا للعائد المحسوب كما يلي :

16500 (\$85x100+\$80x100) ناقصا رصيد حساب الاستثمارات قصيرة الاجل (و التي تكون \$15000 بعد تسوية القيد الموضح أعلاه) و بالقيود المتوافق مع تسويات القيمة العادلة لحساب المكاسب / الخسائر غير المحققة ، فإن الحساب يصفى عند بيع الاوراق المالية .

3. الأدوات المالية : الإفصاح

Financial Instruments : Disclosure IFRS 7

لقد تم إصدار المعيار (IFRS 7) لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية ، و هو بذلك يلغي كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار (IAS 32) . و يأتي تركيز المعيار (IFRS 7) على الإفصاحات عن المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية كمخاطر الائتمان و مخاطر السيولة و مخاطر السوق نظرا للتوسع الكبير في التعامل بالأدوات المالية ، و ما تشكله هذه الإفصاحات سواء كانت كمية أو نوعية من زيادة المعلومات عن الأدوات المالية ووضوحها و شفافيتها و التي تمكن المستفيدين و أصحاب العلاقة من اتخاذ قراراتهم برشد و عقلانية ، خاصة بعد ظهور مشاكل عدة ناتجة عن عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها و المتعلقة بالأدوات المالية للتعامل مع المخاطر المحيطة بها . يشبه نطاق (IFRS 7) نطاق (IAS 32) . و مثل (IAS 32) ، يوجد ل (IFRS 7) استثناءات من النطاق تتصل ببعض البنود التي ينطبق عليها تعريف الأداة المالية .

الجدول رقم (4) : و فيما يلي هذه الاستثناءات من النطاق

المعيار	الاستثناء من النطاق
IAS 27 القوائم المالية المجمعة و المنفصلة	الحصص في الشركات التابعة
IAS 26 الاستثمارات في الشركات الشقيقة	الحصص في الشركات الشقيقة
IAS 31 الحصص في المشروعات المشتركة	الحصص في المشروعات المشتركة
IAS 19 مزايا العاملين	خطط مزايا العاملين
IAS 2 المدفوعات على أساس الأسهم	معاملات الدفع على أساس الأسهم
IFRS 3 اندماجات الشركات	عقود التعويضات العرضية أو الطارئة في اندماجات الشركات
IFRS 4 عقود التأمين	عقود التأمين

1. المصدر : خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية ، IFRS & IAS 2007 ، إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2008.

متطلبات الإفصاح بموجب المعيار IFRS7 :

• يجب على المنشأة تجميع أدواتها المالية في فئات مماثلة (الأصول المالية ،الالتزامات المالية و حقوق الملكية) و الإفصاح على مستوى الفئة عن المعلومات التالية¹⁰⁵ :

_ الإفصاح عن طبيعة و مقادير التدفقات النقدية و ظروف عدم التأكد المحيطة بها و المتعلقة بالأدوات المالية .
_ أسس الاعتراف و القياس و السياسات المحاسبية المختلفة المتعلقة بالأدوات المالية بما ذلك آلية تحديد القيم العادلة لهذه الأدوات .

• هناك مجموعتان من الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار IFRS 7 :

I. معلومات عن أهمية الأدوات المالية .

II. معلومات عن طبيعة و نطاق المخاطر التي تظهر بسبب الأدوات المالية .

3.1 أهمية الأدوات المالية للمركز و الأداء المالي

إن IFRS 7 يطالب الكيانات بالإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة لمركز الكيان المالي و أدائه . و للمساعدة في تحقيق هذا الهدف ، يشترط IFRS 7 الإفصاح عن بنود الميزانية و بنود قائمة الدخل و قائمة التغيرات في حقوق الملكية و السياسات المحاسبية و محاسبة التحوط و القيمة العادلة¹⁰⁶ .

1.1.3 بنود الميزانية

I. المبلغ المرحل :

يشترط (IFRS 7) إجراء إفصاحات عن المبالغ المرحلة لكل من فئات الأصول و الالتزامات المالية المحددة في IAS 39. و يجب توفير هذه الإفصاحات إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات المتممة لها . و يساعد الإفصاح عن المبالغ المرحلة حسب الفئة مستخدمي القوائم المالية على فهم إلى أي مدى تؤثر السياسات المحاسبية لكل فئة على المبالغ التي تقاس بها الأصول المالية و الالتزامات المالية .

البنود بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة:

طبقاً ل IAS 39 ، مسموح للكيانات بتصنيف الأصول و الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة في حالة الوفاء بشروط محددة . و بالنسبة لبعض الأصول و الإلتزامات المصنفة بأنها كذلك ، يشترط IFRS 7 إفصاحات خاصة . و تسرى متطلبات الإفصاح هذه على القروض و الذمم المدينة (أي عندما يقرض

¹⁰⁵ - خالد جمال الجعرات ، معايير التقارير المالية الدولية ، IFRS & IAS 2007 ، مرجع سابق ، ص .

¹⁰⁶ - طارق عبد العال حماد ، دليل استخدام معايير المحاسبة ، الجزء الثاني، مرجع سابق ، ص 257 .

الكيان نقدية) و الالتزامات المالية (أي عندما يقتض الكيان نقودا) المصنفة بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة .

تشمل الإفصاحات المطلوبة معلومات عن مقدار التغير في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام القابل للإرجاع إلى التغيرات في مخاطرة ائتمان ذلك الأصل أو الالتزام (أي مخاطرة أن يسبب المقترض خسارة مالية للمقرض من خلال العجز عن أداء الالتزام) مثل هذه المعلومات سيتم توفيرها عن التغير أثناء الفترة و عن التغير التراكمي منذ أن تم تصنيف الأصل أو الالتزام بأنه بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة .

بدون مثل هذه المعلومات ، ثمة تخوف من أن مستخدمي القوائم المالية قد يخطئون في تفسير تأثيرات الربح أو الخسارة للتغيرات في مخاطرة الائتمان . على سبيل المثال : إذا ازدادت مخاطرة الائتمان لإلتزام مالي بسبب الصعوبات المالية التي تواجهه كيانا ما ، فسوف تنخفض القيمة العادلة للإلتزام المالي و ينتج عن ذلك مكسب للكيان . و يرى البعض أن ذلك متعارض مع البديهية حيث أن السبب في المكسب هو مشاكل الكيان المالية .

عمليات إعادة التصنيف:

إذا أعاد كيان تصنيف أصل مالي ما بحيث أن إعادة التصنيف تغير قياس الأصل من أصل مقاس بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة إلى أصل مقاس بالقيمة العادلة أو العكس ، يكون مطلوبا من الكيان الإفصاح عن المبلغ المعاد تصنيفه و سبب إعادة التصنيف . مثل هذه المعلومات تكون مفيدة لأن إعادة التصنيف تؤثر على الكيفية التي يقاس بها الأصل المالي .

إلغاء الاعتراف:

في بعض الظروف لا تصلح عمليات بيع أو تحويلات أخرى للأصول المالية لإلغاء الاعتراف (أي أن الكيان الذي حول الأصل المالي ليس مسموحا له بحذف الأصل المالي أو جزء منه من قوائمه المالية) .
 وربما يكون الكيان قد باع أصلا ماليا و لكنه احتفظ جوهريا بكل المخاطر و المكافآت الخاصة بالملكية ، و بذلك لا يكون إلغاء الاعتراف مسموحا .

فيما يتعلق بكل فئة من الأصول المالية المحولة و غير المؤهلة لإلغاء الاعتراف ، مطلوب من الكيان الإفصاح عن معلومات عن :

- طبيعة مخاطر و مكافآت الملكية التي لا يزال الكيان معرضا لها .
- إجمالي المبلغ المرسل للأصول الأصلية ، مقدار الأصول التي لا يزال الكيان يعترف بها (إذا كان مختلفا عن المبلغ المرسل الكلي للأصول الأصلية) و المبلغ المرسل للإلتزامات ذات الصلة .
- الهدف من هذه المعلومات هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تقييم أهمية المخاطر المحتفظ بها في تحويلات غير مؤهلة لإلغاء الاعتراف .

الضمان:

إذا كان كيان كيان قد رهن أصوله المالية كضمان لالتزامات أو إلتزامات عرضية له ، فإنه يكون مطلوباً منه الإفصاح عن المبلغ المرحل لتلك الأصول المالية و الشروط المتصلة بالرهن . مثل هذه المعلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم إلى أي مدى لن تكون الأصول المالية للكيان متاحة للدائنين العامين للكيان في حالة الإفلاس .

إذا كان الكيان يحتفظ بضمان (سواء كان مالياً أو غير مالياً) و كان مسموحاً له بيع أو إعادة رهن الضمان في ظل عدم عجز عن السداد من جانب مالك الضمان ، يكون مطلوباً منه الإفصاح عن القيمة العادلة للضمان المحتفظ به ، و القيمة العادلة لأي ضمان مباع أو معاد رهنه ، و ما إذا كان على الكيان التزام بإعادته و الشروط المرتبطة باستخدام الضمان .

حساب مخصص الخسائر الائتمانية:

عندما يستخدم كيان حساباً منفصلاً لتسجيل الانخفاض في قيمة أصل مالي ما (حساب مخصص) بدلاً من خفض المبلغ المرحل للأصل مباشرة ، يشترط (IFRS 7) الإفصاح عن إجراء تسوية (مطابقة) للتغيرات في ذلك الحساب خلال الفترة من كل فئة للأصول المالية .

الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات الضمنية المتعددة :

إذا كان كيان قد أصدر أداة تحتوي على مكون التزام و مكون حقوق ملكية معا (كما هو محدد طبقاً ل IAS 32) و كان للأداة مشتقات ضمنية متعددة توجد علاقة اعتماد متبادل بين قيمتها، فسوف يفصح عن وجود مثل هذه المكونات .

من أمثلة الأدوات ذات المشتقات الضمنية المتعددة سند قابل للتحويل و قابل للتسديد يعطي الجهة المصدرة الحق في استرداد الأداة من الحامل (أي مكون خيار شراء أجل ضمني) و الحامل الحق في تحويل الأداة إلى حقوق ملكية الجهة المصدرة (أي مكون خيار تحويل حقوق ملكية ضمني) . بالنسبة لمثل هذه الأداة المالية ، تكون هناك علاقة اعتماد متبادل بين المكونات الضمنية لأنه إذا تمت ممارسة واحد يتم سداد الآخر . و يعني هذا أن مجموع القيم العادلة المحددة بشكل منفصل لمكونات الأداة المالية لن يساوي بالضرورة القيمة العادلة للأداة المالية ككل .

حالات العجز عن السداد:

طبقاً ل IFRS 7 ، يجب على الكيان توفير افصاحات عن حالات العجز عن السداد و خرق القروض مستحقة السداد و غير ذلك من اتفاقيات القروض الأخرى . مثل هذه الإفصاحات توفر معلومات عن الجدارة الائتمانية للكيان و إمكانات حصوله على قروض في المستقبل .

2.1.3 بنود قائمة الدخل و قائمة التغيرات في حقوق الملكية

يوجب (IFRS 7) على الكيان الإفصاح عن بنود معينة للدخل و النفقة و المكاسب أو الخسائر إما في صلب القوائم المالية أو في الايضاحات المتممة لها . و تساعد هذه الافصاحات المستخدمين على تقييم أداء الأدوات المالية للكيان و أنشطته و تشمل الافصاحات المطلوبة :

- صافي المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل عن كل فئة للأصول المالية و الالتزامات المالية الواردة في IAS 39 .

- مجموع دخل الفائدة و مجموع نفقة الفائدة (محسوبا باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) للأصول المالية او الإلتزامات المالية التي ليست بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة .

- دخل الرسوم و النفقة (بخلاف المبالغ المدرجة عند تقرير معدل الفائدة الفعلي) الناشئ من الاصول المالية أو الإلتزامات المالية التي ليست بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة ، و الانشطة الإئتمانية التي ينتج عنها الاحتفاظ بأصول أو استثمارها بالنيابة عن أفراد و صناديق و خطط مزايا التقاعد و مؤسسات أخرى .

- دخل الفائدة على الأصول المالية التي انخفضت قيمتها الذي استحق طبقا ل (IAS 39) .

- مبلغ أي خسارة انخفاض في القيمة لكل فئة من الاصول المالية .

3.1.3 السياسات المحاسبية

يتضمن (IFRS 7) إشارة إلى (IAS 1) الذي يوجب على الكيان الإفصاح في ملخص السياسات المحاسبية الهامة عن أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية و السياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة وثيقة الصلة بفهم القوائم المالية .

4.1.3 محاسبة التحوط

نظرا لأن محاسبة التحوط انتقائية و خاضعة لشروط مقيدة طبقا ل (IAS 39) ، فمن المهم أن تقدم الكيانات معلومات عن مدى تطبيقها لمحاسبة التحوط و تأثيرها على القوائم المالية من أجل تمكين المستخدمين من مقارنة القوائم المالية للكيانات المختلفة . و يحتوي IFRS 7 على متطلبات إفصاح تفصيلية بهذا الشأن (و وصف لكل نوع من التحوطات ، و وصف للأدوات المالية المصنفة بأنها أدوات تحوط و قيمتها العادلة في تاريخ القوائم المالية ، طبيعة المخاطر الجاري التحوط منها) . و ينبغي على الكيان أن يفصح بشكل مستقل عن تحوطات التدفق النقدي و تحوطات القيمة العادلة و تحوطات الاستثمار الصافي في العمليات الأجنبية .

بالنسبة لتحوطات التدفق النقدي ، يقوم الكيان أيضا بالإفصاح عن الفترات التي يتوقع حدوث التدفقات النقدية فيها ، و متى يتوقع أن تدخل في عملية تقرير الربح أو الخسارة و وصف لأي معاملة مالية استخدمت من أجلها محاسبة التحوط سابقا و لكن لم يعد حدوثها متوقعا .

- عندما يكون مكسب أو خسارة على أداة تحوط في تحوط تدفق نقدي قد تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية ، من خلال بيان قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، يجب على الكيان الإفصاح عن :
- المبلغ الذي تم الاعتراف به في حقوق الملكية خلال الفترة .
 - المبلغ الذي تم حذفه من حقوق الملكية و ادراجه في الربح أو الخسارة عن الفترة .
 - المبلغ الذي تم حذفه من حقوق الملكية خلال الفترة و ادراجه في القياس الأولي لتكلفة الاقتناء أو مبلغ مرحل آخر لأصل أو التزام غير مالي في معاملة محل تحوط متنبأ بها و محتملة الحدوث بدرجة كبيرة .
- الكيان مطلوب منه أيضا أن يفصح:
- في تحوطات القيمة العادلة عن المكاسب أو الخسائر على أداة التحوط و البند محل التحوط القابل للارجاع إلى المخاطرة المتحوط منها .
 - عدم الفاعلية المعترف بها في الربح أو الخسارة الناشئة من تحوطات التدفق النقدي .
 - عدم الفاعلية المعترف بها في الربح أو الخسارة الناشئة من تحوطات الاستثمارات الصافية في العمليات الأجنبية.

5.1.3 القيمة العادلة

يوجب (IFRS 7) على الكيان الإفصاح فيما يتعلق بكل فئة من الأصول و الالتزامات المالية عن القيمة العادلة لفئة الأصول و الالتزامات. و يتم إجراء الإفصاح عن القيمة العادلة بطريقة تسمح بمقارنة المعلومات بالمبلغ المرحل المناظر في الميزانية . و يعتبر كثير من مستخرجي القوائم المالية معلومات القيمة العادلة مفيدة لأنها توفر تقييما مبني على السوق لقيمة الأدوات المالية لا يعتمد على تكلفة الأدوات عندما تم الاعتراف بها مبدئيا بواسطة الكيان أو الفئة التي تم تصنيفها فنيا بواسطة الكيان .

لا تكون معلومات القيمة العادلة مطلوبة عندما يكون المبلغ المرحل تقريبا معقولا للقيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك ، عندما تقاس الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية غير مسجلة في البورصة أو مشتقات مرتبطة بأدوات حقوق الملكية هذه بالتكلفة وفقا ل (IAS 39) بسبب عدم إمكانية قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق ، ينبغي الإفصاح عن تلك الحقيقة بالإضافة إلى وصف للأدوات المالية و مبلغها المرحل و بيان سبب عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بشكل موثوق و إن أمكن مدى أو نطاق التقديرات التي تحتل أن تقع القيمة العادلة ضمنها. و لا يكون الإفصاح عن القيمة العادلة مطلوبا بالنسبة لمثل هذه الأداة .

2.3 طبيعة و نطاق المخاطر الناشئة من الأدوات المالية

ثاني الهدفين الرئيسيين ل (IFRS 7) هو إلزام الكيانات بالإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة و مدى المخاطر الناشئة من الأدوات المالية و المعرض لها الكيان في تاريخ القوائم المالية. و تركز متطلبات الإفصاح هذه على المخاطر الناشئة من الأدوات المالية و منها مخاطرة الائتمان ، مخاطرة السيولة ، و

مخاطرة السوق و كيف يديرها الكيان . و يعتمد مدى التعرض للمخاطرة على مدى تعرض الكيان لنخاطر ناشئة من الادوات المالية .

1.2.3 إفصاحات نوعية

و هي الافصاحات التي تتضمن معلومات غير كمية عن الادوات المالية و المخاطر المتعلقة بها .
تتضمن الافصاحات النوعية ما يلي¹⁰⁷:

- التعرض للمخاطر لكل نوع من الادوات المالية و كيفية نشوءها .
- أهداف الكيان و سياساته و اجراءاته لإدارة و قياس هذه المخاطر .
- التغيرات من الفترات السابقة في درجة تعرضه للمخاطرة أو في أهدافه و سياساته و عملياته و طرقه.

2.2.3 إفصاحات كمية

تزود الافصاحات الكمية بمعلومات عن مدى تعرض المنشأة للمخاطر ، مستندة على معلومات داخلية تم تزويد الكيان بها ، و تتضمن هذه الافصاحات ما يلي :

- ملخصا لبيانات كمية مختصرة عن التعرض لكل نوع من انواع المخاطر في تاريخ الإبلاغ .
- افصاحات عن مخاطر الائتمان ، و مخاطر السيولة ، و مخاطر السوق .
- تركز المخاطر سواء كان على أساس جغرافي أو على عملاء معينين أو في أسواق معينة أو على أنواع معينة من السلع أو الأدوات المالية ، و يرتبط بذلك سياسة التنوع .
- ✚ يكتنف التعامل بالأدوات المالية مجموعة من المخاطر ، و للحماية و التحوط منها و إدارتها بما يحقق أقل خسائر ممكنة أو أكبر ربح ممكن لا بد من التعرف عليها .

1. مخاطرة الائتمان Credit risk

يعرف (IFRS 7) مخاطرة الائتمان بأنها مخاطرة أن يسبب أحد طرفي أداة مالية ما خسارة مالية للطرف الآخر عن طريق الاخفاق في أداء إلتزام ما .

يشترط (IFRS 7) إجراء الافصاحات التالية :

- المبلغ الذي يمثل في أفضل صورة درجة التعرض القصوى لمخاطرة الائتمان في تاريخ القوائم المالية دون أن يؤخذ في الاعتبار أي ضمان محتفظ به أو التعزيزات الائتمانية الأخرى (أي في حالات كثيرة المبلغ المرحل) .
- وصف للضمان المحتفظ به و التعزيزات الائتمانية الأخرى .

¹⁰⁷ - خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية ، مرجع سابق ، ص .

- معلومات عن الجودة الائتمانية للأصول المالية التي لا تكون مستحقة و غير مرفوعة و لا تكون قيمتها قد انخفضت .

- المبلغ المرحل للأصول المالية التي ستكون خلافا لذلك مستحقة و غير مدفوعة أو انخفضت قيمتها و تم إعادة التفاوض على شروطها و أجالها .

2. مخاطرة السيولة Liquidity risk

يعرف (IFRS 7) مخاطرة السيولة بأنها مخاطرة أن يواجه الكيان صعوبة في أداء الالتزامات المرتبطة بالخصوم المالية .

يوجب (IFRS 7) على الكيان الإفصاح :

- تحليل استحقاق الالتزامات المالية بين الاستحقاقات التعاقدية المتبقية .
- وصف للكيفية التي يدير بها مخاطرة السيولة المتأصلة في تلك الالتزامات (الخصوم) .

3. مخاطرة السوق Market risk

يعرف (IFRS 7) مخاطرة السوق بأنها مخاطرة أن تتقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما بسبب التغيرات في الأسعار السوقية . و تعكس مخاطرة السوق المخاطر التالية :

- مخاطر الفائدة Interest rate risk : و تتعلق بالتغير في أسعار و معدلات الفائدة انخفاضا و ارتفاعا و التي تؤثر على قيمة الأداة المالية السوقية ، و تتضمن تواريخ إعادة التسعير التعاقدية أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب ، و أسعار الفائدة الفعالة و أي معلومات تتعلق بمخاطر أسعار الفائدة.

- مخاطر العملة Currency risks : و هي المخاطر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة و التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار و معدلات صرف العملات انخفاضا و ارتفاعا .

- مخاطر سوقية أخرى Other market risks : و هي المخاطر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة و التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية و الناتجة عن التغيرات في الأسعار و العوامل السوقية الأخرى التي تؤثر على قيمة الأداة المالية السوقية بخلاف مخاطر أسعار الفائدة و مخاطر العملة ، مثل القيمة السوقية للمواد المشمولة بالعقود الآجلة و العقود المستقبلية و غيرها .

يلتزم (IFRS 7) الكيان بالإفصاح عن تحليل حساسية مستخدمي القوائم المالية على معرفة ماهية التغيرات المحتملة الحدوث بدرجة معقولة في المركز المالي و الأداء المالي للكيان بسبب التغيرات في عوامل مخاطرة السوق .

في حالة عدم استخدام الكيان تحليل الحساسية لعكس علاقات الاعتماد المتبادل بين متغيرات المخاطرة لإدارة المخاطر المالية ينبغي تحليل أو تجزئة تحليل الحساسية حسب نوعية المخاطرة السوقية المعرض لها الكيان في تاريخ القوائم المالية ، مع بيان كيف كان الربح أو الخسارة و حقوق الملكية ستتأثر بالتغيرات في متغير المخاطرة وثيق الصلة التي كانت محتملة الحدوث بدرجة معقولة في ذلك التاريخ . و عندما تكون تحليلات الحساسية المفصّل عنها غير ممثلة (مثلا لأن التعرض في نهاية السنة لا يعكس التعرض خلال السنة) ينبغي على الكيان الإفصاح عن تلك الحقيقة و السبب في اعتقاده بأن تحليلات الحساسية غير ممثلة .

ملخص الفصل الرابع □

من خلال الدراسة التي قامت بها الباحثة و التي تناولت الأدوات المالية و خاصة فيما يتعلق بطبيعتها، و كيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية ، فإنه يمكن صياغة مجموعة من النتائج التي تمثل خلاصة هذا الفصل :

1. إن هناك تطورا شهدته الأدوات المالية فيما يتعلق بالكم و النوع ، فلم يعد الأمر مقتصرًا على الأدوات المالية التقليدية المتمثلة في الأسهم و السندات ، بل تعدى ذلك إلى ظهور أنواع جديدة أصبح يطلق عليها اسم المشتقات المالية .

2. يعتمد المفهوم الذي قد ينطبق على أي أداة مالية ، على طبيعة هذه الأداة و شكلها القانوني .

3. إن التعامل بالأدوات المالية التقليدية يحتوي على مخاطرة ، بينما التعامل بالأدوات المالية المشتقة يكون أساسا لأجل تفادي تلك المخاطر .

4. إن الهيآت و المنظمات المسؤولة عن المحاسبة بوجه عام أصبحت تعطي للأدوات المالية القدر الكافي من الإهتمام و العناية ، و ذلك يتضح من خلال تخصيصها لثلاثة معايير المحاسبة الدولية لتتناول هذا الجانب ، و هي **IAS 39، IAS 32، IFRS 7** .

5. إن الهدف من الإفصاح عن الأدوات المالية هو تقديم المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير الاخطار المرتبطة بالأدوات المالية ، و كذلك أخطار السياسات الإدارية .

6. إن الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بمعالجة الأدوات المالية له أهمية بالغة لمستخدمي القوائم المالية ، و ذلك لأنه يحدد مبلغ و توقيت و درجة التدفقات النقدية المستقبلية .

7. تقوم المنشآت بالإفصاح عن ما يسمى بالتحوط و أدواته المختلفة التي يتم تصنيفها كتحوطات لعمليات مستقبلية متوقعة .

يمكن للمنشآت أن تقدم إفصاحات إضافية عن الأدوات المالية و ذلك خارج الميزانية ، إذا رأت المنشأة أن ذلك سوف يزيد من قدرة مستخدمي القوائم المالية للأدوات المالية على فهم تلك الأدوات .

الطائفة

الأنظمة

لقد أدت ثورة المعلومات وما آلت إليه من انتشار الحواسيب والبريد الإلكتروني والإنترنت إلى تعزيز العولمة وتدفق المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والإدارية في الوقت المناسب، هذه المعلومات التي تمثل إلى حد كبير مخرجات النظام المحاسبي على مستوى المنشأة (فردية أو شخصية معنوية) أو على مستوى القطاع أو الدولة. ولا يمكن لهذه المعلومات أن تكون ذات فائدة كافية ما لم تكن قابلة للمقارنة، هذه المقارنة التي تعتمد على معايير أو أسس للقياس قد تختلف بين دولة وأخرى وبين قطاع وآخر وبين شركة وأخرى، مما يؤدي إلى تشويه القياس وتشويه المقارنة وتضليل متخذي القرارات. مما جعل وضع معايير دولية للمحاسبة يتم القياس بناء عليها مهمة ملحة على الصعيد الدولي أخذته كثيراً من المنظمات والدول على عاتقها، و ذلك نظرا للحاجات الملحة التي ظهرت لعدة أسباب أهمها:

- عولمة الاقتصاد ونمو وتحرير التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر .
 - تطور الأسواق المالية العالمية .
 - الخصخصة في معظم دول العالم .
 - تغيرات في أنظمة النقد الدولية .
 - تعاظم قوة الشركات متعددة الجنسيات لتشمل أصقاع المعمورة، سواء كان ذلك عن طريق إنشاء فروع لها في الأقاليم والدول، أو السيطرة على شركات تابعة.
- و بينما تتزايد درجة العولمة على مستوى الاقتصاديات الوطنية من خلال تبسيط القواعد وإصلاحات السوق، تتزايد الحاجة لإيجاد نقطة تلاقى بين المعايير المعمول بها في إعداد التقارير المالية على المستوى الوطني وبين معايير المحاسبة الدولية. لذلك يرجع نشوء معايير المحاسبة الدولية إلى احتياجات عصر العولمة : عولمة الاقتصاد وخصوصا عولمة أسواق المال ، الأمر الذي انعكس بدوره على عولمة المحاسبة ، فالمحاسبة أساساً هي لغة الأعمال ، ولغة الاستثمارات على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

و قد بدأت محاولات وضع معايير محاسبية على المستوى الدولي مع بدايات القرن الحالي حيث عقدت المؤتمرات الدولية للمحاسبة والتي ساهمت إلى حد كبير في التأكيد على أهمية تطوير المعايير المحاسبية الدولية، حيث عقد المؤتمر المحاسبي الدولي الأول عام 1904 وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين مختلف دول العالم .

وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية وأجهزة حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق المعايير، و كان من أهمها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) التي خرجت إلى الوجود بتاريخ 29 يونيو 1973 أثر اتفاق الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية على تأسيس "اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة" لتقوم بوضع ونشر "المعايير المحاسبية الدولية" بهدف تطوير وتعزيز مهنة محاسبة مترابطة ذات أصول منسقة معروفة ومحددة..

ولقد تضافرت جهود تلك المنظمات فأثمرت في البدء معايير محاسبية وطنية متماثلة حددت مضامين المصطلحات والمفاهيم المحاسبية وكذلك القوائم المالية الدورية ذات الغرض العام (الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة تغيرات حقوق المساهمين) وأشكال عرضها والحد الأدنى من الإفصاح المحاسبي اللازم ، وتبعها بعد ذلك في خطوة تالية وضع وإعادة صياغة المعايير المحاسبية الدولية استناداً إلى سياسة التحسين المستمر، وفق إستراتيجية علمية تستند إلى إطار نظري أتفق عليه من المنظمات الوطنية الدولية لغرض تحقيق تقدم معرفي في علم المحاسبة ، وهو ما يمثل اللبنة الأساس في تطوير معايير محاسبية دولية.

و قد كانت الغاية من بعث هذه المعايير المحاسبية الدولية يكمن في نقطتين جوهريتين هما :

- استبعاد التناقضات ورفع مستوى نضج علم المحاسبة نفسه.
- ضرورة تحسين المعايير الدولية القائمة وإصدار معايير جديدة تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق الدولية، و هذا تماشياً مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية.

لذلك فإنه يمكن إرجاع نشوء المعايير المحاسبية الدولية إلى احتياجات عصر العولمة : عولمة الاقتصاد وخصوصاً عولمة أسواق المال ، الأمر الذي انعكس بدوره على عولمة المحاسبة.

يعتبر المخطط المحاسبي الجزائري عائقاً كبيراً في مسار التطور الذي تعرفه جل المخططات المحاسبية العالمية .

حيث واكبت كل الدول التي لها نظرة محاسبية مستقبلية التغيرات التي أصدرتها مختلف الهيئات الدولية فيما يخص

المعايير المحاسبية الدولية ، فالكثير من الدول العربية سارعت في تطبيق هذه المعايير مثل مصر و الأردن و سوريا. و كان لزاما على الجزائر أن تواكب هذه التطورات الاقتصادية المتسارعة .

المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يستجيب لاحتياجات خاصة لفترة سابقة، أصبح في الآونة الأخيرة لا يتماشى و غير ملائم للشروط الاقتصادية الجديدة للجزائر خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر ، و توجهها إلى اقتصاد السوق، و على أساس أنها لا تستطيع أن تبقي بعيدا عما يحدث من حولها في العالم من تحولات اقتصادية ، كان لابد من إصلاح النظام المحاسبي ، و توفير مرجع محاسبي يتوافق و المرحلة الجديدة التي يترتب عنها دخول شركاء أجنب و مستثمرين ، الأمر الذي يستوجب التحدث معهم بلغة واحدة تقدم معلومة صادقة. و تولد الثقة لدى الغير من مستعملي القوائم المالية ، كذلك يقيس كل تأثيرات العمليات و الأحداث على المركز المالي، و نتائج عمل الوحدات الاقتصادية و إيصال نتيجة ذلك في شكل قوائم مالية إلى المستفيدين ، مما يمكن من توفير المقومات التي تضمن تمتين العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية فيما بينها و كذا مع العالم الخارجي .

لكن هذا لا يمنعنا من ذكر بعض الصعوبات من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، و المتمثلة في إدخال قواعد جديدة مثل التقييم بالقيمة العادلة، و أفضلية الجوهر على الشكل ، والفصل بين مكونات الاستثمارات ، وإنشاء فحوص انخفاض القيمة، مما يعقد قراءة القوائم المالية ، والتحكم و معرفة المعايير تصبح من الضروريات لفهم الوثائق المحاسبية بصفة عامة.

اتسمت الفترة التي صاحبت التطورات الحديثة التي لحقت أخيرا باقتصاديات المال والأعمال نتيجة عديد من المتغيرات البيئية الحديثة من عمليات للتحرر الاقتصادي واعتبارات المنافسة ، وتطور نظم تكنولوجيا المعلومات بوجود تقلبات مستمرة في الأسعار كان لها تأثير مباشر في زيادة تعرض أسواق المال للمخاطر المالية وانتشارها بشكل واسع وسريع، وقد ترتب على الزيادة المطردة في قابلية أسعار تلك الأسواق للتقلبات الحادة تزايد أهمية عمليات الحماية أو التغطية ضد هذه المخاطر لدرجة أصبحت ضرورة لا غنى عنها في بيئة اقتصاديات المال والأعمال في العصر الحديث. ولا تشد أسواق الأوراق المالية عن هذه القاعدة ، فقد أصبحت الأسعار في تلك الأسواق معرضة بشكل متزايد للارتفاع الحاد أو الهبوط الحاد مما يجعل عمليات التغطية على درجة كبيرة من الأهمية في هذه الأسواق، واستجابة لهذه السمة الحديثة المرتبطة أيضا بأسواق الأوراق المالية ظهرت عديد من أدوات التغطية لتلبي الاحتياجات المختلفة في هذا الشأن ، وأصبح مصطلح المشتقات المالية من المصطلحات الشائعة الاستخدام في هذا المجال للتعبير عن عديد من أدوات التغطية أو الحماية المستخدمة في تقديم الحلول للمشكلات

المالية التي تتعرض لها أسواق المال بشكل عام وسوق الأوراق المالية على وجه التحديد. ولقد صاحب ظهور وشيوع استخدام مصطلح المشتقات المالية كثير من الغموض والخلط بشكل عام ومن ناحية المفهوم أو المعنى على وجه الخصوص ، فقد عرفت أسواق المال ومنذ فترة ليست بالقصيرة الأدوات المالية الأساسية، التي تمثلت في الوسائل التقليدية لتدبير الأموال اللازمة لأسواق المال والأعمال ومن أهم هذه الوسائل، التي يعرفها الجميع الأسهم والسندات. ومع التطورات الحديثة التي لحقت بأسواق المال أصبح استخدام هذه الوسائل معرضا لمخاطر التقلبات وهو ما يعرف بحالة الارتفاع الحاد أو الانخفاض الحاد في الأسعار، وقد شكل ذلك السبب الرئيسي في استحداث أدوات مالية تتصف بالمقدرة على توفير الحماية أو التغطية للأصول المالية الأساسية ضد هذه المخاطر المالية، وظهرت تلك الأدوات المالية (المشتقات المالية) لتشتمل على مجموعة متنوعة من الوسائل يلائم كل منها أغراض توفير الحماية ضد نوع معين من مخاطر التقلبات في الأسعار، وبالتالي فهي عقود واتفاقيات مالية قيمتها مشتقة من الأدوات المالية الأساسية تعمل في ضوء سلوك أسعار الأداة المالية المعنية ذات العلاقة بموضوع العقد بهدف الحماية من المخاطر المترتبة على استخدام الأدوات المالية الأساسية في الأسواق الحاضرة وتحقيق المضاربة من ناحية أخرى. وهكذا شكلت المشتقات المالية في الأساس اتفاقيات لتحويل المخاطر المحتملة واللصيقة باستخدام الأدوات المالية الأساسية من الطرف الذي يرغب في تجنبها إلى الطرف الذي يرغب في تحمل نتائجها إذا وقعت، وذلك من خلال مساهمتها في تأدية وظيفة إلغاء تأثير التغيرات في قيمة الأدوات المالية الأساسية سواء كان الإلغاء كلياً أو جزئياً وتوفير الحماية لها من المخاطر الناتجة بفعل قوى السوق من خلال الحماية أو التغطية في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للمشتق المالي (عقود مؤجلة ومستقبلية أو خيارات مثلا) بشكل متساو للتغيرات في القيمة العادلة للأداة المالية الأساسية أو التدفقات النقدية الناتجة عنه (أسهم و سندات مثلا) وأن هذه التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية تتحرك بشكل عكسي وفي اتجاه مخالف للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأداة المالية الأساسية المستهدفة في السوق الحاضرة .

النتائج :

بناء على الإشكالية المطروحة و الفرضيات المعتمدة و الأهداف المرجوة من هذا البحث ، تمكن الباحث من إستخلاص النتائج التالية :

- أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ثلاثة معايير تتعلق مباشرة بالأدوات المالية : المعيار IAS 32 و يتعلق بعرض الأدوات المالية ، المعيار IAS 39 و يتعلق بالاعتراف بالأدوات المالية و قياسها و المعيار IFRS 7 المتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية.
- بصورة عامة تتعامل الأسواق المالية في خمسة من المنتجات المالية وكل نوع يمكن تصنيفه إلى العديد من الأدوات المالية المختلفة ، وتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

أ- رأس المال السهمي (أسهم عادية وأسهم ممتازة وأسهم ضمان).

ب- سندات دخل ثابتة (بعض الأسهم الممتازة، التزامات الدين مثل السندات وأدوات الأسواق النقدية "مثل أذون الخزانة، شهادات الإبداع").

ج- المشتقات المالية بكافة أنواعها مثل حقوق الخيار المستقبلية وهي العمليات الآجلة محددة الحجم والاستحقاقات وتعرف أيضاً بالعقود المالية المستقبلية، والعقود الآجلة وهي عمليات مالية ومصرفية آجلة غير محددة الحجم والاستحقاقات.

د- النقود مثلة في العملة والنقد وفي الودائع، حيث يجري تبادل النقد بين البلدان في سوق الصرف والنقد الأجنبي.

وتعتبر المشتقات أحد الابتكارات والتطورات التي حدثت في سوق الأوراق المالية وقد سميت بهذا الاسم لأنها تشتق من ورقة مالية أصلية مثل تجزئة السندات التي تغطيها الرهون العقارية،

- التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعمولة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة ، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقاً لطريقة القيمة العادلة ممكناً . وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر. الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي الجديد بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر .

التوصيات :

- الأزمة المالية لفتت الأنظار إلى الأدوات المالية الإسلامية مما وفر الفرصة لتقديمها كأحد البدائل للأدوات التقليدية .
- إعادة تقييم تطبيقات مقياس القيمة العادلة بما يأخذ بالحسبان السليبات و المشاكل التي طرأت بالأزمة المالية الأخيرة مع الأخذ بالاعتبار أن مقياس القيمة العادلة يعد أكثر ملائمة للمستخدمين من قياس التكلفة التاريخية .
- العمل على توجيه الشركات المساهمة على توفير التقارير المالية عن طريق الأنترنت .
- ضرورة التعامل مع الغش في التقارير المالية و ذلك بوضع التشريعات المناسبة التي تتضمن عقوبات رادعة لمن يقوم بها .
- قيام الجهات المنظمة لمهنة المراجعة بوضع دليل واضح لكافة المصطلحات و العبارات الواردة في معايير العمل الميداني و القابلة للعديد من التفسيرات . مع متابعة التزام مكاتب التدقيق بها من خلال برنامج مراقبة الجودة .

أَلَمْ يَلْحَقْ

الملحق رقم (1) : مدونة الحسابات في النظام المحاسبي المالي SCF

الصف الأول - حسابات رؤوس الأموال
10- رأس المال و الإحتياطيات ، وما يماثلها
101- رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الإستغلال ،
103- العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة ،
104- فارق التقييم ،
105- فارق إعادة التقييم ،
106- الإحتياطيات (القانونية، الأساسية، العادية والمقننة) ،
107- فارق المعادلة ،
108- حساب المستغل ،
109- رأس المال المكتتب غير المطلوب ،
11- ترحيل من جديد .
12- نتيجة السنة المالية .
13- المنتوجات والأعباء المؤجلة - خارج دورة الإستغلال .
131- إعانات التجهيز ،
132- إعانات أخرى للاستثمار ،
133- الضرائب المؤجلة على الأصول ،

134- الضرائب المؤجلة على الخصوم ،
138- منتجات أخرى وأعباء مؤجلة .
14- (متاح)
15- المؤونات للأعباء- الخصوم غير الجارية.
153- المؤونات للمعاشات والإلزامات المماثلة،
155- المؤونات للضرائب،
156- المؤونات لتجديد التثبيتات (الامتياز)،
158- المؤونات الأخرى للأعباء - الخصوم غير الجارية،
16- الإقتراضات والديون المماثلة.
161- السندات التساهمية،
162- الإقتراضات السندية القابلة للتحويل،
163- الإقتراضات السندية الأخرى،
164- الإقتراضات لدى مؤسسات القرض،
165- الودائع والكفالات المقبوضة ،
167- الديون المترتبة على عقد الإيجار - التمويل،
168- إقتراضات أخرى وديون مماثلة،
169- علاوات تسديد السندات.

17- الديون المرتبطة بالمساهمات.
171- الديون المرتبطة بمساهمات المجمع،
172- الديون المرتبطة بمساهمات خارج المجمع،
173- الديون المرتبطة بشركات في شكل مساهمة،
178- الديون الأخرى المرتبطة بمساهمات.
18- حسابات الإرتباط الخاصة بالمؤسسات والشركات في شكل مساهمة.
181- حسابات الارتباط بين مؤسسات،
188- حسابات الارتباط بين شركات في شكل مساهمة ،
19- (متاح).
الصف 2- حسابات التثبيتات
20- التثبيتات المعنوية.
203- مصاريف التنمية القابلة للتثبيت،
204- برمجيات المعلوماتية وما شابهها،
205- الإمتيازات والحقوق المماثلة و البراءات والرخص، والعلامات،
207- فارق الاقتناء،

208- التثبيتات المعنوية الأخرى.
21- التثبيتات العينية.
211- الأراضي،
212- عمليات ترتيب و تهيئة الأراضي،
213- البناءات،
215- التركيبات التقنية، المعدات والأدوات الصناعية،
218- التثبيتات العينية الأخرى.
22- التثبيتات في شكل إمتياز.
221- الأراضي الممنوح امتيازها،
222- عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي الممنوح امتيازها،
223- البناءات الممنوح امتيازها ،
225- المنشآت (التركيبات) التقنية الممنوح امتيازها ،
228- التثبيتات العينية الأخرى الممنوح امتيازها ،
229- حقوق مانح الامتياز ،
23- التثبيتات الجاري إنجازها.
232- التثبيتات العينية الجاري إنجازها ،
237- التثبيتات المعنوية الجاري إنجازها،
238- التسبيقات والحسابات المدفوعة عن طلبات بالتثبيتات ،

24- (متاح).
25- (متاح).
26- مساهمات و حسابات دائنة ملحقة بمساهمات.
261- سندات الفروع المنتسبة،
261- سندات المساهمة الأخرى،
265- سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة (المؤسسات المشاركة)،
266- الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع،
267- الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات خارج المجمع،
268- الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة،
269- عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات مساهمة غير مسددة.
27- تثبيات مالية أخرى.
271- السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة،
272- السندات التي تمثل حق الدين الدائن (السندات والقسائم)،
273- السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة،
274- القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار - التمويل،
275- الودائع والكفالات المدفوعة،
276- الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة،

279- ما بقي من عمليات الدفع الواجب القيام به عن السندات المثبتة غير المسددة،
28- إهلاك التثبيتات.
280- إهلاك التثبيتات المعنوية،
2803- إهلاك مصاريف البحث والتنمية القابلة للتثبيت،
2804- إهلاك برمجيات المعلوماتية وما شابهها ،
2805- إهلاك الامتيازات والحقوق المماثلة، و البراءات والرخص والعلامات،
2807- إهلاك فارق الاقتناء (goodwill)
2808- إهلاك التثبيتات المعنوية الأخرى،
281- إهلاك التثبيتات العينية
2812- إهلاك أعمال ترتيب و تهيئة الأراضي،
2813- إهلاك البناءات،
2815- إهلاك المنشآت التقنية،
2818- إهلاك التثبيتات العينية الأخرى،
282- إهلاك التثبيتات الموضوعه موضع الامتياز.
29- خسائر القيمة من التثبيتات.
290- خسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية،
2903- خسائر القيمة عن مصاريف البحث والتنمية القابلة لتثبيت،

2904- خسائر القيمة عن برمجيات المعلوماتية وما شابهها،
2905- خسائر القيمة عن الامتيازات والحقوق المماثلة و البراءات والرخص والعلامات،
2907- خسائر القيمة عن فارق الشراء،
2908- خسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية الأخرى،
291- خسائر القيمة عن التثبيتات العينية ،
2912- خسائر القيمة عن أعمال ترتيب و تهيئة الأراضي ،
2913- خسائر القيمة عن البناءات،
2915- خسائر القيمة عن المنشآت التقنية،
2918- خسائر القيمة عن التثبيتات العينية الأخرى،
292- خسائر القيمة عن التثبيتات الموضوعية موضع امتياز،
293- خسائر القيمة عن التثبيتات الجاري إنجازها،
296- خسائر القيمة عن المساهمات والديون الدائنة المرتبطة بالمساهمات،
297- خسائر القيمة عم السندات الأخرى المثبتة،
298- خسائر القيمة عن الأصول الأخرى المثبتة.
الصف 3- حسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ

30- مخزونات البضائع.
31- المواد الأولية واللوازم.
32- تموينات أخرى.
321- المواد القابلة للاستهلاك،
322- اللوازم القابلة للاستهلاك،
326- التغليفات.
33- سلع قيد الإنتاج.
331- المنتجات الجاري إنجازها،
335- الأشغال الجاري إنجازها.
34- خدمات قيد الإنتاج.
341- الدراسات الجاري إنجازها،
345- الخدمات الجاري تقديمها.
35- مخزونات المنتجات.
351- المنتجات الوسيطة،
355- المنتجات المصنعة،
358- المنتجات المتبقية أو المواد المسترجعة (النفائات، السقطات).
36- المخزونات المتأتية من التثبيتات.
37- المخزونات في الخارج (التي هي في الطريق، في المستودع أو في الإيداع).

38- المشتريات المخزنة.
380 البضائع المخزنة،
381 المواد الأولية و اللوازم المخزنة،
382 التموينات الأخرى المخزنة.
39- خسائر القيمة من المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ.
390- خسائر القيمة من مخزونات البضائع،
391- خسائر القيمة عن المواد الأولية والتوريدات،
392- خسائر القيمة عن التموينات الأخرى ،
393- خسائر القيمة عن إنتاج السلع الجاري إنجازه ،
394- خسائر القيمة عن إنتاج الخدمات الجاري إنجازه ،
395- خسائر القيمة عن المخزونات من المنتجات ،
397- خسائر القيمة عن المخزونات الخارجية .
الصف 4- حسابات الغير
40- الموردون والحسابات الملحقة
401- موردو المخزونات والخدمات
403- موردو السندات الواجب دفعها
404- موردو التثبيتات

405- موردو تقييقات السندات المطلوب دفعها
408- موردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها
409- الموردون المدينون: التسيقات والمدفوعات على الحساب، RRR الواجب الحصول عليه، والحسابات الدائنة الأخرى.
41- الزبائن والحسابات الملحقة
411- الزبائن
413- الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها
416- الزبائن المشكوك فيهم
417- الحسابات الدائنة عن أشغال أو خدمات جار إنجازها
418- الزبائن - المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد
419- الزبائن الدائنون - التسيقات المستلمة RRR المطلوب منحه والموجودات الأخرى الواجب إعدادها.
42- المستخدمون و الحسابات الملحقة
421- المستخدمون- الأجر المستحقة
422- أموال الخدمات الإجتماعية
423- مساهمة الأجراء في النتيجة
425- المستخدمون - التسيقات والمدفوعات على الحساب الممنوحة
426- المستخدمون - الودائع المستلمة

427- المستخدمين - الإعتراضات على الأجور
428- المستخدمين - الأعباء الواجب دفعها و المنتجات المطلوب إستلامها
43- الهيئات الإجتماعية والحسابات الملحقة
431- الضمان الإجتماعي
432- الهيئات الإجتماعية الأخرى
438- الهيئات الإجتماعية - الأعباء الواجب دفعها ومنتجات المطلوب إستلامها
44- الدولة، والجماعات العمومية، والهيئات الدولية والحسابات الملحقة
441- الدولة والجماعات العمومية الأخرى، الإعانات المطلوب إستلامها
442- الدولة، الضرائب والرسوم القابلة للتحويل من أطراف أخرى
443- العمليات الخاصة مع الدولة والجماعات العمومية
444- الدولة - الضرائب على النتائج
445- الهيئات الدولية - الرسوم على رقم الأعمال
446- الهيئات الدولية
447- الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة
448- الدولة، الأعباء الواجب دفعها ومنتجات المطلوب إستلامها (خارج الضرائب)
45- المجمع والشركاء
451- عمليات المجمع
455- الشركاء - الحسابات الجارية

456- الشركاء العمليات عن رأس المال
457- الشركاء - الحصص الواجب دفعها
458- الشركاء، العمليات التي تمت بالاشتراك معا أو في تجمع
46- مختلف الدائنين و مختلف المدينين
462- الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن تثبيبات
464- الديون عن عمليات اقتناء قيم منقولة توظيفية، وأدوات مالية مشتقة
465- الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن قيم منقولة توظيفية، وأدوات مالية مشتقة
467- الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة
468- الأعباء الأخرى الواجب دفعها والمنتجات المطلوب إستلامها.
47- الحسابات الإنتقالية أو الإنتظارية
48- الأعباء أو المنتجات المعاينة مسبقا و المؤونات
481- المؤونات - الخصوم الجارية
486- الأعباء المعاينة مسبقا
487- المنتوجات المعاينة مسبقا
49- خسائر القيمة عن حسابات الغير
491- خسائر القيمة عن حسابات الزبائن
495- خسائر القيمة عن حسابات المجمع وعن الشركاء
496- خسائر القيمة عن حسابات مدينين مختلفين

498- خسائر القيمة عن حسابات أخرى للغير
الصف 5- الحسابات المالية
50- القيم المنقولة للتوظيف
501-الحصص في المؤسسات المرتبطة
502- الأسهم الخاصة
503- الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية
506- السندات، قسائم الخزينة وقسائم الصندوق القصيرة الأجل
508- قيم التوظيف المنقولة الأخرى والحسابات الدائنة المماثلة
509- التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة
51. البنوك و المؤسسات المالية، وما يماثلها
511- قيم التحصيل
512- بنوك الحسابات الجارية
515- الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية
517- الهيئات المالية الأخرى
518- الفوائد المنتظرة
519- المساهمات البنكية الجارية
52- الأدوات المالية المشتقة
53- الصندوق

54- وكالات التسبيقات والإعتمادات
541- وكالات التسبيقات
542- الإعتمادات
55- (متاح)
56- (متاح)
57- (متاح)
58- التحويلات الداخلية
581- تحويلات الأموال
588- تحويلات داخلية أخرى
59- خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية
591- خسائر القيمة عن القيم المودعة في البنوك والمؤسسات المالية
594- خسائر القيمة عن الوكالات المالية للتسبيقات والإعتمادات
الصف 6- حسابات الأعباء
60- المشتريات المستهلكة
600- مشتريات البضائع المباعة
601- المواد الأولية
602- التموينات الأخرى

603- تغيرات المخزونات
604- مشتريات الدراسات والخدمات المؤداة
605- مشتريات المعدات والتجهيزات والأشغال
607- المشتريات غير المخزنة من المواد، والتوريدات
608- مصاريف الشراء التابعة
609- التخفيضات، والتنزيلات، والمحسومات المتحصل عليها عن مشتريات
61- الخدمات الخارجية
611- التقاويل العام
613- الإيجارات
614- الأعباء الإيجارية وأعباء الملكية المشتركة
615- الصيانة والتصليلات، والرعاية
616- أقساط التأمينات
617- الدراسات والأبحاث
618- التوثيق والمستندات
619- التنزيلات و التخفيضات والمحسومات المتحصل عليها عن خدمات خارجية
62- الخدمات الخارجية الأخرى
621- العاملون الخارجون عن المؤسسة
622- أجور الوسطاء والأتعاب

623- الإشهار والنشر والعلاقات العمومية
624- نقل السلع والنقل الجماعي للمستخدمين
625- التنقلات والمهمات والاستقبالات
626- مصاريف البريد والإتصالات السلكية واللاسلكية
627- الخدمات المصرفية وما شابهها
628- الاشتراكات والمستجدات
629- التخفيضات والتتزيلات والمحسومات المتحصل عليها عن الخدمات الخارجية الأخرى
63- أعباء المستخدمين
631- أجور المستخدمين
634- أجور المستغل الفردي
635- الاشتراكات المدفوعة للهيئات الاجتماعية
636- الأعباء الاجتماعية للمستغل الفردي
637- الأعباء الاجتماعية الأخرى
638- أعباء المستخدمين الأخرى
64- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
641- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة عن الأجور
642- الضرائب والرسوم غير المسترجعة عن رقم الأعمال
645- الضرائب والرسوم الأخرى (خارج الضرائب عن النتائج)

65- الأعباء العملياتية الأخرى
651 - الأتاوى المترتبة على الامتيازات والبراءات والرخص وبرامج المعلوماتية والحقوق والقيم المماثلة
652- نواقص القيم عن خروج أصول مثبتة غير مالية
653- أتعاب حضور
654- خسائر عن حسابات دائنة غير قابلة للتحويل
655- قسط النتائج عن العمليات المنجزة بصورة مشتركة
656- الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة، والهبات والتبرعات
657- الأعباء الاستثنائية للتسيير الجاري
658- أعباء الأخرى للتسيير الجاري
66- الأعباء المالية
661- أعباء الفوائد
664- الخسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة بمساهمات
665- فارق التقييم عن أصول مالية - نواقص القيمة
666- خسائر الصرف
667- الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية
668- الأعباء المالية الأخرى.
67- العناصر غير العادية - الأعباء
68- المخصصات للإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة

681- المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة والأصول غير الجارية
682- المخصصات للإهتلاكات و المؤونات وخسائر قيمة السلع الموضوعة موضع الامتياز
685- المخصصات للإهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة - الأصول الجارية
686- المخصصات للإهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة - العناصر المالية
69- الضرائب عن النتائج وما يماثلها
692- فرض الضريبة المؤجلة عن الأصول
693- فرض الضريبة المؤجلة عن الخصوم
695- الضرائب عن الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية
698- الضرائب الأخرى عن النتائج.
الصف 7- حسابات المنتوجات
70- المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة، الخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة
700- المبيعات من البضائع
701- المبيعات من المنتوجات التامة المصنعة
702- المبيعات من المنتوجات الوسيطة
703- المبيعات من المنتوجات المتبقية
704- مبيعات الأشغال
705- مبيعات الدراسات

706- تقديم الخدمات الأخرى
708- منتجات الأنشطة الملحقة
709- التخفيضات و التزييلات و المحسومات الممنوحة
72- الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون
723- تغيير المخزونات الجارية
724- تغيير المخزونات من المنتجات
73- الإنتاج المثبت
731- الإنتاج المثبت للأصول المعنوية
732- الإنتاج المثبت للأصول العينية
74- إعانات الاستغلال
741- إعانة التوازن
748- إعانات أخرى للاستغلال
75- المنتجات العملياتية الأخرى
751- الأتاوى عن الامتياز والبراءات والتراخيص و برامج المعلوماتية والقيم المماثلة
752- فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية
753- أتعاب الحضور وأتعاب الإداريين أو المسير
754- أقساط إعانات الإستثمار المحولة لنتيجة السنة المالية
755- قسط النتيجة عن العمليات التي تمت بصورة مشتركة

756- المدخولات عن الحسابات الدائنة المهتلفة
757- المنتوجات الإستثنائية عن عمليات التسيير
758- المنتوجات الأخرى للتسيير الجاري
76- المنتوجات المالية
761- منتوجات المساهمات
762- عائدات الأصول المالية
763- عائدات الحسابات الدائنة
765- فارق التقييم عن الأصول المالية - فوائض القيمة
766- أرباح الصرف
767- الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية
768- المنتجات المالية الأخرى
77- العناصر غير العادية - المنتجات
78- الإسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات
781- إسترجاعات الإستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات - الأصول غير الجارية
785- إسترجاعات الإستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات - الأصول الجارية
786- الإسترجاعات المالية عن خسائر القيم والمؤونات
79- (مباح)

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً : باللغة العربية

أ. المذب

2. أمين السيد أحمد لطفي ، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة ، الدار الجامعية 2008 .
3. أمين السيد أحمد لطفي ، نظرية المحاسبة "منظور التوافق الدولي " ، الدار الجامعية الإسكندرية 2005.
4. جبار محفوظ ، الأوراق المالية المتداولة في البورصات و الأسواق المالية ، الجزء الثاني، دار هومه ، الطبعة الأولى 2002 .
5. خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية ، IFRS & IAS 2007 ، إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2008 .
6. درونالد كيبسو، جيري ويجانت ، ترجمة أحمد حامد حجاج ، المحاسبة المتوسطة ج2 ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ، الطبعة العربية الثانية ، 1999 .
7. رضوان حلوه حنان ، النموذج المحاسبي المعاصر- هيكل نظرية المحاسبة ، دار وائل للنشر الطبعة الأولى 2003.
8. طارق عبد العال حماد ، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ، الدار الجامعية الاسكندرية - مصر 2006.
9. طارق عبد العال حماد ، دليل استخدام معايير المحاسبة ، الدار الجامعية ،الجزء الأول ، 2009 .
10. طارق عبد العال حماد ، دليل استخدام معايير المحاسبة ، الدار الجامعية ،الجزء الثاني ، 2009 .
11. طارق عبد العال حماد ، دراسات في المحاسبة المالية المتقدمة ، الدار الجامعية ، 2009 .

12. طارق عبد العال حماد ، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية و المعايير العربية المتوافقة معها ، الدار الجامعية ، الجزء الأول ، 2008 .
13. طارق عبد العال حماد ،المشتقات المالية "المفاهيم ، إدارة المخاطر و المحاسبة " ،الإسكندرية ، الدار الجامعية 2003.
14. طارق عبد العال حماد ، التطورات العالمية و إنعكاساتها على أعمال البنوك ، الجزء الأول ، الدار الجامعية ، 2003 .
15. عبد الستار الكبيسي ، الشامل في مبادئ المحاسبة (1) ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى، 2003.
16. عبد الباسط كريم مولود ، تداول الأوراق المالية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، 2009 .
17. عبد الوهاب نصر علي ، مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، الجزء الثاني، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2003/2004 .
18. عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، ذات السراسل للطباعة والنشر والتوزيع الكويت ، 1990.
19. مأمون حمدان ، حسين القاضي ، المحاسبة الدولية و معاييرها ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى ، 2008.
20. محمود السيد الناغى ، دراسات في نظرية المحاسبة و المعايير المحاسبية ، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 2002
21. موسى مطر ، المالية الدولية ، دار صفاء للنشر و التوزيع - عمان ، الطبعة الأولى ، 2003.
22. منير إبراهيم هندي ، الأوراق المالية و أسواق رأس المال ، الإسكندرية، منشأة المعارف ، 1993.
23. ناجي جمال ، إدارة محفظة الأوراق المالية ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 1998.
24. هيني قان جريونج ، معايير التقارير المالية الدولية ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م القاهرة - مصر - ، 2006 .

ب. الأطروحات و الرسائل العلمية

1. عقاري مصطفى ، مذكرة الدكتوراه: مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني للمحاسبة، جامعة فرحات عباس - سطيف ، 2004.
2. حواس صلاح ، أطروحة دكتوراه دولة بعنوان التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، السنة الجامعية 2008 /2007 .
3. سالم محمد الدينوري ، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية (حالة رويال مونديال بالوادي) ، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 2009 .
4. شناي عبد الكريم ، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية ، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة 2009 .
5. عدلي زهير عمر الحلو ، مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) " الاعتراف و القياس " ، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، 2009 .
6. صليحة عماري ، فعالية المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (إمكانية تطبيق IAS في البنوك) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة سطيف

ج . ألتهجرات و النصوص

1. ندوة المحاسبة و المخطط المحاسبي المالي ، 29 أفريل 2009 ، رقم 01.
2. مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي -المفهوم، المبررات و الأهداف، مجلة الباحث، عدد 04/2006، جامعة ورقلة .
3. مداني بن بلغيث ، إشكالية التوحيد المحاسبي "تجربة الجزائر" ، مجلة الباحث ، عدد 01/2002 جامعة ورقلة.
4. حسن عبدالكريم سلوم ، بتول محمد نوري ، دراسة بعنوان : دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية ، مقدم إلى المؤتمر العلمي السابع ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الزرقاء الخاصة - الأردن.

5. نعيم دهمش ، معايير المحاسبة الدولية ، مجلة الجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، العدد 116، السنة 2003.
6. محمد ياسين غادر ، دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية ، ج2 ، نشرة الجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، العدد 26 أيار 2004.
7. النظام المحاسبي المالي ،وزارة المالية ،المجلس الوطني للمحاسبة ،2009.
8. بن رجم محمد خميسي ،المنتجات المالية المشتقة : أدوات مستحدثة لتغطية المخاطر أم لصناعتها ؟ كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير –المركز الجامعي سوق أهراس ،بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي بعنوان " الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية " المنعقد خلال الفترة 21-20 أكتوبر 2009 ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة فرحات عباس سطيف ،منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو – مغاربي 2009.
9. بوعافية سمير ، فريد مصطفى ، التعامل بالمشتقات المالية كأحد عوامل ظهور الأزمة المالية العالمية الحالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير –جامعة محمد بوضياف المسيلة ، بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي بعنوان " الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية " المنعقد خلال الفترة 21-20 أكتوبر 2009 ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة فرحات عباس سطيف ،منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو – مغاربي 2009.
10. عبد القادر خداوي مصطفى ، بزيرية محمد ،الأدوات المالية الإسلامية بين محدودية التعامل و إمكانية التطور في السوق المالية الإسلامية ،المركز الجامعي بخميس مليانة ،الملتقى الدولي الثاني 6 – 5 ماي 2009 ،الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية – النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً.

□

1. بحث معايير المحاسبة الدولية ، في الموقع : 2011/4/15
file:///localhost/F:/مبحث20%معايير20%المحاسبة20%الدولية_منقول.mht
2. ياسر أحمد السيد محمد الجرف ، أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية ، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة تحت عنوان: مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون 19ماي 2010 الرياض – المملكة العربية السعودية ،
<http://ksu.edu.sa/sites/KSUArabic/Students/FemaleStds/OleshahCenter>
3. معايير المحاسبة الدولية و الازمة المالية العالمية ، جورج توما بيداويد ، طالب دكتوراة محاسبه – الأكاديمية العربية في الدنمارك ،
<file:///localhost/F:/mars/منتديات20%ستار20%تايجز20/03/2011.mht>
 مهنة المحاسبة و دورها في بناء الاقتصاد الوطني ، 13/03/2010
4. <http://www.3ieon.com/up/uploads/images/saher-elmsaaa4667a0d0f.gif>
5. ظاهر شاهر القشي ، أثر الأزمة العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،
http://www.jps-2010/03/12_dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=4866
6. مأمون حمدان ،معايير المحاسبة الدولية ، الدورة التحضيرية للمتقدمين لامتحانات المحاسبين القانونيين دمشق 24/11/2008 و لغاية 03/12/2008
www.jps-dis.com
7. عبد الحفيظ محمد كريم ،الأدوات المالية :مفهومها و كيفية الاعتراف بها و الافصاح عنها في القوائم المالية ،عضو هيئة تدريس بكلية المحاسبة، جامعة الجبل الغربي ليبيا.
http://www.4shared.com/file/207803877/1e64c947/_____.html
8. أشرف محمد دواية ،المشتقات المالية في الرؤية الإسلامية ،من الموقع www.kantakji.com

9. الأدوات المالية والمشتقات ، محاضرات الدكتور سمير الريشاني ،

file://localhost/F:/mars/20%المالية20%المشتقات_محاضرة20%هامة20%للغاية20%

12/03/2011 ، [20%المحاسبين20%العرب mht](#)

10. <http://almohasb1.blogspot.com/2010/04/international-accounting-standards-new.html#ixzz0ykkFdygI>, 27/05/2010 .

ثانياً: بالأغلة الأجنبية

أ. المنب

1. R G. May, and G L. Sundem: Research for accounting policy: An overview. Accounting theory and policy. A reader. HBJ. Inc. 1981.
2. Stéphan Brun ,les normes comptables internationales IAS/IFRS,Gualino éditeur ,paris 2006 .
3. Pascal Barneto, Normes IAS/IFRS Application Aux états financiers , DUNOD, PARIS , 2004.
4. Grégory Heem ,Lire les états financiers en IFRS, éditions d'organisation ,2004 .

ب. المراجع الإلكترونية

1. <http://www.3ieon.com/up/uploads/images/saher-elmsaaa4667a0d0f.gif>
05-19-2009, 02:11 AM .
2. <http://www.finance.dm.ae/finance/major/accounting/%D9%87%D...>
01-12-2008 .

المصطفى الثاني

أهم المصطلحات

A

- **AAA** : American Accounting Association الجمعية الأمريكية للمحاسبة
- **AAP** : Accepted Accounting Principles مبادئ محاسبية مقبولة
- **AICPA** : American Institute of Certified Public Accountants المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
- **APB** : Accounting Principles Board مجلس المبادئ المحاسبية
- **ARB** : Accounting Research Bulletin منشورات بحوث محاسبية

C

- **CAP** : Committee on Accounting Procedure لجنة الإجراءات المحاسبية

E

- **FASB** : Financial Accounting Standards Board مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية

G

- **GAAP** : Generally Accepted Accounting Principles صيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً

I

- **IAPC** : International Auditing Practices Committee لجنة ممارسة الدولية المراجعة
- **IAS** : International Accounting Standards معايير المحاسبة الدولية

- **IASB** : International Accounting Standards Board مجلس معايير المحاسبة الدولية
 - **IASC** : International Accounting Standard Committee لجنة معايير المحاسبة الدولية
 - **IASCF** : International Accounting Standards Committee Foundation مؤسسة اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة
 - **IFAC** : International Federation of Accountants الاتحاد الدولي للمحاسبين
 - **IFAD** : International Forum on Accounting Development المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة
 - **IFRIC** : The International Financial Reporting Interpretation Committee لجنة تفسيرات التقارير المالية
 - **IFRS** : International Financial Reporting Standards معايير التقارير المالية الدولية
 - **IOSCO** : The International Organisation of Securities Commissions المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية
- S**
- **SAC** : The Standards Advisory Council المجلس الاستشاري للمعايير
 - **SEC** : Securities and Exchange Commission هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية الرقابة و الإشراف على أو هيئة البورصات
 - **SFAC**: Statement of Financial Accounting Concepts نشرة مفاهيم المحاسبة المالية الأمريكية
 - **SFAS**: Statement of Financial Accounting Standards نشرة معايير المحاسبة المالية الأمريكية
 - **SIC** : Standing Interpretation Committee اللجنة الدائمة لتفسيرات المعايير



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الملخص

تعرف الشركات الكبرى في العالم توسعا جغرافيا غير مسبوق، ساعد على ذلك توفر العديد من الأسباب لعل من أهمها عولمة الأسواق المالية و تحرير التجارة الخارجية و تطوير وسائل الاتصال الحديثة و التوسع في استعمال شبكة الأنترنت. كل هذه العوامل أدت إلى إزالة فرص الاحتكار و عززت من حدة تنافس الشركات الأمر الذي يصعب لبعض هذه الأخيرة (ذات الرفع المالي المرتفع) الحصول على التمويل من مصادره التقليدية فتلجأ إلى تطوير و استخدام الأدوات المالية (المشتقات المالية) التي من شأنها مجابهة الحسائر (التحوط) التي من المحتمل تكبدها نتيجة حدوث بعض الظروف المساعدة على ذلك. يطلق كيزو و ويجانت على هذه الأدوات المالية المبتكرة بالأدوات المالية المشتقة و ذلك لأن المنظمات المهنية إصدار معايير محاسبية تنظم الممارسة المحاسبية لهذه الأنواع من مصادر التمويل (معظمها يعتبر تمويل خارج الميزانية). فعلى سبيل المثال أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي **IAS32**: الأدوات المالية - العرض - ، و المعيار المحاسبي **IAS39**: الأدوات المالية - الاعتراف و القياس - ، و معيار التقارير المالية المحاسبية **IFRS 7**: الإفصاح عن الأدوات المالية. جاءت كل هذه الأنشطة من (**IASB**) بقصد توفير الأسس و القواعد المحاسبية التي تضمن إنتاج نوعية عالية من المعلومات المحاسبية.

Résumé

Les grandes entreprises dans le monde connaissent une expansion géographique importante, aidé par la disponibilité d'une variété de raisons, notamment la mondialisation des marchés financiers et là libéralisation du commerce extérieur et le développement des moyens modernes de communication et de l'expansion de l'utilisation de l'internet. Tous ces facteurs ont conduit à la suppression des possibilités de monopole et renforcé l'unité de sociétés concurrentes, qui sont difficiles pour certains de ces derniers (avec effet de levier élevé) pour obtenir le financement provenant des sources traditionnelles et poussé dans le développement et l'utilisation d'instruments financiers (dérivés) qui face à la perte (de couverture), qui a probablement subi à la suite de certaines circonstances, pour l'aider. Et appellent KIESO et WIJANT ces instruments financiers innovants des instruments financiers dérivés, car leur valeur est dérivée de la valeur des autres actifs comme les actions et des obligations, ou liés à l'un des indicateurs de base tels que les taux d'intérêt. À la suite de cette expansion de s'appuyer sur les actifs et passifs financiers, la plupart des organisations professionnelles ont essayé de publier des normes comptables qui régissent la pratique de là comptabilité pour ces types de sources de financement (principalement le financement est en dehors du bilan). Par exemple, le conseil des norme comptable a publié la norme comptable internationale (IAS) 32 instruments financiers : présentation, et la norme comptable (IAS) 39 instruments financiers : comptabilisation et évaluation, norme internationale d'information financière (IFRS) 7: information à fournir. Toutes ces activités viennent de l'IASB afin de fournir les fondements et les règles comptables qui assurent la production des informations comptables de qualité.